

أثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري: الدور المعدل للتنوع في مجلس الإدارة

دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة

The Impact of the Firm Characteristics in the Level of Voluntary Disclosure: The modifying role of board diversity

(An Applied Study of Syrian Private Banks)

رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإدارة

اختصاص: الإدارة المالية والمصرفية

إعداد الطالب

حسام عيسى خليلو

بإشراف

المشرف الرئيسي

المشرف المشارك

الدكتور ياسر كفا

الدكتور أحمد صهيوني

(أستاذ مساعد)

(مدرس)

م 2025

هـ 1447

((لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر معده، ولا يتحمل المعهد أية مسؤولية جراء هذا العمل))

تمت مناقشة هذه الرسالة أمام لجنة الحكم المؤلفة من السادة:

- د. حسين دحود: الأستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، من خارج المالك
- د. عقبة الرضا: الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، من خارج المالك
- د. منال الموصلبي: الأستاذ المساعد في المعهد العالي لإدارة الأعمال، من داخل المالك
- د. ياسر كفا: الأستاذ المساعد في المعهد العالي لإدارة الأعمال، من داخل المالك
- د. باسل الشحادات: مدرس في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، من خارج المالك

أثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري: الدور المعدل للتتنوع في مجلس الإدارة

(دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري للمصارف السورية الخاصة، ومعرفة دور التمثيل الأنثوي بتعزيز العلاقة بين خصائص المنشأة المدروسة ومستوى الإفصاح الاختياري وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحث بالاعتماد على مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في مجتمع الدراسة الذي يضم 15 بنكاً خاصاً يخضع لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ومن ثم تحديد عينة الدراسة بعد استبعاد البنك الوطني الإسلامي لعدم توفر بيانات له عن الفترة المدروسة، ثم تطبيق الدراسة بالاعتماد على البيانات المقطعة (البنوك) والزمنية عن فترة سبع سنوات ممتدة خلال الفترة: (2016-2022) بواقع 98 مشاهدة باستخدام نموذج بانل.

تمت دراسة أثر ثالث خصائص في مستوى الإفصاح الاختياري، حيث تم اختبار أثر هذه الخصائص: (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك) كمتغيرات مستقلة في مستوى الإفصاح الاختياري كمتغير تابع، ثم إدخال المتغير المعدل وهو التمثيل الأنثوي لمعرفة دوره في تعزيز الأثر. مع وجود متغيرات ضابطة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، نسبة الأصول الثابتة).

تم التوصل إلى:

- وجود أثر إيجابي معنوي لكل من عمر البنك وحجم البنك في مستوى الإفصاح الاختياري فيها.
- عدم وجود أثر نوع البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.
- لم تسجل التفاعلات بين التمثيل الأنثوي وال العلاقة بين خصائص المنشأة ومستوى الإفصاح الاختياري أي نتائج دالة إحصائياً.

أما التوصيات:

- أن تقوم البنوك الأصغر عمراً وحجماً على تطوير قدراتها التقنية والبشرية في مجال الإفصاح من خلال استحداث وحدة مستقلة للإفصاح ضمن الهيكل التنظيمي.
- أن تقوم البنوك التقليدية والإسلامية بمراجعة سياساتها في الإفصاح لتحديد الفجوات من خلال اعتماد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) للإفصاح في تقارير الأداء.

الكلمات المفتاحية: الدور المعدل للتتنوع في مجلس الإدارة، خصائص المنشأة، الإفصاح الاختياري.

**The Impact of the Firm Characteristics in the Level of Voluntary Disclosure:
The modifying role of board diversity**

(An Applied Study of Syrian Private Banks)

Abstract

This study aims to know the impact of firms' characteristics on the level of voluntary disclosure of Syrian private banks, and to know the role of female representation in enhancing the impact of firms' characteristics studied on the level of voluntary disclosure. In order to achieve this, the researcher relied on an index to measure the level of voluntary disclosure in the study community, which includes 15 private banks subject to the supervision of the Syrian Securities and Financial Markets Commission, and then determined the study sample after omit national Islamic bank because of no data was found through the studied period, then applied the study based on the Panel model for a period of seven years extending during the period: (2016-2022) with 98 observations.

The impact of three characteristics on the level of voluntary disclosure was studied. The effect of these characteristics (bank age, bank size, and bank type) was tested as independent variables on the level of voluntary disclosure as a dependent variable. The moderating variable, female representation, was then introduced to determine its role in enhancing the effect. Control variables (board size, board member independence, and fixed asset ratio) were also included.

The following were found:

- A significant positive effect of bank age and bank size on the level of voluntary disclosure.
- No significant effect of bank type on the level of voluntary disclosure.
- The interactions between female representation and firm characteristics did not record any statistically significant results. However, bank age and size maintained a significant, positive, and statistically significant effect on disclosure, while bank type remained insignificant.

Recommendations:

- Younger and smaller banks should develop their technical and human capabilities in the area of disclosure by establishing an independent disclosure unit within their organizational structure.
- Conventional and Islamic banks should review their disclosure policies to identify gaps by adopting Key Performance Indicators (KPIs) for disclosure in their performance reports.

Key words: The modifying role of board diversity, Firms' Characteristics, Voluntary Disclosure.

الشُّكْرُ وَالتَّقْدِيرُ

﴿رَبِّ أَوْزِغَنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَغْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾

﴿رَبَّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُّ عُدْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

الحمد لله الذي تجلّى بنعمته البدایات، وتكتمل بعونه النهایات

الحمد لله الذي جعل للعلم نوراً يُستثار، وللساعي إليه مددًا يُختار، وله الحمد في السر والجهار، والصلوة والسلام على سيدنا محمد المصطفى المختار. أما بعد،

فإلى والدي الأعلى المهندس عيسى خليلو - رحمه الله - أرفع شكرًا يعقب بالوفاء وشُتُّج به الأسفار؛ كان عماداً إذا جفت الأخبار، ونوراً إذا اسود الليل واحتجب النهار، وغاب عنه الجسد وبقي في الروح أثر لا يمحوه ليل ولا نهار.

وإلى والدتي الأعلى المدرسة عصام منلا - حفظها الله - وهي تاج الطهر وريح الوقار؛ يا معين الدعاء، وسكينة الدار، وبركة الأيام إذا تناثر العثار؛ لك شكر لا يستوفى، ودعاة لا يُحصر في ليل أو نهار.

وإلى شقيقتي منال وزوجها فيصل شيخ خميس، ولأبنائهما سليم وأمير ... لكم مودةً تُرْهُرُ في القلب كالأشجار، ووقفةً صدق تُصان كما تُصان الأسرار، فكنتم للدرب بردًا، وللنفس منارًا لا يطوله انكسار.

وإلى زوجتي المهندسة نور حنو ... يا سكن الروح وريح الأقدار، يا دفءَ العَمَرِ إذا عصفت الأسحار، لك امتنان لا تحويه الأسفار، ومحبة تثبت كما يثبت في الأرض أوتاد الجبال الكبار.

وإلى حماتي الكريمة كايدة عبد الهادي ... رمز الحنان والدعاء وركن السكينة في كل حين.

وإلى عم أبي زوجتي المهندس ابراهيم حنو قدوة العز الثبات وسند الحماية والنصح المستمر.

وإلى ابنتي ألين ولانا ... يا ريحان القلب وزهر الأعمار.

وأخص بالشُّكْرُ مشرفي الدكتور ياسر كفا والدكتور أحمد صهيوني؛ إذ كانوا للبحث إرشاداً يُستثار، وللخطوة تثبيتاً يُختار، فجزاهم الله عن هذا العمل خير الأبرار.

كما أشكر السادة أعضاء لجنة الحكم: الدكتور حسين الدحود، الدكتور عقبة الرضا، الدكتور باسل الشحادات، الدكتورة منال الموصلي، على قولٍ سديدٍ، ورأٍ مُحْكَمٍ، ونظرٍ يرفع البناء ويشدّ الأوتار. ولكل قلبٍ أغان، ولكل يدٍ آنسٍ، ولكل كلمةٍ صدقٍ... شكرٌ يبقى ما بقي الليل والنهار.

الأَمْدَاءُ

﴿وَمَا تَؤْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

أهدي هذا الجهد قبل كل شيء إلى الله تعالى، مصدر النور والهداية صاحب الفضل والمنة له الحمد والثناء على ما أنعم وأفضل، وإلى رسول الله ﷺ، قدوتنا في العلم، والثبات، والرحمة، والرفة، الذي بنوره نهدي، ومن سيرته نتعلم معنى الصبر والعلو والسمو.

إلى كل من ترك أثراً في دربي وسندًا في رحلتي، ورافقني في كل خطوة، ووقف معي حين ضاق الطريق:

الأستاذ مازن اسبر سند الوفاء وعون الدرب، دعمه لا ينسى، وحضوره يبعث الاطمئنان، وكلماته تشجع على الاستمرار، وكرمه الهادئ يغرس الثقة في النفوس.

الأستاذ الدكتور عبد الهادي الرفاعي معين العلم ورائد الحكمة، علمه نورٌ يسري، ورؤيته تبصر ما يعجز عنه السائر وحده، فكان الدليل في كل مسار، والداعم نحو الكمال.

الدكتور زكريا سلامة رفيق الفكر والوفاء، حضوره دائم، وسنه ملموس، ووقفته كالنور تهدي العقل والروح معاً، فكان منارة في لحظات الحيرة ونبراساً في كل قرار.

الأستاذ إسكندر يازجي صوت الصدق ويد الخير التي تمتد بلا حساب، حضوره يخفف الصعاب، وكرمه العفوي يعزز الأمل، و موقفه الصادق يذكرك دوماً بقيمة الوفاء

الدكتور باسل الحسن أيقونة الدعم والعلم، حضوره يعزز الثقة، ونصائحه واقعية وملهمة، فكان السند الذي يطمئن القلب ويشد العزم

وإلى كل من وقف معي بكلمة طيبة، أو دعاء صادق، أو ابتسامة صافية، أو حضور صامت يفهمه القلب، لكم جميعاً مني خالص الامتنان، ووافر الشكر الذي لا ينتهي.

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة
2	1. المقدمة.
3	2. الدراسات السابقة.
13	3. مشكلة الدراسة.
14	4. فرضيات الدراسة.
15	5. نموذج الدراسة.
16	6. أهمية الدراسة.
18	7. أهداف الدراسة.
	الفصل الأول طبيعة الإفصاح الاختياري والنظريات المفسرة له
20	المقدمة.
22	1. مفهوم الإفصاح المحاسبي.
22	2. الفرق بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري.
25	3. مفهوم الإفصاح الاختياري
27	4. أهمية الإفصاح الاختياري وأهدافه.
30	5. طرق الإفصاح الاختياري.
31	6. مزايا وعيوب الإفصاح الاختياري.
32	7. دوافع الإدارة للقيام بالإفصاح الاختياري.
33	1.7 المعاملات في السوق المالي.
34	2.7 الخلاف والصراع على تولي إدارة ورقابة المنشأة.
35	3.7 أسهم التعويض.
35	4.7 تكلفة التقاضي.
38	8. أنواع المعلومات التي يتضمنها الإفصاح الاختياري.
39	9. الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري.
40	1.9. تكلفة رأس المال.
41	2.9. تكاليف إعداد ونشر المعلومات.
41	3.9. تكاليف المسائلة القانونية.

42	4.9. المساوى التنافسية.
44	10. الانعكاسات الإيجابية للإفصاح الاختياري.
45	11. تنظيم الإفصاح الاختياري واتجاهاته.
46	1.11. التنظيم الذاتي للإفصاح الاختياري.
46	2.11. معارضه التنظيم الذاتي والحاجة إلى التدخل الحكومي.
47	12. النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري وتحليلها وفرضها والآثار المترتبة عليها.
49	1.12. نظرية الوكالة.
52	2.12. نظرية الإشارة.
54	3.12. نظرية التكاليف السياسية.

الفصل الثاني

الخصائص المرتبطة بالمنشأة والدور المعدل للتنوع بين الجنسين

58	المقدمة.
59	1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بالنظريات المفسرة للإفصاح الاختياري.
59	1.1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بنظرية الوكالة.
59	أ. حجم مجلس الإدارة.
61	ب. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
63	ج. التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة.
65	د. تركز الملكية.
67	هـ. عمر البنك.
69	و. نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.
70	2.1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بنظرية الإشارة.
70	أ. معدل العائد على الأصول.
72	3.1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بنظرية التكاليف السياسية
74	أ. حجم البنك
77	ب. نوع القطاع الذي تنتهي له المنشأة:
81	2. التنوع في مجلس الإدارة.
82	1.2. التنوع بين الجنسين - (منظور نظرية الوكالة).
84	2.2. التنوع بين الجنسين - (منظور نظرية الاعتماد على الموارد).
86	3.2. التنوع بين الجنسين - (منظور نظرية رأس المال البشري).
87	3. التنوع بين الجنسين والإفصاح الاختياري وفق أهم النظريات.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

92

المقدمة.

تصميم الدراسة التطبيقية

93

1. مجتمع وعينة الدراسة

94

2. قياس متغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي لها

97

3. اختبار ثبات مؤشر الإفصاح الاختياري

98

4. الأساليب الرياضية المستخدمة في تحليل البيانات

98

5. مصادر جمع بيانات الدراسة

الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات

99

1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

102

2. تفاصيل قياس مستوى الإفصاح الاختياري

104

3. مصفوفة الارتباط لمتغيرات

104

4. اختبار الارتباط المقطعي لمتغيرات البحث

106

5. اختبار استقرار السلسل الزمنية

107

6. تقدير نموذج التأثيرات

107

أ. اختبار CHOW-TEST للمفاضلة بين (CEM) و (FEM)

107

ب. اختبار هوسمان Hausman- test للمفاضلة بين (FEM) و (REM)

109

7. نموذج الدراسة

110

8. اختبار فرضيات الدراسة

النتائج والتوصيات

120

1. النتائج

121

2. التوصيات

قائمة المراجع

122

المراجع العربية.

رقم الصفحة	قائمة بالجدوال حسب تسلسل ورودها	رقم الجدول
	عنوان الجدول	
94	قياس المتغيرات المعتمدة في الدراسة والتعريف الإجرائي لها	(1)
95	مؤشر الإفصاح الاختياري	(2)
97	ألفا كرونباخ	(3)
99	الخصائص الوصفية للمتغيرات المعتمدة في الدراسة	(4)
102	مستوى الإفصاح الاختياري السنوي للقطاع البنكي.	(5)
104	مصفوفة الارتباط للمتغيرات	(6)
105	نتائج اختبار الارتباط المقطعي (Pesaran CD Test)	(7)
106	اختبار استقرار السلسل الزمنية	(8)
108	نتائج المقارنة بين نماذج بانل لتحديد النموذج الأنسب	(9)
110	نتائج نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لأثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري.	(10)
113	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة للدور المعدل للتنوع بين الجنسين — (أثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري).	(11)
115	الآثار المقطعيية الثابتة (Cross-Section Fixed Effects) للبنوك في النموذجين	(12)
117	اختبارات تشخيص نموذج التأثيرات الثابتة	(13)

رقم الصفحة	قائمة بالأشكال حسب تسلسل ورودها	رقم الشكل
	عنوان الشكل	
15	نموذج الدراسة	(1)
119	مخططات QQ لبواقي النموذجين	(2)

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

1. المقدمة:

تُعد التقارير السنوية مصدراً أساسياً للإفصاح في القطاع البنكي، ووسيلة رئيسية لتوفير معلومات موثوقة وملائمة تدعم مستخدميها في اتخاذ القرارات. ورغم التزام المؤسسات المالية بالمعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية، يستمر التباين بين البنوك في مستوى ونوعية الإفصاح المقدم، كما تختلف أهمية مكونات هذه التقارير بالنسبة للمستخدمين. وفي بيئه الأعمال الحديثة، ما تزال مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات تحديات مؤثرة تدفع البنوك إلى توسيع نطاق الإفصاح باعتباره أداة لتقليل هذه التحديات وتعزيز الرقابة (Dwekat et al., 2022) ويُعرف الإفصاح الذي يتجاوز المتطلبات الإجبارية بالإفصاح اختياري، والذي تجأ إليه البنوك لأغراض متعددة، تشمل تحسين الصورة المؤسسية وتنمية العلاقات مع أصحاب المصلحة والحد من عدم تماثل المعلومات وتحفيض تكاليف الوكالة. كما يمنح هذا النوع من الإفصاح الإدارية مساحة لعرض قدراتها وتوجيه الرسائل السليمة لأصحاب المصالح، ما يجعله ذا أهمية متزايدة في أسواق رأس المال. (Mardawi et al., 2023). وفي السياق

السوري، تساهم مجموعة من التشريعات في تنظيم الإفصاح لدى البنوك، أبرزها قرار هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 31 لعام 2008، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009، اللذان يهدفان إلى تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وبالعودة إلى الدراسات السابقة، فقد درست عدة أبحاث العلاقة بين خصائص المنشأة ومستوى الإفصاح الاختياري، بما في ذلك المتغيرات المرتبطة بمحالس الإدارة والهيكل المؤسسي.

(Ramalan et al., 2021) وينظر إلى مجلس الإدارة باعتباره مكوناً أساسياً للحد من تضارب المصالح وتقليل فجوات المعلومات، إذ تناولت الدراسات أثر حجم المجلس واستقلاليته في دعم الإفصاح (Elfeky, 2017). كما حظي التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة باهتمام متزايد، حيث تشير الأدلة إلى أن وجود النساء قد يعزز استقلالية المجلس وفعاليته الرقابية وبالتالي يؤثر على مستوى الإفصاح (Handajani et al., 2014) وانطلاقاً من تعدد النظريات التي تفسر التوجه نحو الإفصاح الاختياري، تسعى الدراسة إلى تحليل أثر مجموعة من الخصائص المرتبطة بالمنشأة من خلال أربعة محاور رئيسية: خصائص المنشأة، خصائص حوكمة مجلس الإدارة، المخرجات المالية للأداء، والتنوع بين الجنسين. وترتبط هذه المحاور بنظريات مختلفة؛ إذ ترتبط بعض المتغيرات بنظرية الوكالة (مثل حجم مجلس الإدارة، استقلاليته، تركز الملكية، عمر المنشأة، ونسبة الأصول الثابتة)، بينما يرتبط معدل العائد على الأصول بنظرية الإشارة، ويرتبط كل من حجم المنشأة ونوع البنك بنظرية التكاليف السياسية. كما يدرس التنوع بين الجنسين بوصفه متغيراً معدلاً لهذه العلاقات، لما له من دور مهم في تفسير ممارسات الإفصاح في التقارير السنوية.

2. الدراسات السابقة:

تم عرض الدراسات السابقة وتقسيمها لأربعة محاور مبنية على طبيعة المتغيرات التي لها أثر في مستوى الإفصاح الاختياري وهي (خصائص المنشأة، خصائص حوكمة مجلس الإدارة، المخرجات المالية للأداء المنشأة، التنوع في مجلس الإدارة)، وفق الآتي:

2.1. الدراسات السابقة المرتبطة بخصائص المنشأة:

وهي ثلاثة خصائص: (عمر المنشأة، حجم المنشأة، نوع المنشأة) كما يلي:

1.1.2. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر عمر المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري:

قامت بعض الدراسات بقياس متغير عمر المنشأة (Age of firm) عن طريق العدد الفعلي لسنوات المنشأة منذ تاريخ تأسيسها (Hossain, 2008)، وأخرى عن طريق العدد الفعلي لسنوات الإدراج في السوق المالي، (Ibrahim, 2014).

تم في الدراسة الحالية استخدام العدد الفعلي لسنوات عمر المنشأة، أي عدد سنوات المنشأة منذ تاريخ تأسيسها وحتى عام 2022 ويعود السبب أن غالبية البنوك تم إدراجها بفترات متقاربة وقريبة من افتتاح السوق المالي وبالتالي لن يكون هناك تباينات واضحة وبالتالي أثر واضح للعمر بالرغم من دور الإدراج في السوق المالي في جعل البنوك تكتسب خبرات واسعة في الممارسات والإفصاح الذي يؤثر على سعر أسهمها في السوق نتيجة لإرسال إشارة لأصحاب المصالح عن أداء المنشأة وقدرة المنشأة وثقتها بما توضح عنه من معلومات.

وتوصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لعمر المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري فيها كدراسة (Hossain & Hammami, 2009)، (Karim et al., 2013)، (Rakiv, 2019)، (Ramalan et al., 2021) دراسة (White et al., 2007) فلاحظت أن المنشآت الحديثة أي الأصغر عمراً تقدم معلومات مرتبطة بالمستقبل أكثر دقة وأكثر فائدة للمستثمرين من المنشآت القديمة نسبة لعمرها، كما بينت دراستي (Ibrahim, 2014) وجود أثر سلبي للعمر في الإفصاح الاختياري، بينما توصلت دراسات أخرى إلى (Efobi and Bwala, 2013) عدم وجود أثر لعمر المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري فيها كدراسات (Soliman, 2013)، (Uyar et al., 2013)، (Hossain & Reaz, 2007)، (Hossain, 2008)، (2013).

2.1.2. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر حجم المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري:

اختلف الباحثون في طريقة قياس حجم المنشأة (Size of firm)، فمنهم من استخدم مجموع حقوق الملكية (Alrazeen, 2007)، ومنهم من استخدم طريقة القيمة السوقية للأسهم (Naser et al., 2006)، ويرى الباحث أن استخدام القيمة السوقية للأسهم لقياس حجم المنشأة غير مناسب بسبب التأثير السريع لقيمة الأسهم هبوطاً

وارتفاعاً نتيجة عوامل وظروف محیطة، كالظروف الاقتصادية والسياسية، مثلاً وهذا يعطي صورة غير دقيقة عن حجم المنشأة.

وقام البعض بقياس حجم المنشأة عن طريق مجموع أصول المنشأة (Arcay & Vazquez, 2005)، بينما استخدم آخرون مجموع المبيعات أو رقم الأعمال كمقياس لحجم المنشأة (Lopes & Rodrigues, 2007)، إلا أنه يُعاب على هذه الطريقة أنها لا تكون مناسبة بسبب طبيعة المبيعات التي تكون عرضة للتقلب من وقت لآخر لتأثيرها بعدد من العوامل كالظروف الاقتصادية التي تمر بها المنشأة (Alrazeen, 2007).

ويمكن استخدام مجموع عدد المساهمين لقياس حجم المنشأة، إلا أن هذا المقياس غير ملائم أيضاً لاحتمال وجود تركز لملكية الأسهم في يد عدد محدود جداً من المساهمين يتملكون لعدد كبير من أسهم المنشأة (Alrazeen, 2007).

ووُجِدَت كل من دراسة (Elfeky, 2017)، (Abdur Rouf, 2017)، (Ramalan et al., 2021) و (Broberg) (Uyar, 2011)، (Lan et al., 2013)، (Soliman, 2013)، (Uyar et al., 2013)، (Bwala, 2013)، (Eng & Mak, 2003)، (Marston, 2003)، (Hossain, 2008)، (et al., 2010) إيجابية. بينما وجدت كل من دراستي (Aljifri, 2008)، (Dahawy, 2009) عدم وجود أثر بين المتغيرين.

وبناءً على ما سبق إيراده من تفسيرات وأدلة تطبيقية وردت في الدراسات السابقة، فإنه يمكن التأؤُّ بأن مستوى الإفصاح الاختياري في المنشآت الكبيرة يكون أكثر منه في المنشآت الصغرى، ومن هذه الدراسات أيضاً يمكن ذكر (Boesso & Kumar, 2007).

3.1.2. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر نوع القطاع في مستوى الإفصاح الاختياري:

تعددت الدراسات السابقة التي درست متغير نوع القطاع (Type)، فهناك من أثبت أن وجود منشأة بارزة مسيطرة في صناعة معينة سيعملها تقدم مستوى الإفصاح الاختياري في تقاريرها المالية، ويؤثر ذلك على المنشآت الأخرى في نفس القطاع فيقومون بتقديم مستويات عالية من الإفصاح بغية تحقق نفس النجاح الذي تحققه تلك المنشأة الزائدة في قطاعها (Al-Shammary, 2008)، كما أن المنشأة المنتسبة لقطاعات

اقتصادية ذات حساسية تكنولوجية (أي المنشآت التي تتنمي لقطاعات عالية التقنية)، تميل للإفصاح الاختياري أكثر عن المعلومات مقارنة بالقطاعات الأخرى. (Oliveira et al., 2006)

وقدمت دراسة (Verrecchia, 2001) نتائجًا تدل على أن المنشآت المتنمية إلى قطاعات ذات حساسية تنافسية تحجم عن التوسيع الشديد في الإفصاح مخافة الإضرار بمركزها التناصي، ويمكن القول أن هذا لا يتعارض مع دراسة (Al- Shammari, 2008) لأن المنشأة الرائدة المسيطرة تكون خارج دائرة التناقض المذكور، حتى لو وجدت منشآت تماثلها من ناحية منتجاتها المقدمة وانتمائها لنفس القطاع الرائد به أساساً.

ومن الملاحظ من خلال الدراسات السابقة أن إفصاح المنشآت عن المعلومات يستند لطبيعة صناعاتها، ففي الصناعات التي تتميز بمستوى عالي من التلوث تلتزم بدرجة عالية من الإفصاح عن مسؤوليتها البيئية اختيارياً، محاولة منها إظهار التزامها تجاه بيئتها رغبة منها باكتساب الشرعية الازمة لاستمراريتها (Patten, 2002)، وهناك من يرى أن نوع القطاع من المتغيرات المهمة في تقسيم المنشأة بالإفصاح الاختياري (Choi et al., 2008)، وهناك من يرى عدم وجود أثر لهذا المتغير في مستوى الإفصاح الاختياري. (Aljifri, 2008)، (Broberg et al., 2010)، (Dahawy, 2009)، (Pradini & Kiswara, 2013)

يرى (Leventis & Weetman, 2004) أن قطاع الصناعات التحويلية عادة ما يكون متابعاً على المستوى الدولي لاستفادة عدة دول من منتجاته وهذا يؤدي وبالتالي إلى التأثير على ممارسات الإفصاح في هذا القطاع، وترى دراسة (Zeghal et al., 2007) وجود عدة أسباب تقود ببعض المنشآت في قطاع معين إلى الإفصاح أكثر من غيرها من المنشآت التي تتنمي لقطاعات أخرى؛ إذ أكدت الدراسة وجود اختلاف لتكاليف الملكية حسب القطاع، بسبب الاختلافات في مستويات القدرة التنافسية بين القطاعات ونوع المعلومات الخاصة التي من الممكن أن يسبب الإفصاح عنها إيجاد خطر ناجم عن دخول منشآت جديدة في هذا القطاع.

وبيّنت دراسة (Zeghal et al., 2007) أن المنشآت المتنمية لقطاع التقانات الحيوية تفصح أكثر مما تقوم به من الأبحاث وأنشطة التطوير، أما دراسة (Jouirou & Chenguel, 2014) فتوصلت إلى أن المنشآت التي

تتتمي للقطاعات التي تتميز ببنية عالية أو تلك التي تتبع إلى القطاعات التي تخضع إلى نقلات كبيرة في الأسعار تفاصح أكثر عن توقعات الأرباح.

2.2. الدراسات السابقة المرتبطة بخصائص حوكمة مجلس الإدارة:

وهي ثلاثة خصائص: (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركز الملكية) كما يلي:

2.2.1. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر حجم مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري:

يقصد بحجم مجلس الإدارة (Size of board director) عدد الأعضاء ضمن المجلس، فهناك من يرى أنه يجب على مجلس الإدارة أن يتكون من سبعة أعضاء على الأقل (Abul Hassan & Chachi, 2007)، أما Arcay & Vazquez, 2005) لاحظوا أن العدد الأمثل يتراوح بين خمسة إلى خمسة عشر عضواً. وتمثل مسؤوليته الأساسية في مراقبة أعمال الإدارة والتحكم فيه، وبعد حجم المجلس عاملًا أساسياً يمكن أن يؤثر على فعاليته في أداء هذه الوظائف، ويمكن للمجالس الأكبر حجمًا توفير مجموعة أكبر من الخبرات والمساهمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بالإضافة إلى تقليل احتمالية عدم تماثل المعلومات، والرفع من مستويات الإفصاح في التقارير المالية.

أظهرت الأبحاث السابقة وجود أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري وعلى وجه التحديد فوجدت الدراسات أن مجالس الإدارة الأكبر حجمًا ترتبط بمستويات أعلى من الإفصاح الاختياري ويمكن أن يعزى هذا الأثر إلى أن مجالس الإدارة الأكبر تتمتع بتنوع أكثر بالخبرات يمكن مراقبتها بشكل أفضل، مما يسفر عنه رفع في مستوى الإفصاح الاختياري. (Boating et al., 2022)، (Dwekat et al., 2023)، (Alia, 2019)، (Zaid, 2019).

كما هناك من توصل إلى وجود أثر سلبي لحجم مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري، على اعتبار أن إبقاء حجم المجلس صغيراً يمكن أن يساعد في تحسين أدائه وبالتالي إفصاح أفضل، ولكن من جانب آخر كلما كان حجم المجلس كبيراً فسيتتفوق على المجالس ذات الحجم الصغير على اعتبار أن المجموعات الكبيرة ستوفر لديها إمكانيات وموارد أكبر في إقامة علاقات تعاقدية خارجية مما يجعل هناك حاجة للمعلومات للأطراف الخارجية وبالتالي إفصاح أفضل لتلبية حاجة أصحاب المصالح والحد من عدم تماثل المعلومات

لحجم المجلس في مستوى الإفصاح الاختياري، كذلك الأمر فإن دراسة (peasnell et al., 2001)، توصلت إلى وجود نزعة إلا أنها غير دالة إحصائياً إحصائية لحجم المجلس، وبذلك فإنه لا توجد أرجحية سواء على المستوى النظري أو العملي تدل على توقع وجود أثر لحجم المجلس في مستوى الإفصاح الاختياري، بل يظل قضية محل اختبار، على الرغم من وجود بعض الآراء النظرية التي تؤيد وجود تأثير لحجم المجلس في مستوى الإفصاح الاختياري.

2.2.2. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح

الاختياري:

يقاس متغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (Independent of board director) من خلال قسمة مجموع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، وتم التعبير عنه بمصطلحات مختلفة كمصطلح المدراء المستقلين غير التنفيذيين كما في دراسات (Chau & Gray, 2010)، (Ho & Wong, 2001)، ومصطلح المدراء المستقلين كدراسة (Cheng & Courtenay, 2006)، والمدراء غير التنفيذيين كدراسات (Eng & Mak, 2003)، (Hossain & Reaz, 2007) المصطلحات للتعبير عن نفس المتغير (Uyar et al., 2013).

وأظهرت الأبحاث السابقة أن المنشآت التي لديها نسبة أعلى من المدراء المستقلين تتصح عن المزيد من المعلومات للمستثمرين، مع وجود أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري .(Elfeky, 2017)

قام كل من (Ho & Wong, 2001)، باختبار فرض رئيس في دراستهم يتمثل بأن مستوى الإفصاح الاختياري يزيد بزيادة مستوى الرقابة على مجلس الإدارة، واعتبروا أن نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة تحقق لهؤلاء المدراء الرقابة المطلوبة على مجلس الإدارة كعامل ضغط على المجلس في زيادة لمستوى الإفصاح الاختياري . ومن خلال نتائج الدراسات السابقة تبين هناك تباين في الآراء حول أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري، فهناك من وجد ارتباط إيجابي بين كلا المتغيرين كدراسات:

Uyar et al., (Haji & Ghazali, 2013), (Zahra et al., 2013), (Elfeky, 2017), (Boating et al., 2022), (Li et al., 2008), (Ben Ali and Latrous, 2009), (Chau & Gray, 2010), (Indra, 2012), (al., 2013), (Cheng & Courtenay, 2006), (Huafang & Jianguo, 2007).

وهناك من وجد أن الأثر سلبي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح اختياري كدراسات كل

من:

.(Eng & Mak, 2003), (Gul & Leung, 2004), (Abdul Rashid et al., 2012)

وهناك من توصل إلى عدم وجود أثر كدراسات كل من:

Hossain (Hidalgo et al., 2011), (Taliyang & Jusop, 2011), (Lan et al., 2013), (Dwekat, 2023), (Ho & Wong, 2001), (& Reaz, 2007)

3.2.2 الدراسات السابقة المرتبطة بأثر مستوى تركز الملكية في مستوى الإفصاح اختياري:

هناك من الدراسات من قام بقياس تركز الملكية (Ownership concentration) بعدد حملة الأسهم الذين يملكون أكثر من 5% من أسهم المنشأة (Naser et al., 2006) وهناك دراسات قامت بقياس تنوع الملكية وهي النسبة المتممة لتركيز الملكية من خلال النسبة المئوية للأسهم المملوكة من المساهمين العاديين غير المعروضين (Uyar et al., 2013)، وهناك من قام بقياسها من خلال قسمة العدد الإجمالي للأسهم إلى إجمالي المساهمين (Lan et al., 2013).

وهناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى وجود أثر سلبي لتركيز الملكية في مستوى الإفصاح اختياري للمنشأة (Ben Ali & Latrous, 2009), (Ibrahim, 2014).

وهناك من توصل إلى وجود أثر إيجابي لتركيز الملكية في مستوى الإفصاح اختياري كدراسات (Abdur et al., 2013), (Rouf, 2017) وهناك من توصل إلى عدم وجود أثر كدراسات (Eng & Mak, 2003), (Broberg et al., 2010), (Donnelly & Mulcahy, 2008).

3.2 الدراسات السابقة المرتبطة بالمخرجات المالية لأداء المنشأة:

وهي: (نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول) كما يلي:

2.1.3.2. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول في مستوى الإفصاح الاختياري:

يقيس هذا المتغير من خلال قسمة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول الكلية (Lan et al., 2013)، ومن الممكن أن يكون هناك أثر سلبي لنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول (Assets in place) وكل من تكاليف الوكالة وحالة عدم تماثل المعلومات، إذ تتحفظ كل من هذه التكاليف وعدم التمايز في المعلومات عندما تكون هذه النسبة مرتفعة، وإن انخفاض حالة عدم تماثل المعلومات يشير إلى زيادة في مستوى الإفصاح الاختياري في المنشأة، وكمعلاقة متعددة فهناك ارتباط إيجابي بين ارتفاع نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ومستوى الإفصاح الاختياري.

هناك عدد من الدراسات التي درست الأثر لنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول في مستوى الإفصاح الاختياري إلا أنها قدمت نتائج متضاربة، إذ توصلت دراسة (Hossain, 2008) إلى عدم وجود أثر بين المتغيرين، بينما توصلت دراسات كل من (Lan et al., 2013)، (Hossain, & Hammami, 2009)، إلى وجود أثر إيجابي لنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول في مستوى الإفصاح الاختياري.

2.2.3.2. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر معدل العائد على الأصول في مستوى الإفصاح الاختياري:

يعتبر معدل العائد على الأصول (ROA) من المقاييس المهمة لأداء المنشآت، وتم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة، وتوصلت كل من دراسة (Elfeky, 2017)، (Rakiv, 2019)، (Murcia, 2013)، (Soliman, 2013)، إلى وجود أثر إيجابي لمعدل العائد على الأصول في مستوى الإفصاح الاختياري، بينما توصلت دراسة (Ramalan et al., 2021) إلى وجود أثر سلبي، بينما توصلت دراسة (Eng & Mak, 2003)، إلى عدم وجود أثر لنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول في مستوى الإفصاح الاختياري.

2.4. الدراسات السابقة المرتبطة بأثر التنوع في مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري:

يشير تنوع مجلس الإدارة إلى التنوع في تكوين مجلس الإدارة (Van der Walt and Ingle, 2003). وضمن هذا التعريف، هناك فئتان من تنوع مجلس الإدارة، وهما التنوع الديموغرافي والتنوع المعرفي. يرتبط التنوع الديموغرافي بالسمات التي يمكن ملاحظتها أو اكتشافها بسهولة للمدراء والتي تشمل العرق، الجنسية، الجنس، والعمر، في حين يرتبط التنوع المعرفي بالسمات غير القابلة للملاحظة أو الأقل وضوحاً للمدراء، مثل الخلفيات التعليمية والوظيفية والمهنية والخبرة العملية، ولأغراض هذه الدراسة، يتم فحص أحد الأبعاد المهمة لتنوع مجلس الإدارة؛ وهي التنوع بين الجنسين. ويتم اختيار هذا البعد بسبب الفوائد التي يقدمها للمنشآت. وفي هذا السياق يمكن القول أنه قد لا تجلب المديرة وجهات نظر مختلفة ومهارات ومعرفة قيمة للمنشأة فحسب، بل تتقاسم أيضًا قيمًا ومعايير وفهمًا مختلفاً، مما يؤدي وبالتالي إلى زيادة جودة القرار الاستراتيجي المتخذ وتحسين دور الإدارة في المنشآت (Rugrok et al., 2007). ومن هذا المنطلق، يقال إن المنشأة قد يكون لديها مستوى أعلى من الإفصاح إذا كانت مجالس الإدارة تتألف من عدد أكبر من المديرات.

ويقترح (Bear, 2010) أن تمثيل المرأة بشكل أكبر في مجلس الإدارة قد يعزز التزام التزام مجلس الإدارة بعمليات الإفصاح الاختياري للمنشآت. ومع ذلك، أسفرت الدراسات السابقة عن نتائج مختلطة. ففي حين وجدت بعض الدراسات، مثل (Ibrahim & Hanefah, 2016)، وجود ارتباط إيجابي بين التنوع بين الجنسين والإفصاح الاختياري، إلا أن دراسات أخرى، مثل (Handajani et al., 2014) و (Majeed et al., 2015) أشارت إلى وجود ارتباط سلبي.

وعلى الصعيد الأوروبي، يتطلب القانون تحقيق تكافؤ بين الجنسين بنسبة 50% في مجلس إدارة كل منشأة عامية بحلول عام 2015 كما في فرنسا على سبيل المثال (Post et al., 2015). وناقشت دراسة Adams et al. (2015) أن الرجال والنساء يظهرون اختلافات من حيث السلوك الأخلاقي وأن المديرات لديهن قيم مختلفة وأكثر توجهاً نحو أصحاب المصلحة. وأشار (Pechersky, 2016) إلى أن التنوع في مجالس الإدارة يساهم في تنوع أكبر في الخلفيات والمعرفة، مما يؤدي إلى توافر وجهات نظر مختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل.

وهكذا أصبح التنوع بين الجنسين سمة معترف بها لتنوع مجلس الإدارة (Mahmood et al., 2018)، ومن ثم، إن وجود عدد أكبر من النساء في مجالس الإدارة مفيد جدًا للمنشآت (Ntim, 2015). وأشارت دراسة (Post et al., 2011) أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يحسن فرص الحصول على أنواع مختلفة من المعرفة والأفكار ووجهات النظر في عملية اتخاذ القرار. وبالتالي يقوم مجلس إدارة المنشأة بتحسين أدائه وكفاءته (Upadhyay and Zeng, 2014) من خلال ربط المنشأة ببيئتها الخارجية، مما يسمح بالوصول إلى الموارد الحيوية (Ntim et al., 2017).

تشير الدراسات إلى أن المديرات يعملن على تحسين إفصاح المنشآت من خلال القيام بالمراقبة بشكل أفضل (Liao et al., 2015; Sartawi et al., 2014; Aribi et al., 2018). أما الدراسات السابقة حول الأثر بين التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة والإفصاح عن حوكمة الشركات تقدم نتائج مختلطة.

على الرغم من أن (Stefanescu, 2013) توصل إلى وجود أثر سلبي للتنوع بين الجنسين في مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات، فإن (Elmagrhi et al., 2016) و(Ntim & Soobaroyen, 2013) أظهرتا أن تنوع مجلس الإدارة يؤثر بشكل إيجابي على الإفصاح عن حوكمة الشركات.

تتفق الدراسات السابقة على أن النساء أكثر مسؤولية اجتماعية (Post et al., 2011)؛ لأن وجود المرأة في الإدارة يؤثر بشكل إيجابي على السلوك الاجتماعي للمنشأة (Martínez-Ferrero et al., 2015). وفي نفس السياق، أشارت دراسات مختلفة إلى أن الإفصاح الاختياري من قبل المنشآت يرتبط بشكل إيجابي مع وجود التنوع بين الجنسين (Ben-Amar et al., 2017; Liao et al., 2014; Rupley et al., 2012; Liao et al., 2015; Giannarakis et al., 2019).

وفي دراسة أجراها (Baalouch et al., 2019) أشار إلى أن وجود المرأة في مجلس الإدارة يحسن من الأداء المالي للمنشآت وتتخذ إجراءات متزامنة نحو الاستدامة، ومع ذلك، توصلت دراسة (Prado-Prado Lorenzo & Garcia-Sanchez, 2010) إلى عدم وجود أثر للتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة والإفصاح.

وأفادت دراسات (Yusoff et al., 2016) و (Nalikka, 2009) أن التنوع في أعضاء مجلس الإدارة من الذكور والإناث ليس لديهم تأثير كبير في إفصاحات المنشآت. كما ذكر كل من (Issa et al., 2021) (Seebeck, 2021) (Abdur Rouf, 2017) أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يرتبط بشكل إيجابي بالإفصاح الاختياري. بينما بينت دراسة (Dwekat et al., 2023) وجود أثر سلبي بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري. وهذا تجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام التنوع بين الجنسين كمتغير معدل كدراسة (Issa et al., 2024).

3. مشكلة الدراسة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة الإفصاح الاختياري، وأكثر ما يعتبر مهمًا تحديد الخصائص التي تشكل جزءاً أساسياً من المحركات التي تؤثر في مستوى الإفصاح الاختياري بواسطة إدارة البنك وما إذا كان للتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة دور معدل في تعزيز أثر الخصائص المدروسة في مستوى الإفصاح الاختياري، كما أن وجود العنصر الأنثوي في مجلس الإدارة يجعله أكثر كفاءة والتزاماً بالسياسات المتبعة، أضف إلى ذلك أن القانون في بعض الدول ومنها دول الاتحاد الأوروبي تتطلب تحقيق تكافؤ بين الجنسين حيث وصل تمثيل العنصر الأنثوي في بعض الدول إلى نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة، وهناك بعض الدراسات التي ناقشت وجود اختلاف للقيم والسلوك بين الجنسين، إضافة لتنوع المعلومات والخلفيات، وبالتالي تحقيق قرارات أفضل، وبما أن هذا التنوع موجود ضمن سوريا فتحاول هذه الدراسة معرفة فيما إذا كان يعزز هذا التنوع أثر خصائص المنشآة في مستوى الإفصاح الاختياري، وهناك نظريات متعددة تعمل على تفسير قيام الإدارة بالتوجه نحو القيام بالإفصاح الاختياري وترتبط بها هذه الخصائص، وبينت العديد من الدراسات وجود أثر لهذه الخصائص في مستوى الإفصاح الاختياري إلا أن هذه الدراسات لم تتم ضمن البيئة السورية ولم تدرس إذا ما كان التنوع بين الجنسين ضمن مجلس الإدارة يعزز ذلك الأثر وبالتالي فإن هذه البيئة تفتقر لمثل هذه الدراسات، ولذلك قامت هذه الدراسة بالوقوف على هذه التساؤلات.

وبالتالي فإن التساؤلات البحثية المتعلقة بخصائص المنشأة ومستوى الإفصاح الاختياري هي:

1. هل يوجد أثر لخصائص المنشأة (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك) في مستوى الإفصاح الاختياري؟
2. هل وجود التنوع في مجلس الإدارة يعزز أثر (خصائص المنشأة المدروسة في مستوى الإفصاح الاختياري)؟

4. فرضيات الدراسة:

فيما يلي عرض لفرضيات الدراسة

الفرضة الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص البنك (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك) في مستوى الإفصاح الاختياري. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع البنك (تقليدي/إسلامي) في مستوى الإفصاح الاختياري

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر [خصائص البنك (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك) في مستوى الإفصاح اختياري]. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى:

لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر (عمر البنك في مستوى الإفصاح اختياري).

الفرضية الثانية:

لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر (حجم البنك في مستوى الإفصاح اختياري).

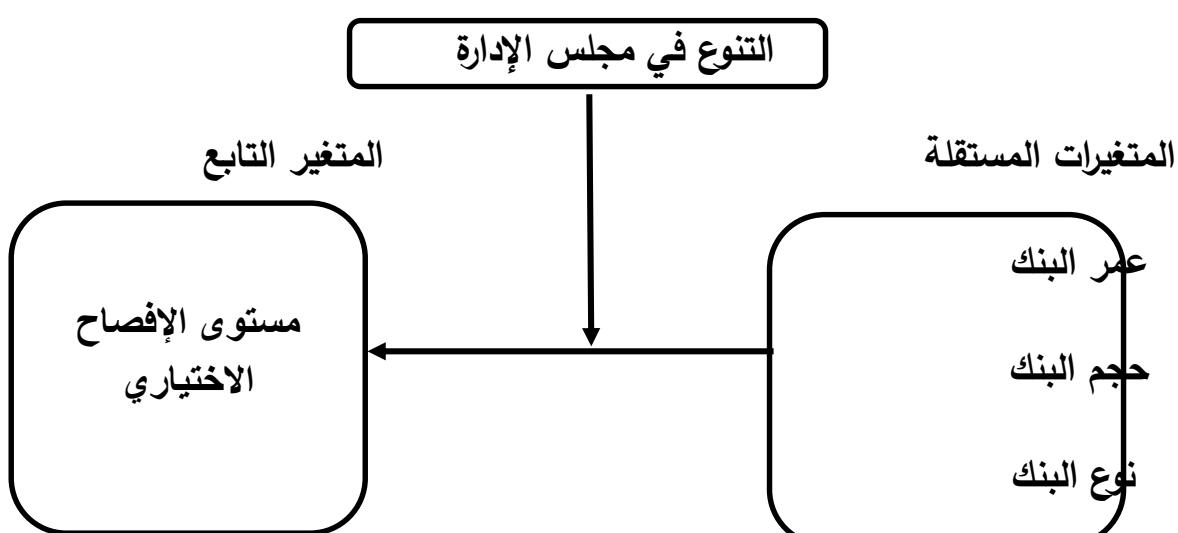
الفرضية الثالثة:

لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر (نوع البنك في مستوى الإفصاح اختياري).

5. نموذج الدراسة:

الشكل (1): نموذج الدراسة

المتغير المعدل



المصدر: إعداد الباحث

6. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال الجانبين العملي والعلمي وفقاً للآتي:

أ. من الجانب العلمي:

تتميز هذه الدراسة بقدرتها على بناء نموذج يربط خصائص المنشأة بثلاث نظريات رئيسية تفسر الإفصاح الاختياري، مما يتيح فهماً علمياً وعميقاً للعوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح المالي في البنوك السورية. كما تحدد الدراسة أكثر المتغيرات البنوية ارتباطاً بالإفصاح، مما يسهم في توضيح العوامل الرئيسية التي تؤثر في قرارات الإدارة بشأن الإفصاح الاختياري. وتقدم الدراسة إضافة متميزة من خلال تحليل دور تنوع مجلس الإدارة، وخصوصاً التوعي بين الجنسين، كمتغير معدل يعزز أثر الخصائص المدروسة على مستوى الإفصاح الاختياري، وهو جانب لم تتناوله الدراسات السابقة في البيئة السورية. كما تركز الدراسة على القطاع البنكي، مع التمييز بين القطاعين التقليدي والإسلامي، مما يعكس خصوصية كل قطاع ويتاح إمكانية تطبيق النتائج بشكل أكثر دقة، وتبرز الميزة لهذه الدراسة من خلال دمج التمثيل الأنثوي كعامل معدل في سياق سوري باستخدام نماذج بانل المستقرة خلال سنوات حديثة في فترة حساسة من الاقتصاد السوري تمتد على مدار سبع سنوات، كافية للتحليل وتوازن بين توفر البيانات وتحاشي التغيرات الهيكالية الكبرى. كما تقوم الدراسة بتغطية الفجوة بين الدراسات العالمية ودراسات البيئات الناشئة، مع إبراز دور الخصائص البنوية في تفسير التفاوت بالإفصاح الاختياري. كما تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من كون الإفصاح الاختياري أداة استراتيجية يمكن أن تعوض نقص التشريعات والرقابة في السوق الناشئ، ويسهم في تعزيز الشفافية والثقة بالنظام البنكي، وتحسين تصنيف البنوك، وخفض تكلفة التمويل، ودعم سياسات الإفصاح الموحدة. كما تساعد الدراسة على تعزيز دور تمثيل النساء في مجالس الإدارة، وتطوير معايير الإفصاح، وتقديم نموذج مرجعي يمكن استخدامه من قبل الهيئات التنظيمية والبنوك والمستثمرين لفهم التأثيرات المحتملة للتغير في المتغيرات المستقلة على مستوى الإفصاح، بما يسهم في تحسين جودة الحكومة والشفافية في البنوك.

ب. من الجانب العملي:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من كونها تركز على اختبار أثر خصائص المنشأة على مستوى الإفصاح الاختياري للبنوك الخاصة السورية المسجلة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية، في ظل تطور البنية القانونية والاقتصادية في سوريا والافتتاح نحو جذب الاستثمار ورؤوس الأموال. وتساهم الدراسة في تقديم صورة واضحة للقائمين على إصدار القوانين والتشريعات المرتبطة بالمهنة المالية حول الخصائص المؤثرة على عدد البنود المفصح عنها، مستندة إلى النظريات التي تفسر الإفصاح الاختياري، وفهم أسباب التباين بين البنوك الخاصة على اختلاف قطاعاتها. وتبين أهمية الإفصاح الاختياري كأداة استراتيجية لمستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، فهو يتيح توسيع دائرة المعلومات المتوفرة وعدم الالكتفاء بالجانب الإلزامي فقط، ما يعزز الشفافية ويزيد من قدرة السوق على جذب المستثمرين. كما توفر الدراسة للمستثمرين وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية مرجعاً عملياً للإحاطة بالخصوصيات التي تؤثر في البنود التي يطلب المستثمرون الإفصاح عنها، ما يعزز فهم العلاقة بين خصائص المنشأة ومستوى الإفصاح ويتتيح تطوير سياسات فعالة للإفصاح. بالإضافة إلى ذلك، تفيد الدراسة إدارة البنوك في التعرف على أهمية الإفصاح ضمن بيئة العمل البنكي، وخصوصاً الدور الذي يلعبه تمثيل النساء في مجالس الإدارة في تعزيز الإفصاح والحكمة الجيدة. ويعود ذلك بالنفع في النهاية على أصحاب المصالح والنظام المالي ككل، من خلال تحسين جودة التقارير السنوية، وزيادة الثقة بالنظام البنكي، ودعم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

7. أهداف الدراسة:

في ضوء التساؤلات البحثية الواردة في مشكلة الدراسة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

أ. دراسة أثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري فيها.

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. دراسة أثر عمر البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

2. دراسة أثر حجم البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

3. دراسة أثر نوع البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

ب. دراسة فيما إذا كان وجود التنوع في مجلس الإدارة يعزز من أثر خصائص المنشأة المدروسة في

مستوى الإفصاح الاختياري.

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. دراسة فيما إذا كان التنوع في مجلس الإدارة يعزز من أثر عمر البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

2. دراسة فيما إذا كان التنوع في مجلس الإدارة يعزز من أثر حجم البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

3. دراسة فيما إذا كان التنوع في مجلس الإدارة يعزز من أثر نوع البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

تم التعرف في هذا الفصل على الإطار التمهيدي للدراسة من خلال إلقاء الضوء عبر المقدمة وما جاء من

دراسات سابقة عنيت بالموضوع المدروس، وتحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، وسيتم في الفصول القادمة

تفصيل الأمر من الجوانب النظرية والتطبيقية للوصول أخيراً في الفصل التطبيقي إلى النتائج والتوصيات مروراً

باختبار الفرضيات.

الفصل الأول

طبيعة الإفصاح الاختياري والنظريات المفسرة له

الفصل الأول

طبيعة الإفصاح الاختياري والنظريات المفسرة له

المقدمة:

تعتبر المعلومات المصدر الرئيس لمستخدمي القوائم المالية لما لها من أهمية في اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه فمن خلال تقييم المستخدمين للأداء المالي للبنك عبر الاطلاع على هذه المعلومات يتم اتخاذ القرار المرتبط بالاستثمار في هذا البنك، ولذلك فإن الإفصاح عن المعلومات في التوقيت المناسب من شأنه أن يساعد الأطراف الداخلية والخارجية المرتبطة بالبنك ومستخدمي التقارير المالية.

زالت أهمية الإفصاح بصورة كبيرة في الفكر المحاسبي تلبية لاحتياجات المستمرة لمستخدمي التقارير المالية من المعلومات التي تمكّنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة، كما تعددت مفاهيم الإفصاح في الفكر المحاسبي، كما تعددت الدراسات التي تناولت تعريفه إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه نظراً لوجود عوامل مختلفة قد تؤثر في الإفصاح.

ومن الممكن ملاحظة وجود تفاوت بين البنود المفصح عنها بين المنشآت، على الرغم من تطبيقها للإفصاح الذي يلزم به القانون، فعلى الرغم من عدم وجود إلزام قانوني لبعض البنود إلا أن هناك من يقوم بالإفصاح عنها والبعض الآخر يقوم بالتحفظ عليها.

ونتيجة للانهيارات الحادثة في المنشآت على الرغم من تطبيق الإفصاح الإلزامي فقد أوجدت حالة من عدم الاكتفاء بالإفصاح المفروض وزيادة الطلب على المعلومات والتوجه نحو مفهوم جديد هو الإفصاح الاختياري فأصبح هناك حاجة لقيام البنك بمارسات في إفصاحاته عن المعلومات التي تزود المستفيدين بها بحيث تزيد عن الإفصاح الملزם قانوناً للاستفادة بشكل أفضل من التقارير السنوية ومساعدتهم في اتخاذ القرار بحيث تقوم باتباع سياسات اختيارية في عرضها للمعلومات الزائدة والتي يكون متخد القرار بحاجتها وهو ما اعترف على تسميته اصطلاحاً كما ذكر آنفاً بالإفصاح الاختياري.

وعرض الفكر المحاسبي بعض الدوافع التي أشارت إلى بعض الأسباب الموضوعية التي تؤدي بإدارات بعض المنشآت لقيامتها بهذه السياسات، كما وجد على الصعيد العملي بعض النظريات التي سعت لتقسيم قيام الإدارات بمثل هذه السياسات من عدمها.

كما أنّ لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة دور قد يعزز التزام مجلس الإدارة بمارسات الإفصاح الاختياري للمنشآت، وعلى الرغم من التقدم الحاصل في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا أنه لا يزال الاعتماد ضعيف على المرأة من ناحية زيادة تمثيلها في مجالس الإدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحسب ضعيفية قد تصل إلى أدنى مستوياتها مقارنة مع دول العالم.

ويعتبر الإفصاح وسيلة الحصول على المعلومات التي يحتاجها متذوو القرار والأطراف المرتبطة بالبنك، فعلى الرغم من أنه نال اهتماماً كبيراً من جانب المنظمات المهنية بإصدارها معاييرًا خاصة ضمن المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح من جهة، ومن إفراد مواد ضمن المعايير المرتبطة بقضايا أخرى لا ترتبط بشكل مباشر بالإفصاح من جهة أخرى، إلا أنّ الإفصاح الوارد بالمعايير قد لا يشبع حاجات المستخدمين على الرغم من التزام الإدارة بالحد الأدنى من البنود المفصح عنها، نتيجة وجود معلومات لدى الإدارة لا يمكن للمستثمرين الاطلاع عليها بسبب الميزة المعلوماتية التي تمتلكها الإدارة، وإنّ عدم التمايز في المعلومات بين هذه الأطراف جعل هناك حاجة للتوجه إلى مفهوم أشمل للإفصاح وأصبح هناك طلباً متزايداً للإفصاح عما يزيد عن المتطلبات لتزويد أصحاب المصالح بحاجتهم من المعلومات وسمى اصطلاحاً بالإفصاح الاختياري، ويعتبر من المواضيع الجديدة نسبياً على الصعيد السوري؛ إذ لا يوجد قدرة لدى شريحة كبيرة من مستخدمي التقارير المالية للتمييز بينه وبين ذلك الملزم من الإفصاح. ويهدف هذا الفصل لعرض ماهية الإفصاح بشكل عام والتمييز بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، ومن ثم التركيز على الإفصاح الاختياري موضوع البحث ومعرفة آثاره ودوافعه، وعرض آثاره الاقتصادية وانعكاساته الإيجابية، وبيان الدوافع التي تسعى لتقسيم توجه الإدارات نحوه، إضافة لعرض النظريات المفسرة له.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يُمثل الإفصاح المحاسبي العصب الحيوي للتواصل بين معدّي القوائم المالية ومستخدمي المعلومات المحاسبية، فهو الآلية الأساسية التي تُقدم من خلالها المنشآت معلوماتها المالية، والتي غالباً ما تظهر ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لضمان اتخاذ قرارات سليمة ومستقرة، يجب أن يلبي الإفصاح المحاسبي احتياجات مستخدمي هذه المعلومات، لا سيما الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين، ويُطلب ذلك تقديم معلومات كاملة، شاملة، وواضحة تخلو من أي لبس أو غموض.

كما ويعُد الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية، حيث يُعرف بأنه: ضرورة أن تفصح القوائم المالية عن السياسات والمعلومات المحاسبية بصورة كاملة وواضحة وشاملة، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة لهذه القوائم. الهدف الأساسي من ذلك هو تمهين الأطراف التي تعتمد على هذه القوائم من اتخاذ قرارات مناسبة (أبو طالب، 2015). يشمل الإفصاح المحاسبي كل ما يتعلق بالقوائم المالية من حيث محتواها، والذي يتضمن بنوداً ومعلومات كمية أو وصفية، وكذلك شكل وطريقة عرض هذه البنود والمعلومات داخل كل قائمة. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن السياسات المحاسبية المتبعة في القياس لتحديد قيمة كل بند، وذلك لمساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات وتقليل حالة عدم التأكيد لديهم (حسب الله، 2015).

2. الفرق بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري:

تُعد الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأساسية في استقرار الأسواق المالية ونموها، وفي هذا الإطار يبرز التمييز بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري كعنصرين أساسيين يحكمان تدفق المعلومات من المنشآت إلى المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويرى (Zhang, 2014) في دراسته أن الاعتماد الكلي على الإفصاح الإلزامي وحده قد يؤدي إلى فشل السوق، وذلك لأن المنشآت تُعتبر المالك الحصري للمعلومات، مما يخلق تبايناً معلوماتياً، لذلك شدد تшانغ على أهمية تبني الإفصاح الاختياري، والذي نشأ بدوره من تداعيات العولمة الاقتصادية وأسهم في توسيع أسواق رأس المال.

وفي ظل الضغوط التافسية المتزايدة لجذب رأس المال، أصبحت المنشآت تمتلك دافعاً قوياً للإفصاح الطوعي عن معلوماتها، هذا الدافع لا يقتصر على مجرد جذب الاستثمارات، بل يمتد ليشمل تحسين سمعة المنشأة وتعزيز

قدرتها التفاسية في السوق، وقد أكدت دراسة تشانغ (Zhang) على العلاقة الوثيقة والمتكاملة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، وخلصت إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- يتحقق كل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري في هدفهما الأساسي، وهو تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يسعى كلا النوعين من الإفصاح إلى ضمان أن تكون المعلومات المفصحة عنها ملائمة للمستخدمين وتحلّي معايير أساسية مثل التوقيت، والدقة، والموثوقية، والوضوح. فالمعلومات عالية الجودة تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة وتساهم في كفاءة السوق.
- 2- تُشكّل العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري علاقة تكاملية بامتياز، فكلاهما لا يمكن أن يحل محل الآخر. إن الإفراط في أحدهما دون الآخر يُعدّ تحيزاً معلوماتياً، ويجب استخدامهما معاً لتحقيق أقصى فائدة. يُعتبر الإفصاح الاختياري بمثابة صقل وتعزيز للمعلومات المفصحة عنها إلزامياً، حيث يُقدم تفاصيل إضافية ويلقي الضوء على جوانب قد لا تغطيها المتطلبات الإلزامية. كما أنه يُكمّل ويُوسع نطاق الإفصاح عن المعلومات الإلزامية من خلال تقديم منظور أكثر شمولية للمنشأة، وتوضيح ربحيتها، وتوقعاتها المستقبلية بطريقة سهلة ومفهومة للمستثمرين.
- 3- يمكن تحويل بعض بنود الإفصاح الإلزامي إلى إفصاح اختياري والعكس صحيح، وذلك استجابة لاختلافات الثقافات، والتغييرات القانونية، والتطورات السياسية والاجتماعية. مما يُعتبر إلزامياً في بلد قد يكون اختيارياً في آخر. على سبيل المثال، تُعتبر معلومات موظفي المنشأة إلزامية الإفصاح في المملكة المتحدة، بينما قد يتم الإفصاح عنها اختيارياً في دول أخرى داخل القارة الأوروبية نفسها. مثل آخر هو توقعات أرباح المنشآت الصينية، التي كانت تُعد معلومات إلزامية قبل نيسان 2000، ولكنها أصبحت اختيارية بعد السادس من نيسان 2000. علاوةً على ذلك، يمكن أن تُقدم طريقة وتوقيت الإفصاح الإلزامي بشكل اختياري، مثل تقديم التقارير السنوية أو نصف السنوية أو ربع السنوية. وفي بعض الحالات، قد يؤدي الإفصاح الإلزامي إلى تحفيز الإفصاح الاختياري، أو قد يُصبح الإفصاح الاختياري ملحاً ضرورياً للإفصاح الإلزامي، مما يُبرز الطبيعة المترابطة والمتحيرة لهذين النوعين من الإفصاح.

ويرى الباحث أن الفجوة المتزايدة بين متطلبات المستخدمين وما يوفره الإفصاح الإلزامي تؤكد على الحاجة الملحة لإطار عمل محاسبي متكامل يجمع بين قوة الإلزام ومرونة الاختيار، في بينما يضمن الإفصاح الإلزامي حداً أدنى من الشفافية والامتثال، فإن الإفصاح الاختياري هو الذي يطلق العنان للمنشآت لتمييز نفسها من خلال تقديم معلومات إضافية تعكس قيمتها الحقيقية وقدرتها على تحقيق النمو المستدام، فالمشرعين والهيئات التنظيمية يجب أن يشجعوا بقوة الإفصاح الاختياري، ليس فقط من خلال الحوافز، بل أيضاً بتطوير إرشادات واضحة للمنشآت حول أفضل الممارسات في هذا المجال. يجب أن تتجاوز هذه الإرشادات مجرد البيانات المالية لتمتد إلى الجوانب غير المالية مثل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) Environmental Social Governance، واستراتيجيات الابتكار، وإدارة المخاطر؛ ففي عالم اليوم المتغير بوتيرة سريعة، لم يعد المستثمرون يبحثون فقط عن الأرباح، بل عن المنشآت التي تتمتع بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، والتي تقدم قصة شاملة عن قيمتها، هذا التطور في متطلبات المستثمرين يجعل من الإفصاح الاختياري ليس مجرد رفاهية، بل ضرورة استراتيجية لنجاح المنشآت واستقرار الأسواق المالية.

3. مفهوم الإفصاح الاختياري:

تُعد الشفافية عنصراً حيوياً لتعزيز ثقة المستثمرين ودعم استقرار الأسواق المالية، حيث يبرز مفهوم الإفصاح الاختياري كآلية أساسية تُمكِّن المنشآت من تقديم معلومات تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الإجبارية. لقد تزايد اهتمام البنوك والمنشآت في العديد من الدول بالإفصاح لما له من دور هام في إثراء قيمة المعلومات وتوصيلها لكافة الأطراف عبر التقارير المالية (Zaini et al., 2018).

يُساهم الإفصاح الاختياري المدعوم من قبل المنشآت لا سيما في الاقتصادات النامية في تحقيق فوائد جمة، فهو يُمكِّن المنشآت من تخفيض تكلفة رأس المال، وتقليل التدخل السياسي والتنظيمي، ويعزز من شفافيتها وجاذبيتها للمستثمرين (Boateng et al., 2022). وعلى الرغم من أن المنشآت تلتزم بالحد الأدنى من متطلبات الإفصاح الإجبارية، إلا أن حالات الفشل المالي المتكررة قد شكلت حافزاً قوياً للأطراف المرتبطة بالبنك للحصول على معلومات إضافية تعكس أداءها بشكل أعمق، وقد أطلق على هذه المعلومات الإضافية تسميات متعددة مثل الإفصاح الاختياري، والإفصاح التطوعي، والإفصاح الإضافي، والإفصاح الزائد.

بشكل عام، لا توجد فروق جوهرية بين هذه التسميات، فجميعها تعبر عن مفهوم واحد يشير إلى المعلومات التي تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الإجبارية، وهو ما يُسمى بالإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure) لوصف المعلومات التي ترى الإدارة ضرورة حتمية لنشرها في تقاريرها السنوية، حتى لو كانت زائدة عن المتطلبات الإلزامية ومتطلبات التعليمات والأنظمة وكل ما له طابع إجباري.

وبكلام آخر يمكن اعتبار ما تقوم به المنشآة بنشر معلومات مالية وغير مالية بمحض إرادة إدارتها وبدون وجود متطلب إجباري إفصاحاً اختيارياً (موسى، 2025).

يُعد الإفصاح الاختياري قناة هامة لتوفير معلومات إضافية تخضع لاختيار وتقدير الإدارة من حيث نوع ومدى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى تلبيتها لاحتياجات متذبذبي القرار (Zhou, 2019)، فهو يُمكِّن المنشآت من تقديم صورة أكثر شمولية عن عملياتها وأدائها المالي، مما يُعزز من قدرة المستثمرين على تقييم الفرص والمخاطر، على اعتبار أن التقارير المالية تلعب دوراً مهماً في توفير المعلومات بوصفها مصدراً رئيسياً لتوفير

المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، ولكي لا تفقد هذه التقارير أهميتها نتيجة قصورها في التعبير عن الواقع الاقتصادي فقد كان للإفصاح الاختياري دوراً هاماً في حفاظ هذه التقارير على تلك الأهمية (عبد الجليل وآخرون، 2024).

لقد واجه مفهوم الإفصاح الاختياري وجهتي نظر مختلفتين في تحديده، فقد ميز (Laan, 2009) بين إفصاح اختياري مطلوب وإفصاح اختياري غير مطلوب:

أ- الإفصاح الاختياري المطلوب: هو ما تقوم به إدارة البنك دون أي إلزام إجباري أو رقابي، ولكنه يُطلب من قبل المجموعات المختلفة التي لها تأثير على البنك. تضغط هذه المجموعات على الإدارة لتوفير معلومات يمكنهم استخدامها لاتخاذ قراراتهم المختلفة المرتبطة بعلاقتهم مع البنك، ويقدم البنك هذا الإفصاح اختيارياً لتلك المجموعات استجابةً لمساءلتهم عن أداء البنك، وتمثل عوائد البنك من هذا النوع من الإفصاح في إشباع حاجات جميع المجموعات من المعلومات، وبالتالي ضمان دعمهم وتعزيز بقاء البنك واستمراره.

ب- الإفصاح الاختياري غير المطلوب: هو الإفصاح الذي تقوم به إدارة البنك دون أي إلزام إجباري أو رقابي، أو حتى على شكل طلب من أطراف أخرى، ويُعرف الإفصاح الاختياري في هذا السياق على أنه الإفصاح عن معلومات أكثر بالاستاد إلى دوافع الإدارة (Healy & Palepu, 2001).

يُمثل الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المعلومات التي تتخطى المحتويات المطلوبة في التقارير المالية وستخدمه المنشآت لتخفيض التقاويم في المعلومات بين المدراء والمستثمرين (Rakiv, 2019)، فعدم وجود هذا الإفصاح بشكل مستمر يؤدي إلى حجب المعلومات المفيدة للمستثمرين في البنوك المدرجة في السوق المالي (Kabra & Saha, 2020).

من منظور مجلس معايير المحاسبة المالية، يصف (Boesso, 2007) الإفصاح الاختياري بأنه: الإفصاح خارج التقارير المالية وغير المطلوب بشكل صريح، سواء من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) أو قواعد هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية.

ويرى الباحث أنه مهما تعدد التسميات الدالة على الإفصاح الاختياري إلا أنها تصب في معنى واحد وهو حرية إدارة البنك باتخاذ القرار المتعلقة بالإفصاح عن البنود من عدمه، وهنا الحديث عن البنود التي لا يوجد فيها

نصوص إلزامية تلزم المنشآت بالإفصاح، وبالتالي قيامها بالتوسيع بالإفصاح عما يزيد عن القوانين أو الامتناع عنه لن يعرضها لمساءلات قانونية من الممكن أن تنشأ نتيجة تعرضها لضغوط من أصحاب المصالح طالما أنها تعمل ضمن الأطر القانونية المرعية محلياً أو دولياً.

ويمكن القول أنّ سوريا لم تعمل على تأسيس ممارسات ومعايير محاسبية خاصة بها، بل عملت على تبني المعايير الدولية حالها حال العديد من الدول النامية وال العربية، لذا أقرت في الآونة الأخيرة مجموعة من المراسيم والقوانين التي تلزم بتطبيق المعايير الدولية بمختلف المستويات، كما أنّ مفهوم الإفصاح في سوريا متواجد في نسيج عدد من التشريعات والقوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها، فهذه التشريعات تسهم في إرساء البنية التشريعية المنظمة للأعمال، والتي تشكل بدورها الإطار الملائم لتطبيق الإفصاح، كنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات سنة 2008، إضافةً إلى "قانون الشركات" الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم 29 الصادر عام 2011 والذي جاء كنسخة محدثة عن سابقه.

4. أهمية الإفصاح الاختياري وأهدافه:

تبرز أهمية الإفصاح الاختياري في الأسواق المالية الناشئة من خلال دوره في تزويد تلك الأسواق بمعلومات إضافية حول المنشأة وأنشطتها، وهذا قلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتخفيض فجوة المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للبنك، وهذا من شأنه تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات من قبل المستثمرين Cheynel (Levine, 2020)، وبالتالي ينخفض العائد الذي يطلبه المستثمرون بالنسبة للمنشأة، أي تخفيض تكلفة رأس المال. (Vurro & Romito, 2021). كما يُعد ضرورياً لتقدير أداء البنك بالشكل الذي يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات سلية، فهو يمثل حل عملي لمشكلة عدم القدرة على تحديد كمية المعلومات التي يحتاجها مستخدمو التقارير المالية (Hassan & Habib, 2020).

كما تأتي أهميته من خلال الحد من محاولات الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية والقضاء على صور التعامل المختلفة في هذه المعلومات التي يعد الاتجار بها مؤشراً لعدم كفاءة التخطيم المحاسبي (الخيال، 2009).

ويمكن أن تتمثل أهمية الإفصاح الاختياري أيضاً في أنها تجعل من الواضح أن التقرير السنوي يتحرك أو ينتقل من كونه معلومات مميزة وحيدة أو فريدة تنشر حدثاً في تقرير سنوي ليصبح جزءاً هاماً في عملية إفصاح البنك المستمر (Abd-El-Fattah, 2001).

ويرى الباحث أنَّ أهمية الإفصاح الاختياري تكمن في أهمية المعلومات المنشورة في التقارير، كما تعتمد على صدقها بالدرجة الأولى، وعلى اعتبار أنَّ المستخدمين لهم حاجات متنوعة، وبالتالي فإنَّ الإفصاح الاختياري مهم جداً لأنَّه يقدم معلومات إضافية مهمة لمستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار وهذا ما لا يوفره الإفصاح الإلزامي وهو أمر مهم.

ويتجلى دور الإفصاح الاختياري في وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها ضمن القوائم المالية وتوفير مقاييس لها بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية (مسفر وآخرون، 2023)، كما يهدف إلى تقديم معلومات ذات قيمة ملائمة تجعل المستثمرين قادرين على التنبؤ بالعوائد المستقبلية للبنك (Assidi, 2020)).

ويرى (Romito & Vurro, 2021) أنَّ الهدف من الإفصاح الاختياري في البنوك المدرجة ضمن الأسواق المالية يكمن فيما يأتي:

1. التقليل من تفاوت التسعيير بين المتداولين الراغبين بالبيع والراغبين بالشراء الناتجة عن عدم وجود قدر متساوي من المعلومات بينهما لاتخاذ قرار سليم، وهي نفس المشكلة التي تحدث في قضايا الإقراض الخاص بالتمويل نظراً لاختلاف المعلومات الخاصة بالجذارة الائتمانية بين الجانبين.

2. تقويض التسويق الخاطئ لنتائج الأعمال الناتجة عن غياب الرؤية الواضحة عن المنشأة.

3. الحد من عدم اليقين والتقلبات الحادة في السوق الناتجة عن نقص المعلومات وعدم تماثلها وهو الأمر الذي يفقد المستثمرين الثقة في السوق، والحد من مخاطر المعلومات وتكلفة الحصول عليها من قبل المحللين الماليين والمستثمرين.

بينما يرى (Mitton, 2002) أنَّ الهدف من الإفصاح الاختياري يتبيَّن من خلال مجموعة من النقاط الآتية:

1. توفير المعلومات المقارنة التي تجعل مستخدم القوائم المالية قادرًا على أن يقارن الأرقام مع مثيلاتها لمنشآت أخرى، أو مقارنة المعلومات لنفس البنك خلال سنوات متعددة.

2. توفير المعلومات التنبؤية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجية.

3. توفير معلومات تمكن المستثمرين من تقييم العائد على استثماراتهم والتنبؤ به مستقبلاً.

ويرى الباحث أنَّ الهدف الأساسي من الإفصاح الاختياري يكمن في توفير المزيد من المعلومات للمستفيدين، يتضمن ذلك انتقاء أهم البيانات المؤثرة في اتخاذ القرار وتوصيلها للمستفيدين بالسرعة اللازمة. هذا المنظور يستند إلى حقيقة أنَّ أهمية المعلومات نسبية؛ فقد تكون مؤثرة في قرار مستخدم دون آخر، مما يجعل عملية الإفصاح تتطلب مرونة ودراسة متأنية. لذلك، فإنَّ الهدف الأساسي للإفصاح الاختياري هو تقديم الحد الأدنى من المعلومات الأساسية التي تؤثر في قرارات المستخدمين كل، مع الأخذ في الاعتبار تباين الاحتياجات بين مختلف الأطراف المعنية. يهدف هذا النهج إلى تقليل حالة عدم التماش في المعلومات (Information Asymmetry) التي قد تنشأ بين إدارة المنشأة والمستثمرين أو غيرهم من أصحاب المصلحة. ونظرًا لأنَّ الإدارة هي صاحبة القرار في مدى التوسيع في الإفصاح أو تقليله، فمن الضروري أن تكون واعية لهذه الأهداف وأن تدرك تأثير قراراتها على جودة المعلومات المتوفرة للمستخدمين وعلى كفاءة السوق بشكل عام، فالإفصاح الاختياري يُعد أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة، مما يعود بالنفع على المنشأة ومستثمريها.

5. طرق الإفصاح الاختياري:

هناك مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها ممارسة الإفصاح الاختياري، وبالتالي تتبع الأماكن التي يتم فيها التوسيع في الإفصاح بما يزيد عن المتطلبات الإجبارية، ويمكن أن تكون هذه الطرق واحدة مما يأتي: (Park, 2006)

1. المقابلات التي تُجرى مع المحللين.
2. الدعوى لحضور المؤتمرات.
3. الإفصاح من خلال التقارير الصحفية.

4. الإفصاح عبر الموقع الإلكتروني للمنشآت.

5. وهناك بعض المنشآت من تقوم بإضافة معلومات اختيارية منتظمة، تكون جنباً إلى جنب مع المعلومات الإلزامية، لتكون هذه المعلومات منظمة ومعدة لظهور مع المعلومات الإلزامية ضمن هيكليّة واحدة في التقرير المعد من قبل إدارة البنك.

6. أضف إلى ذلك فإن هناك وكالات مختصة بتصنيف المنشآت وإعطائها درجات معينة وفق أسس محددة؛ إذ يكون لدى هذه الوكالات إمكانية الوصول للمعلومات غير المتاحة للجمهور، وبالتالي يمكن أن يفصح عن المعلومات من خلال هذه الوكالات، وهذا النوع من الإفصاح يصنف تحت بند الإفصاح الاختياري أيضاً.

ويرى الباحث أنّ البنك لا تكتفي بتقديم الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة منها، بل تتجاوز ذلك نحو ممارسة الإفصاح الاختياري عبر مجموعة متنوعة من الطرق، هذا النوع في طرق الإفصاح يضمن شمولية المعلومات المتاحة، ويقدم صورة أكثر وضوحاً وواقعية عن البنك لمستخدمي التقارير المالية، وتحدر الإشارة إلى أنّ هذه الإفصاحات التي تتجاوز المتطلبات الإجبارية تحمل معلومات قد تكون باللغة الأهمية للأطراف ذات العلاقة، ولديها القدرة على التأثير بشكل مباشر في القرارات التي يتخذونها بناءً على هذه المعلومات؛ فالهدف الأساسي هو تزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة بمعلومات إضافية تُمكّنهم من فهم أعمق لأداء البنك، استراتيجياته، وتوقعاته المستقبلية. ويمكن للبنك أن يُفصح عن هذه المعلومات الاختيارية في أماكن متعددة ومتنوعة، مما يزيد من إمكانية وصولها إلى الجمهور المستهدف. على سبيل المثال، يمكن تخصيص جزء من التقرير المالي السنوي لتقديم المعلومات الاختيارية، أو إدراجها ضمن الجزء السردي من التقارير الفترية، كما يمكن للمنشآت استخدام البيانات الصحفية، والمؤتمرات، والتواصل المباشر مع المحللين الماليين، أو حتى موقع البنك على الإنترنت، كقنوات فعالة لنشر هذه المعلومات، هذا التعدد في القنوات يضمن أن تصل الرسالة إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين، مما يعزز الشفافية ويقلل من عدم تماثل المعلومات في السوق.

6. مزايا وعيوب الإفصاح الاختياري:

يتميز الإفصاح الاختياري بالعديد من المزايا، حيث يساهم في زيادة كفاءة سوق رأس المال، والعمل على استقطاب الاستثمارات إليه، على اعتبار أنه يوفر المعلومات لجميع الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي تتحفظ بذلك تكلفة الحصول على المعلومات ويمكن المستثمرين من توقع العائد على الاستثمارات، وبالتالي زيادة عدد المتعاملين وهذا ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية (الجلبي، 2023)، كما يؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال، بسبب رغبة المنشآت في الحصول على التمويل بأقل تكاليف ممكنة وبالتالي تخفيض تكلفة التمويل بشكل كبير من خلال توفير معلومات كافية تتصف بالدقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم الإقلال من درجة عدم تمايز المعلومات بين إدارة المنشأة والمستثمرين (دحوج وآخرون، 2014)، كما يؤدي إلى زيادة سيولة الأسهم، على اعتبار أن إيصال معلومات دقيقة عن الوضع المالي للبنك يؤدي إلى قابلية تسليم الأسهم بشكل أسرع وهذا بدوره قد يساعد بزيادة الطلب عليها ويؤثر إيجاباً في القيمة السوقية لها. (Embong et al., 2012).

أما عن عيوب الإفصاح الاختياري فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن يتصرف بها عند تطبيقه، حيث قد يترتب على هذا الإفصاح العديد من المشاكل عند تحليلها من قبل متizzie القرارات (Rasheed, 2023)، فقد يساهم باللهاض في البنك، نتيجة لمعرفة المنشآت المنافسة بالهيكل التنظيمي للمنشأة، والسياسات التي تقوم بها في مجال إدارتها، وخطط البيع والإنتاج، كما قد تؤدي كثرة المعلومات المفصح عنها اختيارياً إلى تشويش المعلومات التي يستفيد منها مستخدمو التقارير المالية، والذي من الممكن أن ينعكس بدوره ضد مصلحة المنشأة لأداء المنشأة فمن الممكن أن يقوم المستثمرون بمقاضاة المنشأة لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها، نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة التي قامت المنشأة بالإفصاح عنها وتوقعات الأرباح للأعوام المقبلة (طه، 2019). ويرى الباحث أن الإفصاح الاختياري يقدم للمنشآت فرصاً ومخاطر متوازنة، فمن أبرز مزاياه أنه يعزز الشفافية وجودة المعلومات المقدمة للمستثمرين، مما يقلل من عدم تمايز المعلومات ويمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة. كما يسهم في خفض تكلفة رأس المال للمنشآت، حيث يرى المستثمرون أن المنشآت الأكثر شفافية أقل مخاطرة. إضافةً إلى ذلك، يحسن الإفصاح الاختياري من سمعة المنشأة ويعزز من جاذبيتها في السوق، مما

يجب المزيد من الاستثمارات ويعزز قدرتها التافسية. على الجانب الآخر، لا يخلو الإفصاح الاختياري من عيوب فقد تُبَدِّل المنشآت تكاليف إضافية لإعداد ونشر هذه المعلومات، وقد يُعرضها ذلك للكشف عن معلومات حساسة للمنافسين، مما يؤثر على ميزتها التافسية، كما أن هناك خطر سوء تفسير المعلومات المفصح عنها أو استخدامها بشكل سلبي ضد مصلحة المنشآة، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية غير مرغوبة. وفي بعض الأحيان، قد تواجه الإدارات تحدياً في تحديد حجم ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها دون المبالغة أو التقصير.

7. دوافع الإدارات للقيام بالإفصاح الاختياري:

تمت محاولة تفسير دوافع قيام الإدارات بالتوجه نحو الإفصاح الاختياري من خلال مجموعة من الدوافع في الفكر المحاسبي، وقامت دراسة (Healy & Palepu, 2001) بمراجعة شاملة لدراسات الإفصاح الاختياري؛ إذ لاحظت هذه الدراسة أنَّ قرارات الإفصاح الاختياري تتجه نحو التأكيد على أهمية الإفصاح لمستخدمي التقارير المالية من مساهمين وأصحاب مصالح آخرين في السوق المالي، وتمت الإشارة من قبلها إلى وجود مجموعة من الدوافع المرتبطة باتخاذ الإدارات لقرار قيامها بالإفصاح الاختياري في التقارير بالسوق المالي؛ إذ تتمثل هذه الدوافع بالآتي:

7.1. المعاملات في السوق المالي:

هناك مجموعة من المعاملات في السوق المالي The capital market transactions كإصدار الأسمهم وإصدار السندات وغيرها، فعند احتياج البنك للقيام بمعاملات جديدة في السوق كإصدار الأسمهم والسندات مثلاً أو الحصول على قرض أو الاستحواذ على بنك آخر فإنَّ هذا يمثل دافعاً لها نحو القيام بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري، ويكون هدفها من ذلك تخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات وحالة عدم التأكيد مما يؤدي بطبيعة الأمر إلى جعل المستثمرين والمحللين الماليين يميلون بالانجذاب نحو مثل هذه المنشآت وإيلائها اهتماماً خاصاً سواء بالتحليل أو الاستثمار (Healy & Palepu, 2001).

يُعدَّ حصول جميع المستثمرين على المعلومات الالزامية لتقدير القرار الاستثماري، أحد التحديات التي يمكن أن تواجه أي سوق للأوراق المالية، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها المعلومات بالنسبة إلى استقرار السوق

ونمو المعاملات فيها وتدعيم ثقة المتعاملين، وإذا كان مدراء المنشآت بقصد الحصول على تمويل فسيكون لديهم الحافز للقيام بالإفصاح الاختياري وزيادته لتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات ودرجة عدم التأكيد بطبيعة الحال والذي سينعكس أيضاً على تكلفة التمويل الخارجي نزولاً (Collett & Hrasky, 2005). ويمكن القول إنه في حال عدم إيلاء الاهتمام اللازم لحالة عدم تماثل المعلومات، فسيلجاً المساهمون الذين لا يملكون من المعلومات إلا ما تقوم الإدارة بالإدلاء به والإعلان عنه عبر طرق الإفصاح إلى حماية أنفسهم من الاستغلال من قبل الإدارة صاحبة الميزة المعلوماتية عبر الانسحاب من السوق المالي.

ويرى الباحث أنَّ هذا الدافع ينطلق من فكرة عدم تماثل المعلومات وما تسببه من ارتفاع تكاليف في التمويل الناتج عن وجود هذه الحالة، وعليه فإنَّ تخفيفها سيمثل الدافع الأكبر للإدارة للقيام بالإفصاح الاختياري الذي يسعى بشكل مباشر إلى حل هذه المشكلة بالحد منها أو تخفيفها، ويمكن الاتفاق مع الدراسات النظرية التي تقدم بها الباحثون والمتعلقة بمعاملات السوق، على اعتبار أنَّ القيام بهذه المعاملات سيحتاج أساساً إلى عامل محرك للقيام بها، وقد يكون هذا العامل هو المستثمر الذي يحتاج إلى معلومات أكثر ليعرف أين عليه أن يضع استثماراته ويطمئن عليها، وهو بدوره يحتاج إضافياً لهذه المعلومات ما يأتيه من تحليلات مالية يقوم بها المحللون، وبالتالي فإنَّ حاجة المحللين للمعلومات التي تأتي نتيجة حاجة المستثمر للمعلومات من أجل الاستثمار في البنك وبالتالي توليد المعاملات، سيشكل دافعاً كبيراً لديها لكي تقوم بالحد من عدم تماثل المعلومات عبر توسيع قاعدة البنود المفصح عنها من خلال الإفصاح الاختياري.

7.2. الخلاف والصراع على تولي إدارة ورقابة المنشأة:

انطلاقاً من دافع الخلاف والصراع على تولي إدارة ورقابة المنشأة The corporate control contest فإنه عندما يكون أداء المنشأة ضعيفاً يقوم المدراء بممارسة الإفصاح الاختياري عندما يلاحظون هذا الضعف في أداء المنشأة التي يديرونها، وذلك في سبيل الرفع من سوية المنشأة وزيادة تقييمها، على اعتبار أنَّ هذا الإفصاح يسلط الضوء على مبررات الضعف في الأداء، فيأخذ الدور التفسيري للأسباب التي أودت بالمنشأة إلى ضعف أدائها، وهذا ما أشارت إليه دراسة (Collett & Hrasky, 2005) على اعتبار أنَّ مثل هذا الأمر يصنع مبرراً لإدارة المنشأة،

وبالتالي ينخفض خطر تحديد الإدارة عن منصبها. كما أشارت درسة (Healy & Palepu, 2001) إلى قيام إدارات المنشأة عادة وبشكل خاص في مرحلة إجراء الانتخابات المتعلقة بمصير إدارة المنشأة ومن سيتولى هذا المنصب بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري وزيادة التنبؤات المستقبلية عن الأرباح، لإظهار نفسها بالصورة الجيدة وأنها أهل لهذا المنصب لكي تظفر به.

3.7. أسهم التعويض:

انطلاقاً من دافع أسهم التعويض The stock compensation إنّ مكافأة المدراء من خلال منحهم أسهم التعويض سيسبب لديهم دافعاً للقيام بالإفصاح الاختياري لقدرته على تقليل حدة الشكوك والمزاعم التي قد تطال المنشأة باعتبارهم القائمين على تمثيلها، وهذا يعطي دافعاً للمنشأة كذلك لزيادة الإفصاح في سبيل تخفيف تكاليف التعاقد مع المدراء الذين يتم منحهم أسهماً تعويضية كمكافأة لهم على عملهم (Collett & Hrasky, 2005) ومن الممكن أن يزداد مستوى الإفصاح الاختياري المقدم من قبل إدارة البنك وخاصة فيما يتعلق بجانب التبؤات المستقبلية إذا كانت إدارة البنك موعودة بمكافآت من خلال استصدار أسهم التعويض لها، وعليه فإنه يوجد حافز لدى المدراء بالقيام برفع مستوى الإفصاح الاختياري في سبيل تقليل الادعاءات حول تداول من هم داخل البنك بأسمهم البنك، ومن ثم تقليل مخاطر تقييم الأسهم بشكل غير صحيح. (Liu & Zhang, 2022).

4.7. تكلفة التقاضي:

انطلاقاً من تكلفة التقاضي The litigation cost فإنّ المساهمين يقومون برفع الدعاوى القضائية على الإدارة إذا ما لجأت الأخيرة للإفصاح الاختياري عن التبؤات والمعلومات المستقبلية وذلك في حال عدم تتحققها، وبالتالي يمثل ذلك حافزاً لدى الإدارة لتخفيض مستوى الإفصاح الاختياري تجنبًا للمساءلة عن أسباب عدم تحقق التوقعات، وهناك من يتبع سياسة عدم الإفصاح خاصة عندما لا يكون هناك تأكيد أنه سيكون هناك استجابة من قبل المستثمرين لما تقوم به الإدارة من إفصاح اختياري. (Armitage & Marston, 2008) وتجدر الإشارة هنا أن المستثمر العقلاني لن يفضل الاستثمار في المنشآت التي تتطوّي على مستويات مرتفعة من عدم التأكيد إلا إذا تم تقليل حالة عدم التأكيد لديه إلى المستوى الذي يرضيه، حيث تولد حالة عدم تمايز المعلومات مشاكل مثل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية مما يدفع المستثمرون والدائون لاتخاذ أي إجراء يرونوه مناسباً لغرض حماية أنفسهم من المخاطر المحتملة من التبؤات الخاطئة (Ngcobo & Sibanda, 2021) ويمكن القول أيضاً أنه وفي سبيل الابتعاد عن المشاكل القانونية المترتبة عن عدم كفاية الإفصاح، يتشكل لدى المدراء حافزاً للإفصاح عن الأخبار السيئة التي تحيط بالبنك الذي يديرونها، أما إذا كانت التبؤات غير دقيقة

ويمكن إثبات عدم دقتها فهذا يشكل حافز للمدراء لتخفيض الإفصاح عن التنبؤات التي يمكن إثبات عدم دقتها، وعليه فسيكون المدراء أمام أمررين، أحدهما الإفصاح عن الأخبار السيئة كسياسة لتجنب الدعاوى القضائية التي من الممكن أن تجم عن عدم كفاية الإفصاح، والآخر مراعاة تخفيض الإفصاح المرتبط بالتنبؤات التي من الممكن إثبات وبرهنة عدم صحتها في وقت لاحق. (Collett & Harskey, 2005).

ويؤثر فرض تكلفة التقاضي باتجاهين على قرار الإفصاح الاختياري باتجاهات مختلفة؛ إذ تشير أحد هذه الاتجاهات إلى أن التقاضي قد يشكل حافزاً للإدارة على تخفيض مستوى الإفصاح الاختياري أو حتى قيام الإدارة باتخاذها قرار عدم القيام بالإفصاح الاختياري، وبالتالي عدم الإفصاح عن أي معلومات إضافية مطلقاً وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري عن المعلومات والتنبؤات المستقبلية، وذلك في سبيل درء المساءلة عنها فيما يتعلق بعدم تحقق تلك التنبؤات المستقبلية، كما تبين أن الكثير من المنشآت التي تمت مقاضاتها كان السبب في ذلك يعود إلى كونها لم تحقق الأرباح والأداء اللذان أعلنت عنهما ووعدت بهما مسبقاً، ووجدت دراسة (Healy & Palepu, 2001) أن المنشآت التي كانت تمتلك معلومات وأخبار سلبية عن أرقام الأرباح كانت تستبق ما يمكن أن يتأتى عن هذه الأخبار بالقيام بالإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات السلبية، لكي تدرأ عن نفسها أي مقاضاة قد تصدر بحقها لاحقاً.

يمكن ملاحظة وجود تضارب في الآراء وأحياناً تشابه بالدلوافع فيما يتعلق بدافع الإدارة نحو الإفصاح الاختياري وفقاً لدافعين وهما دافع الخلاف والصراع على تولي إدارة ورقابة المنشأة ودافع تكلفة التقاضي. أ. فال الأول يفترض أن ممارسة الإفصاح الاختياري سببه حماية الإدارة وتجنب نفسها الدعاوى القضائية وهذا عبر تبرير موقفها وهذا رأي (Healy & Palepu, 2001) عند حديثه ضمن الدافع الحالي. ب. وفي نفس السياق يلاحظ رأي مخالف؛ إذ يرى (Armitage & Marston, 2008)، أنه يجب أن يكون هناك تخفيض لمستوى الإفصاح الاختياري وبصفة خاصة ما يتعلق بالإفصاح عن التنبؤات لتجنب الإدارة نفسها المساءلة عن عدم إمكانية تحقق تلك التنبؤات.

ج. ويمكن الإشارة إلى دافع آخر من الدوافع الأخرى المرتبطة بالإفصاح الاختياري، إذ يقوم المدراء بالإفصاح الاختياري امثلاً للمسؤولية التي يتحملونها أمام المالك لتبيان ما أنجزوه من الأعمال المطلوبة منهم والإشارة إلى نسبة تحقيق الأهداف المالية المحددة مسبقاً. (Latridis, 2008).

إن تبني المنشآت للإفصاح الاختياري له آثار إيجابية عميقه تتجاوز مجرد الامتثال للمتطلبات التنظيمية، فعندما تشارك المنشآة معلومات تتجاوز الحد الأدنى المطلوب، فإنها بذلك تُرسيخ ثقة المستثمرين بها بشكل كبير، هذه الثقة المتزايدة تتعكس بدورها بشكل مباشر على سمعة المنشآة، فتبني لها صورة إيجابية في الأذهان، كما تُساهم في رفع قيمتها السوقية وأسعار أسهمها في السوق المالي (Castellano, 2002).

ويرى الباحث أن الإفصاح الاختياري المطبق بانتظام من قبل المنشآت المساهمة يُعد أدلة قوية لتخفيض مخاطر الاستثمارات، وذلك لأنّه يضمن أن المعلومات الداخلية الهامة للبنك لا تقتصر على أطراف معينة، مثل الإدارة العليا، بل تُتاح لجمهور أوسع من المستثمرين، هذا التوزيع العادل للمعلومات يخلق بيئة تتسم بالحيادية في إيصال البيانات إلى الجهات المختلفة، مما يقلل من عدم تمايز المعلومات (information asymmetry) ويمكن للمستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على فهم شامل لوضع المنشآة وأدائها. وبالتالي، يعزز الإفصاح الاختياري كفاءة السوق ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية.

ويرى الباحث أن تحقق الخسائر أو المكاسب القليلة يمثل دافعاً لقيام الإدارة بالإفصاح الاختياري لتجنب الدعاوى القضائية التي يمكن للمساهمين أن يرفعوها عليها، على اعتبار أنه يمكن للإدارة أن تدلي بتبريرات غير ملزمة للإدعاء أو الإفصاح عنها إجبارياً لتدفع عن نفسها أمام الجمهور، وبجميع الأحوال فإن استبدال الإدارة غالباً ما يكون سببه انخفاض مستوى أدائها أو الإدعاء بمعلومات لا تتمتع بالشفافية الالزامية.

8. نوع المعلومات التي يتضمنها الإفصاح الاختياري:

يتوافر لدى إدارة البنك كثير من المعلومات الهامة التي يريد المستثمرون وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية ومتخذي القرارات الاطلاع عليها؛ إذ تقسم هذه المعلومات إلى:

أ. معلومات خاصة ومعلومات غير خاصة: يمكن تقسيم المعلومات إلى معلومات خاصة وغير خاصة (الجندى،

:2018)

1. معلومات خاصة: وهي أي معلومات يترتب على الإفصاح عنها احتمال حدوث تغيرات في الأرباح المستقبلية للبنك.

2. معلومات غير خاصة: وهي أي معلومات متاحة للإدارة يترتب على الإفصاح عنها التأثير على أسعار أسهم المنشآت، ولا تؤثر على الأرباح المستقبلية للبنك، أي أن المعلومات الخاصة تكون أكثر أهمية وحساسية عند الإفصاح عنها بالمقارنة بالمعلومات غير الخاصة.

ب. معلومات ذات صلة ومعلومات غير ذات صلة: يمكن تقسيم المعلومات إلى معلومات ذات صلة ومعلومات غير ذات صلة (Dranseika, et al, 2017). وتعتبر المعلومات أنها معلومات ذات صلة إذا كانت هامة وتساعد المستخدم للتقارير على فهم هذه التقارير والتحليلات الخاصة بأداء البنك سواء على المستوى العام أو في تفاصيل محددة منها، وعليه فإنها ستؤثر على قرارات ذلك المستخدم في حال استخدامها وتطبيق ما تشير إليه تلك المعلومات.

ج. معلومات جوهرية ومعلومات غير جوهرية: يمكن تقسيم المعلومات إلى معلومات جوهرية ومعلومات غير جوهرية (Cheynel & Levine, 2020) ويمكن القول عن المعلومات بأنها جوهرية عندما تؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرار لمستخدميها وتبيّن لهم أداء البنك بشكل واقعي بعيداً عن التحيز.

ويرى الباحث أنه على الرغم من تعدد معلومات الإفصاح إلا أنه يمكن للإدارة أن تتبع إحدى هذه البدائل الثلاثة، فإذاً أن تتبع سياسة عدم الإفصاح عن المعلومات، أو تقوم بالإفصاح بشكل جزئي، أو أن تقوم بالإفصاح بشكل كامل حسب ما تراه مناسباً، ويعتمد اختيار المنشآت لأحد هذه السياسات على متطلبات محتوى التقارير المالية، وعلى حجم المعلومات المتاحة لدى المنشآت، وأيضاً على مستوى المعرفة المسبقة للمستثمرين، كما أن السياسة المثلثة للإفصاح هي التي يترتب عليها تعظيم المنفعة المتوقعة التي تتعكس على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للوحدة المحاسبية، ولكن من المتوقع بطبيعة الحال أن المنشآت لا تميل إلى تطبيق سياسة الإفصاح

الكامل؛ إذ يميل المديرون إلى تطبيق سياسات الإفصاح الجزئي، بسبب الصعوبة التي يواجهها المستثمرون في تحديد سياسة الإفصاح التي تطبقها المنشآت.

كما يشير الباحث إلى واقع قلة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وعدم معرفتهم بالطرق المحاسبية وما هو ملزمه منها وما هو اختياري حيث يركز المستثمر على كيفية تعظيم استثماراته بغض النظر عن الأمور الإدارية أو المحاسبية الأخرى، هذا الأمر يتيح للإدارة الإفصاح عما تشاء بحيث تعظم منفعتها الشخصية وتظهر بالصورة الجيدة أمام الجمهور طمعاً بالمكافآت والاستمرارية، وعليه يجب أن يكون هناك خطوات فعالة من قبل المشرعين لمتابعة عمل الإدارة عن طريق لجان تشكل من قبل المعينين بالرقابة على المنشآت على اختلاف أنشطتها والقطاعات التي تتنمي إليها.

9. الآثار الاقتصادية للإفصاح اختياري:

في ضوء الحديث عن الآثار الاقتصادية للإفصاح اختياري فإن هناك بعض الأطراف تستفيد من الإفصاح والعوائد الناتجة منه وبعضها الآخر قد يتحمل تكاليف أو خسائر الإفصاح، فاللاعب الرئيسي للإفصاح يقع على المساهمين، وهم بنفس الوقت يتمتعون بعوائدهم، وهناك أطراف من غير المالك (أصحاب المصالح) لا يتحملون أي قدر من تكاليف الإفصاح. ولذلك فإن تحديد التكلفة والعوائد من الإفصاح أي أثره الاقتصادي تواجهه عدة صعوبات أهمها تعدد الأطراف المتأثرة بالإفصاح وكذلك بسبب أنه لا يوجد اتفاق في الفكر المحاسبي على طريقة لتحديد القيمة النقدية لتكاليف الإفصاح وعوائده، ويمكن القول أن الطريقة المثلثة للتعرف على تكاليف وعوائد الإفصاح هو تحديد مدى هذه التكاليف والعوائد وتحليلها من حيث طبيعتها وعلاقتها المتبادلة، ويمكن مناقشة الأمر من ناحية أن البنك يتتألف من المالكين والعاملين بها ومن فيهم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإن سبب اعتبار المالك جزء من البنك يقوم على أساس أنهم مستثمرين يتقاسمون الكثير من المصالح مع مستثمرين وأطراف أخرى غير المالكين، ولذلك فإنه من الصعب تناول مصالح البنك دون الأخذ بالاعتبار مصالح المالكين، مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تناقض بين مصالح العاملين من جهة والمالك من جهة أخرى ولكن كلاهما يتحقق على هدف تعظيم

التدفقات النقدية في الأجل الطويل بحيث كلما زادت هذه التدفقات النقدية، زاد عائد كل منها سواء عن طريق التعاون أو عن طريق الصراع، وتتأثر مصالح المنشأة نتيجة لقرارات الإفصاح الاختياري بعده نقاط:

1.9. تكلفة رأس المال:

إن المنشأة التي توفر المزيد من المعلومات المالية والإدارية حول أنشطتها تقسم بتكلفة رأس مال منخفضة ومن ثم تساعد المستثمرين والدائنين على تقدير مخاطر الاستثمار (عباس ومنشد، 2024)، وتعتبر المخاطر الاقتصادية جزءاً أساسياً من تكلفة رأس المال، وإن الطريقة المثلثة لدى المستثمر لتقديرها تكون من خلال المعلومات، ولذلك فإن المحتوى المعلوماتي للإفصاح يعتبر أداة للمستثمر للتوصل إلى المخاطر الاقتصادية لتمويل رأس المال، ولا بد من الأخذ بالاعتبار أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها عن أي منشأة قد تعطي انطباعات موجبة أو سالبة حول المخاطر الاقتصادية للمنشأة، وإذا كانت هناك انطباعات سالبة فهذا يعني أن المخاطر الاقتصادية عالية ولكن لا يعني إطلاقاً أن هذه المعلومات هي التي أدت إلى زيادة تكلفة رأس المال، أما توافر المعلومات في حالة الانطباعات الموجبة يهيئة الفرصة للمستثمر بإجراء تقدير غير مبالغ فيه للمخاطر الاقتصادية ومخاطر المعلومات مما يؤدي إلى تكلفة رأس مال أقل مقارنة بتلك التكلفة في حالة وجود انطباعات سالبة (عبد الكريم، 2003).

2.9. تكاليف إعداد ونشر المعلومات:

لا شك أن هذه التكاليف تعتبر من الأعباء المترتبة على الإفصاح الاختياري وتشمل تكاليف تجميع وتشغيل ومراجعة ونشر هذه المعلومات وتأثير هذه التكاليف سلباً على التدفق النقدي للمنشأة ولذلك فهي تؤثر على حقوق المالكين والعاملين الذين تتحدد مصالحتهم في تخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد ممكن مع الحفاظ على مستوى الإفصاح، ولكنها في النهاية تدخل كعنصر سالب في التقييم الاقتصادي لقرار الإفصاح ولا شك في أنها ترتبط بالإفصاح في علاقة موجبة حيث تزيد بزيادة مستوى الإفصاح. (عباس ومنشد، 2024).

3.9. تكاليف المساءلة القانونية:

إن التكاليف المحتملة للمساءلة القانونية للمنشأة من قبل مستخدمي المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى الإفصاح حيث كلما زاد مدى الإفصاح، قلت هذه التكاليف المحتملة فعدم وجود معلومات يؤدي إلى زيادة احتمالات المساءلة القانونية للمنشأة في حالة اتخاذ المستثمرين لقرارات خاطئة تعود عليهم بالضرر نتيجة إخفاء المعلومات (عباس ومنشد، 2024)، أما بالنسبة للإفصاح المضلل فإن هناك من اندفع إلى التعميم بالقول أنه كلما زادت درجة الإفصاح، زادت تكاليف المساءلة القانونية، ويستمد أصحاب هذا الرأي حجتهم من الأحكام التي أصدرتها بعض المحاكم في أمريكا حول بعض القضايا، ولكن هذا الرأي والاتجاه الذي يعبر عنه كان مثار احتجاج من جانب المهتمين بالتقارير المالية وأسس إعدادها حيث كان أساس هذه القضايا هو مسألة المنشآت عن بعض المعلومات التنبؤية المستقبلية التي صاحبها انخفاض في قيمة الأسهم.

(عبد الكريم، 2003).

يمكن القول أن هناك عوامل كثيرة ومتعددة تؤدي إلى نقص قيمة الأسهم بخلاف التأثيرات التي يحتويها الإفصاح مثل طبيعة الصناعة التي تعمل بها المنشأة وغيرها من ظروف العرض والطلب في سوق رأس المال وبالتالي فإنه من الخطأ تحمل الإفصاح مسؤولية تكاليف هذه الدعاوى من قبل تلك المحاكم ولا يمكن التعميم بالقول بأن زيادة مستوى الإفصاح يترتب عليه زيادة التكاليف المحتملة للمساءلة القانونية. وحتى في وجود ظروف المساءلة تلك فإن الإفصاح يلعب دوره في تخفيض تكاليف المساءلة القانونية لأن الإفصاح سوف يمكن سوق الأسهم من صياغة توقعات دقيقة إلى حد ما عن أحوال المنشأة مما يؤدي إلى لا يكون هناك فرق كبير بين كيفية تقييم السوق للأسهم المنشأة وكيفية تقييمها في ضوء الحالات الحقيقة لأصول المنشأة، وإذا ما تحقق هذا الشرط فإن النقص في قيمة الأسهم عن التوقعات سيكون عند حدود الأدنى.

يستنتج الباحث مما سبق أنه إذا استطاعت المنشأة الدفاع عن نفسها من ناحية قيامها بالإفصاح للمدعين عليها بمعلومات كافية عن توقع النقص المحتمل في قيمة الأسهم مسبقاً فلن تزيد تكاليف المساءلة القانونية بالنسبة للمنشأة.

4.9. المساوى التنافسية:

أصبح هناك شبه اتفاق على أن المنشآت المساهمة تعاني قدرًا لا يأس به من الحساسية تجاه عملية الإفصاح لأن هناك بعض المعلومات التي يترتب على الإفصاح عنها أضرارًا بالمركز المالي التنافسي للمنشأة وسط المنافسين ومن هذه المعلومات: (عبد الكريم، 2003).

أ. المعلومات عن التحديات الإدارية والتكنولوجية في عمليات الإنتاج وفنون تحسين الجودة ومداخل التسويق.

ب. المعلومات عن الاستراتيجيات والخطط الإبداعية كخطط تطوير المنتجات والأسوق الجديدة المستهدفة.

ج. المعلومات عن عمليات التشغيل مثل تكاليف الإنتاج.

وأشار عبد الكريم (2003) بنفس الصدد إلى أن افتراض تحقق المساوى التنافسية كنتيجة عن الإفصاح قام

بسبب افتراض توقع مجموعة من السلوكيات التي قد يقدم عليها المنافسون ومنها:

أ. قد يبدأ المنافسون في اتخاذ موقف دفاعي ضد المنشأة بزيادة الجهد الإعلاني والتسوقي مما يفسد خطط المنشأة.

ب. قد يكون هذا الإفصاح حافزاً للمنافسين للقيام بتحسينات تكنولوجية مضادة للمنشأة.

ج. قد يتعلم المنافسون من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بتحديد مقدار رأس المال المستثمر المطلوب للدخول في المنافسة.

د. قد يبادر المنافسون بتطوير منتجاتهم والدخول في سباق مع المنشأة نحو السوق المستهدف.

مما سبق يرى الباحث أن هذه التوقعات لا تعتبر سبباً موجباً لتفويض التوسيع في عملية الإفصاح، وإنما من الممكن اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من هذه المساوى أو تخفيض الآثار المترتبة عليها إلى أقل ما يمكن عبر اتباع عدد من الإجراءات كاختيار الوقت الأفضل للإفصاح بحيث يتم في الوقت الذي تصل فيه هذه المخاطر لأدنى حد ممكن لها، كما يمكن تحديد الدرجة المناسبة للإيجاز أو التفصيل في المعلومات بحيث يمكن الحد من هذه المخاطر، كما يمكن في حالة الضرورة تجنب الإفصاح العام وتقديم المعلومات للمستفيدين من خارج المنشأة كالمقرضين أو غيرهم من مانحي الأموال بموجب اتفاقيات وعقود خاصة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تضع إدارة المنشأة سياساتها المتعلقة بالإفصاح وتتخذ قراراتها في ضوء أهداف الإفصاح مع استبعاد الإفصاح عن أي معلومات

لا تتحقق أهداف الإفصاح وتؤدي إلى مساوى تنافسية، ولكن إذا تم التسليم بحتمية أن تتوقع المنشأة بالضرورة تحقق بعض الآثار السلبية التنافسية من جراء الإفصاح فإنه يجب ألا تهمل حقيقة أن المنشأة يمكنها أن تجني هي الأخرى آثاراً إيجابية من الإفصاح على حساب المنافسين جراء جاهزيتها لطرح المنتج المطور على سبيل المثال قبل غيرها من المنافسين، ولذلك فإنه يمكن القول أن الإفصاح سيكون له آثاره التنافسية الإيجابية والسلبية على حد سواء وعلى الإدارة أن تقوم بالمفاضلة بينهما.

ويشير الباحث كخلاصة لما سبق من الآثار الاقتصادية المترتبة من جراء الإفصاح الاختياري أنه من الممكن أن يترتب عليه كذلك فوائد تتعلق بالعلاقات العامة للمنشأة مع البيئة والمستثمرين على اعتبار أنه يؤدي إلى انطباعات جيدة لدى المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وجمهور المواطنين بصفة عامة. كما يرى الباحث أنه لدى المدراء قناعة بأن الإفصاح الاختياري له آثاراً إيجابية على المنشأة وكذلك على الثروة الاقتصادية للمجتمع ككل، ومن أهم هذه الآثار المساهمة في خفض تكلفة رأس المال للاستثمارات، وهو يرتبط بتوجيهه للاستثمارات للمنشآت الأقل تكلفة وحجب التمويل عن المنشآت الأكثر تكلفة، وهو ما يزيد من قدرة المنشآت على تحقيق قيم إيجابية أعلى لمستثمريها، وبالتالي فإن آثار الإفصاح الاختياري تمتد على كافة المنشآت في الأسواق المالية مما يحفز المدراء لتوفير مجموعة من المعلومات بالإيضاحات المتممة للقواعد المالية، وهذه المعلومات الموفرة ضمن الإفصاح الاختياري إما أن تكون معلومات مستنثة من الإفصاح الإلزامي، أو معلومات مفسرة لما ورد بالإفصاح الإلزامي، ويشمل ذلك عادة توفير المعلومات المالية وغير المالية والفرص والمخاطر واستراتيجيات الأعمال.

10. الانعكاسات الإيجابية للإفصاح الاختياري:

تتمثل أهم الانعكاسات الإيجابية للإفصاح الاختياري في عدة نقاط، حيث يوفر الإفصاح الاختياري كم كبير من المعلومات باختلاف أنواعها سواء كانت معلومات مالية أو معلومات غير مالية التي تؤدي إلى تحقيق الاستفادة لكل من المستثمرين من جهة والإدارة من جهة أخرى مما ينعكس بالإيجاب على كلا الطرفين، وبالحديث عن الانعكاسات الإيجابية التي يمكن تحقيقها للمستثمرين فيمكن ملاحظة ما يقدمه الإفصاح الاختياري من مساعدة في

تمكين المستثمرين من تحديد القيمة العادلة لاستثماراتهم، كما يمكن أن يستخدم الإفصاح الاختياري كأداة استراتيجية للإدارة على اعتبار أن لها السلطة النافذة في تحديد نوعية وكمية ووقت المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً، ويجب أن تعني الإدارة ما يترتب على عدم تماثل المعلومات من تعارض للمصالح بين كلا طرفي الصراع وبالتالي فإن قيامها بالإفصاح الاختياري يعطي منعكس إيجابي وإشارة إيجابية للإدارة أمام المساهمين أنها تعمل على حماية مصالحهم وثرواتهم من خلال توسيعها بالإفصاح الاختياري (Oluwagbemiga, 2014)، ومن المرجح أن تتصرف المنشآت بشكل استراتيجي في حال وجود قواعد ملزمة بالإفصاحات (Castelo et al., 2021)، لذلك من الضروري أن يبقى الأمر اختيارياً لإدارة المنشأة (Zaro et al., 2022)، كما يمكن أن يمثل الإفصاح الاختياري لدى المنشآت كبيرة الحجم والتي تتميز باتساع قاعدة ملكيتها وتعقد عملياتها منعكساً إيجابياً من خلال عرض المنشأة لاستراتيجيتها لأصحاب المصالح وبالتالي قيام المنشأة بالاستجابة لتوقعات هؤلاء حول أدائها (Moumen et al., 2015). ويعتبر تحسين مصداقية التقارير المالية من أهم المنعكssات الإيجابية للإفصاح الاختياري، على اعتبار أن زيادة الإفصاح يحد من مشاكل التقييم الخاطئ لأداء المنشأة، وبالتالي ينعكس ذلك إيجاباً من حيث التعاطي مع توقعات السوق وبالأخص إذا ظهرت تنبؤات سلبية تتعلق بالأداء المستقبلي للمنشأة (Kollmann & Kuckertz, 2006).

يضاف إلى ذلك فإن توفير المعلومات المالية وغير المالية ضمن الإفصاح الاختياري يكفل تحقق ما يلي

1. زيادة أهمية مهنة المحاسبة بالتخلي عن توفير معلومات تاريخية فقط
2. إتاحة فهم أفضل لاستراتيجيات المنشأة.

3. التخلّي عن التركيز على الأرباح المحاسبية فقط

ويرى الباحث أنه على الرغم من الآثار الإيجابية المتربطة على توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من خلال الإفصاح الاختياري، إلا أن ترك أمر توفير تلك المعلومات وفقاً لآراء المدراء، يؤدي لاختلاف طرق توفير معلومات الإفصاح الاختياري، مما يفقد المعلومات المقدمة في إطاره لقابلية للمقارنة بين المنشآت ويحد كثيراً من إمكانية الاستفادة من تلك المعلومات مما يؤكد ضرورة تنظيم ممارسات الإفصاح الاختياري.

11. تنظيم الإفصاح الاختياري واتجاهاته:

يرجع وجود العقبات التي قد تواجه القيام بالإفصاح الاختياري إلى عدم تنظيمه والافتقار للمفاهيم القادرة على ذلك، كما يمكن ملاحظة وجود طرق مختلفة للمنشآت في تزويد المستخدمين بالمعلومات.

إن تعدد هذه الطرق تؤدي إلى إرباك المساهمين في الوصول إلى الإدراك الحقيقي عن أداء المنشأة التي يستثمرون فيها، كطرق عرض تنبؤات الأرباح بحيث تقوم الإدارة بالتركيز على المعلومات ذات الأثر الإيجابي على الدخل وتحجب تلك المعلومات التي تعود بالتأثير السلبي عليه، وهذه الحالة هي واحدة من حالات التحيز الواضح التي استدعت التوجه نحو الدعوة إلى تنظيم ممارسات الإفصاح الاختياري (Voluntary disclosure regulation) في سبيل الحصول على معلومات أكثر ملاءمة لحاجات الجهات المعنية، وبالتالي اتخاذ قرارات أكثر نجاعة على طريقة تنظيم هذا الإفصاح، فهناك من ينادي بأنه يجب أن ينظم بشكل ذاتي من خلال جهود الأكاديميين والمنظمات المهنية، أما الآخر فينادي بتنظيمه بشكل حكومي، وتم عرض الاتجاهين فيما يأتي:

1.11. التنظيم الذاتي للإفصاح الاختياري:

لقد أكدت دراسة (Bertomeu & Cheynel, 2013) أن التنظيم الذاتي للإفصاح الاختياري يتم عبر مشاركة كل من المنشآت، والمنظمات المهنية المعنية بإصدار المعايير، والمستثمرين، (Self-regulated professional organization)، شريطة توفر الحماية والغطاء القانوني لها من أية ضغوط أو تدخلات حكومية، وهذا سيكون الضامن لتنظيم الإفصاح الاختياري بحيث يتضمن معلومات ذات جودة أعلى، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، على اعتبار أن الأسواق ستنسجم لمتطلبات الإفصاح ذات الجودة المرتفعة.

2.11. معارضه التنظيم الذاتي وال الحاجة إلى التدخل الحكومي:

يعتمد أنصار الدعوة للمشاركة الحكومية عند تنظيم الإفصاح الاختياري، وعارضه التنظيم الذاتي له على الأسباب الآتية: (Lannoo & Khachaturyan, 2003)

1. لن يتم الوصول إلى أفضل النتائج في حال الاعتماد على اللامركبة والمنافسة.
2. لن تنسح الأسواق المجال للتمييز بين الإفصاح الكفاءة والإفصاح غير الكفاءة بسهولة.

3. يجب أن يكون هناك تبعية وارتباط وثيق للقوة التي تضبط تنظيم عملية الإفصاح مع تنظيم حكومي تضمن حماية حقوق الأقلية وصغار المساهمين.

4. وجود التنظيم الحكومي سيعمل على ضبط عملية الإفصاح من خلال الحد من المشاكل المرتبطة بتنوع طرق الإفصاح التي تنتج عن اتباع التنظيم الذاتي كالمشكلة المتعلقة بجودة المعلومات المفصح عنها، وقابلية القوائم الصادرة للمقارنة.

تم التأكيد على الآثار السلبية الناجمة عن غياب التنظيم للإفصاح الاختياري والتي تجلي في صور كثيرة منها: (SEC, 2008)

1. تكرار المعلومات المفصح عنها.

2. الإفصاح عن معلومات تشير الشك وتوقع في الخطأ.

3. التسبب في العرض غير المنظم للمعلومات المفصح عنها.

4. التسبب في عدم تماثل المعلومات المفصح عنها.

5. استخدام مقاييس غير مناسبة وغيرها.

ويرى الباحث أنه يمكن التأكيد على نجاعة الإفصاح الاختياري، إذا ما تم تنظيمه بإشراف حكومي لأن الكفيل بالحصول على معلومات تتمتع بجودة عالية، وإن وجود التدخل الحكومي سيجعل هناك توحيد في نسق الإفصاح، مما يجعل هناك قابلية لمقارنة المعلومات المفصح عنها، وفيما يلي سنعرض النظريات التي أتى عليها الفكر المحاسبي والتي سعت لتقسيير دوافع الإدارة للتوجه نحو التوسيع بالمعلومات المفصح عنها اختيارياً.

12. النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري وتحليلها وفرضها والآثار المترتبة عليها:

يمكن ملاحظة وجود عدد لا يأس به من الأسباب التي نتج عنها توجه المنشآت نحو الحصول على معلومات إضافية وتقديمها بما يزيد عن المطلب الإجباري، بحيث تناولتها العديد من النظريات بالتقسيير والشرح من خلال إطار نظرية متماسكة، لكن على الرغم من ذلك لا تمتلك نظرية واحدة بحد ذاتها القدرة على التقسيير الكامل للتوجه نحو الإفصاح بمفردتها.

فيهناك مجموعة من النظريات استخدمت لتقسيم سبب إفصاح المنشآت عن المعلومات بشكل اختياري، (نظريّة الوكالة، نظرية الإشارة، نظرية التكاليف السياسيّة، نظرية الشرعية، نظرية أصحاب المصالح، نظرية تكاليف الملكية)، إلا أن هناك نظريات تكررت ولاقت الاهتمام أكثر من غيرها (Naser et al., 2006) (Healy & Palepu, 2001).

وتشترك هذه النظريات التي أتت على تفسير الإفصاح اختياري مع بعضها من ناحية ارتباط المنشآة بعلاقة مع عدة جهات، على اختلاف أهداف المنشآة نتيجة تعدد متطلبات واهتمامات هؤلاء الأطراف، وعليه تختلف بذلك استجابتها وإدارتها لمتطلباتهم ومقدار تحقيقها لهذه المتطلبات.

وتحاول معظم النظريات تبرير الإفصاح عن المعلومات التي تتجاوز المتطلبات الإجبارية بناءً على العديد من العوامل، فالمنشآت تسعى ضمن الإمكانيات المتاحة لها إلى تحسين صورتها أمام المستثمرين من خلال الاستجابة لمتطلباتهم قدر الإمكان.

وعلى الرغم من تعدد النظريات الواردة في الفكر المحاسبي فقد اختار الباحث نظرية الوكالة ونظرية الإشارة ونظرية التكاليف السياسيّة على اعتبار أن هذه النظريات تعطي النظريات الأخرى؛ إذ أن نظرية أصحاب المصالح تدرج ضمن إطار نظرية الوكالة ونظرية الإشارة من ناحية أن نظرية الوكالة تدرس العلاقة بين إدارة البنك والملك، كما أن جوهر نظرية الإشارة يتمثل بجعل أصحاب المصالح قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة، على اعتبار أن ما تعكسه الإدارة للمستخدمين عن أدائها يعتبر إشارة لهم لاتخاذ تلك القرارات، أما بالنسبة لنظرية التكاليف السياسيّة فهي تدرس العلاقة بين المنشآت والجهات القادرة على الضغط على إدارة البنك والتأثير في قراراتها. كما يجب الإشارة هنا إلى أن نظرية أصحاب المصالح تدرج في إطار نظرية الوكالة، ذلك لأن الوكالة تُعبر عن العلاقة بين إدارة البنك والمساهمين الذين يؤثرون على البنك، ويقدمون مساهمات في زيادة رأس المال لهذا البنك، وبالتالي لدى هؤلاء الحق بحصتهم على المعلومات التي تقييد في معرفة الطريقة التي تدار بها أموالهم وحقوقهم من قبل الطرف المفوض بذلك وهو الإدارة، وبطبيعة الحال فإن المساهمين هم الأكثر أهمية في الحصول على المعلومات على اعتبار أنهم من يقدمون الموارد للبنك مقابل تلبية احتياجاتهم المتعارضة مع إدارتها.

كما تم تغطية نظرية الشرعية عبر نظرية الإشارة ونظرية التكاليف السياسية على اعتبار أنّ جوهر النظرية الشرعية هو المجتمع بأطيافه، فبالنسبة لنظرية الإشارة فهي ترسل إشارات عن نشاطها عبر الإفصاح، كما أنّ نظرية التكاليف السياسية تُعنى بتلبية متطلبات الجهات التي لها تأثير على قرار الإدارة ومن هذه الجهات بطبيعة الحال هي النقابات التي تتضمن أفراداً من داخل المجتمع. كما أنّ نظرية تكاليف الملكية تُغطي من خلال نظرية الإشارة كذلك من ناحية تغطية الإشارة للحالة التافسية، على اعتبار أنّ جوهر نظرية تكاليف الملكية يتمثل باحتمالية أن يسبب الإفصاح الاختياري خطراً تافسياً على البنك على اعتبار أنه سيؤدي إلى إطلاع المنافسين على معلومات البنك الخاصة به، وبناء عليه تعتمد هذه الدراسة على ثلاث نظريات مفسرة للإفصاح الاختياري نعرضها كما يأتي:

1.12. نظرية الوكالة:

تعتبر نظرية الوكالة Agency Theory من أهم النظريات التي تفسر دوافع قيام الإدارة بالإفصاح الاختياري، حيث أشار (Sorunke & Adekanmi, 2016) إلى أن نظرية الوكالة قد استخدمت من قبل عدة باحثين في مجالات بحثية مختلفة، فقد استخدمت في المحاسبة والتمويل، والاقتصاد والتسويق (Phillips & Bosse, 2016)، وغيرها من المجالات.

تفترض نظرية الوكالة وجود عدم تمايز في المعلومات، وهذا يعود إلى تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة المنشأة، (Suryarini, 2018)، ومن الممكن قيام الإدارة باستغلال حالة عدم تمايز المعلومات لتعظيم مصالحها على حساب المساهمين، (Kostyuk, 2016)، على اعتبار أن المدراء يمتلكون للميزة المعلوماتية على عكس المالك الذين يواجهون معضلة عدم تمكّنهم من تحديد قيمة القرار الذي يقومون باتخاده (Tang, 2019)، وإن العقود التي يرتبط بها الموكل مع الوكيل وفقاً لنظرية الوكالة ستطلب من الإدارة أن تقصّح عن المعلومات الضرورية التي يحتاجها المالك وأصحاب المصالح.

ونظراً لصعوبة متابعة المالك وأصحاب المصالح في المنشأة لأداء الإدارة وقراراتها بصفة مستمرة وعدم قدرتهم على الاطلاع على سجلات ودفاتر المنشأة فإنهم يلجؤون إلى مصدر للمعلومات يمكن الاستناد إليه في تقييمهم لأداء الإدارة وتحقيق نوع من المساءلة عن الأداء (Seifzadeh et al., 2021)، ومعرفة ما إذا كانت الإدارة قد

الترمت بالعقود وتقدير قراراتها المتخذة ما إذا كانت متفقة مع مصالحهم وذلك لتقرير الاستمرار في ملكية الأوراق المالية من عدمه، ذلك عن طريق التقارير المالية والإيضاحات المرفقة التي تعتبر المصدر الرئيس لتلك المعلومات (السهلي، 2011)، وبالتالي فإن الإفصاح في هذه التقارير هو الاباعث الأساس لهذه المعلومات التي يحتاجها الطرف المفترق لها، ومن هذا المنطلق يتم مطالبة الإدارة بالتوسيع في الإفصاح عن معلومات غير ملزمة قانوناً لتوفير معرفة تغطي حاجة المالك من المعلومات وتلبي احتياجاتهم ومصالحهم.

فنظريّة الوكالة تؤكد على أن قيام المنشآت برفع مستوى إفصاحها يجنبها الضغوط التنظيمية المحتملة، كما يساعد المستثمرين على الرقابة على شؤون المنشأة وتقليل الفجوة المعلوماتية بين المالك والإدارة. (Hassan et al., 2019a)، إلا أنه قد تقوم إدارة المنشأة بتحفيض مستوى الإفصاح لكي تظهر المركز المالي للمنشأة على غير حقيقته أمام المساهمين. (Donnelly & Mulcahy, 2008)، على اعتبار أن طلب المساهمين من الإدارة القيام بالتوسيع بالبنود المفصح عنها لتغطي أموراً غير مهمة هو الاباعث الأساس في تقييم الأداء وخاصة أن المساهمين يقومون بطلب معلومات أكثر بخصوص أداء منشآتهم في سبيل تقييم أداء الإدارة وقراراتها، ولهذا فإن تقويض السلطة الناتج عن فصل الملكية عن الإدارة يعتبر واحداً من التحديات التي تواجه العلاقة بين الموكيل والوكيل (Gunn et.al, 2020).

ويرى الباحث أن هذه النظرية قد بيّنت دوافع الإفصاح الاختياري انطلاقاً من مفهوم تعارض المصالح بين المدراء والمساهمين من جهة وبين البنك ودائنيه من جهة أخرى، واعتبرت أن الإفصاح يمثل آلية لحد من هذا التعارض، كما أنه يعمل على ضبط أداء المدراء، وهو ما يشكل حافزاً لديهم للإفصاح اختيارياً عن معلومات تتجاوز بنود الإفصاح الإلزامي المحددة من الجهات الرقابية. كما أن الإفصاح الاختياري سيخدم المساهمين والإدارة طرفي العقد في الوكالة، واستناداً إلى هذا الإفصاح تقوم المنشأة بإخلاء مسؤوليتها تجاههم، على اعتبار أن هذه النظرية تقوم بتنظيم العلاقة المتبادلة بين الإدارة والمساهمين. وتقوم نظرية الوكالة بتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين والمستثمرين، إذ ظهرت عندما تعقدت الأعمال وتزايدت أحجام المنشآت وتوسعت معها أنشطتها، وأصبح من الصعب على أصحاب رؤوس الأموال أن يقوموا بإدارة أموالهم بأنفسهم مما جعلهم يقومون بتنقية السلطة لطرف الإدارة، وأصبح من الضروري وجود مثل هذه الجهات التي يوكل إليها إدارة أموال البنك وبشكل خاص عندما

تعددت الجهات المساهمة برأس مالها ولم تقتصر على عدد قليل من الأشخاص، وحرصاً على الاستمرار في المناصب فإن هذه الإدارة تسعى لتعظيم أدائها وإخفاء السلبي منه عن الجهات المساهمة، وهذه المشاكل تعود بسبب رئيس إلى حيازة الإدارة على المعلومات التي قد لا يمكن أن يمتلكها المساهمون أو الأطراف الأخرى ذات العلاقة، ولهذا يعد الإفصاح الاختياري أحد أهم الممارسات التي تقوم بمعالجة مشكلات الوكالة الناشئة بين أطراف الوكالة، وتخفيض حدة النزاع بينهما. كما أنه من الممكن لنظرية الوكالة أن تتبأ بأن مستوى الإفصاح الاختياري سيختلف بناءً على اختلاف خصائص المنشأة، فعلى سبيل المثال، تقترح نظرية الوكالة أن المنشأة ذات الرفع المالي العالي تقوم بإفصاح أكثر عن المعلومات، على اعتبار أنها ستلبي احتياجات الدائنين من خلاله، إذ سيؤدي هذا التوسيع بالنتيجة إلى تخفيض مستوى عدم التأكيد وتخفيض تكلفة رأس المال.

2.12. نظرية الإشارة:

تعد نظرية الإشارة مناسبة عموماً لشرح ردود أفعال المدراء تجاه الإفصاح الاختياري، فقد يختار المدراء التوسيع في الإفصاح لإرسال إشارة إلى السوق حول قدرة المنشأة وأدائها في رفع قيمة المنشأة (السمادوني، 2020)، وعليه فقد يكون هذا الأمر دافعاً لقيام المنشآت بالإفصاح الاختياري (Alzead, 2017)، تم استخدام نظرية الإشارة في البداية في تفسير السلوك في الأسواق المالية، وعلى الرغم من أنها طورت لفسير السلوك والتصريف في الأسواق المالية، لكن يمكن تطبيقها في أي سوق يتصف بحالة عدم تماش المعلومات، وتميل المنشآت للقيام بالإفصاح الاختياري بسلسة أكبر، على اعتبار أنه وفي سبيل تمييز نفسها عن غيرها من المنشآت في السوق فإنها ستقوم بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري الذي سيعتبر بالنتيجة وسيلة سهلة للوصول لهذا الهدف.

.(Birjandi & Hakemi, 2015)

أظهر المطورون الأوائل أنه في حال كانت تكلفة الإشارة أعلى بالنسبة للمنشآت التي يكون أداؤها أسوأ من المنشآت ذات الأداء الجيد، فإن المنشآت ذات الأداء السيء قد تجد بأنه من غير المفيد أن تقوم بإرسال مثل هذه الإشارات، وبالتالي فإن مثل هذه الإشارات تعتبر ذات مصداقية في تحديد ما إذا كان الأداء لدى المنشأة جيداً أم لا. ويجب أن تراعي المنشأة أنه من الممكن أن يكون لدى السوق توقعات بكيفية إدارة المنشأة لعملياتها، وتنسم باستجابة سريعة لهذه التوقعات. (Deegan, 2000).

ويرى الباحث أنه عند تحقيق البنك لعوائد جيدة فإنه سيكون من المفيد له إرسال إشارات للسوق عن هذا الأمر من خلال التوسيع في الإفصاح عن المعلومات وبالتالي سيؤثر هذا الأمر على قرارها بالإفصاح الاختياري عن المعلومات وسيشكل حافزاً لها أن تقوم بتلك الممارسات الاختيارية ولا سيما تلك المتعلقة بتوزيعها للأرباح لما له من دور في جذب المستثمرين والحصول على ولاء مستثمريها الموجودين لديها.

وتتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية قد طورت لاستخدامها كأحد النظريات التي تفسر قيام الإدارة بالإفصاح الاختياري، إذ تقوم المنشآت بإرسال إشارات كقيامتها بالإعلان عن الأرباح لجذب المستثمرين أو أن تقوم بالإعلان عن الأرباح المحققة لنفس الغاية وبالتالي التوسيع في الإفصاح للمستثمرين وأصحاب المصالح لإثبات تميز المنشأة عن غيرها من المنشآت (Alzead, 2017)، هذه الإشارات تتيح للمدراء أن يميزوا أنفسهم عن نظرائهم الأقل تميزاً

ويصبح الإفصاح الاختياري وسيلة لإثبات هذا التمييز إذ سيقوم الطرف الذي يملك المعلومات (الإدارة)، بإرسالها إلى الأطراف الأخرى التي لا تمتلك هذه المعلومات (Moumen, 2015)، ومن الممكن أن يتم تحفيز المدراء للإفصاح عن معلومات المنشأة اختيارياً، لأنهم يتوقعون أن هذه المعلومات ستقدم إشارة جدية عن الأداء المتميز لمنشآتهم للسوق، وبالتالي هذا سيؤثر على قرار الإدارة بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات، وتشكل هذه النظرية مدخلاً هاماً في فهم لجوء المنشآت الناجحة للإفصاح الاختياري وتفسيره. (Oliveira et al., 2005) حيث يعتبر الإفصاح الاختياري واحداً من الطرق التي تتبعها المنشآت الرابحة للإشارة لتميزها.

يسنن الباحث وفقاً لهذه النظرية أن الإشارة تعتبر صلة وصل بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة، وهذه النظرية هي أكثر ما تلائم تفسير قيام البنوك الرائدة تحديداً بالإفصاح الاختياري، وهي بذلك لا تقدم تفسيراً لقيام بعض المنشآت غير الرائدة بتقديم إفصاح اختياري على الرغم من تقديمها من قبل بعضها، ولكن الأمر يتعلق أولاً وأخيراً، وفق هذه النظرية، بإعطاء البنك المفصح صورة دعائية عن نفسه ونشاطه أمام أصحاب المصالح. كما يشير الباحث أنه يجب على المنشآت أن يكون لديها اهتمام بتقديم المعلومات كمقدار الأرباح كإشارة أو آلية تقدم للسوق مع معلومات إضافية عن الوضع الاقتصادي للبنك كمعدل العائد على الأصول لتغيير توقعات المستثمرين، وتجنب التأثير على المنشآت المتعلق بأدائه، وذلك سيحفز إدارة البنوك ويشجعها على القيام بالتوسيع في الإفصاح الاختياري عن المعلومات التي تهم مختلف الأطراف المطلعة للبنك.

يمكن أن يستنتج الباحث بأن نظرية الإشارة تفسر أسباب الاختلاف في الإفصاح بين المنشآت من خلال البيئة التنافسية بينها، فمعدل العائد على الأصول يعبر عن الأداء الجيد لإدارة المنشآت في استثمار أموال الملاك والمستثمرين، وهنا يكون الحافز لدى إدارة المنشآت كبيراً في التوسيع بشكل اختياري في الإفصاح مما يزيد عن المطلوب، لبيان أحقيتها بالكافآت وسعياً للحفاظ على استمراريتها في العمل بمناصبها.

12.3. نظرية التكاليف السياسية:

يعبر مصطلح التكاليف السياسية الذي تتضمنه نظرية التكاليف السياسية Political Costs Theory عن التكاليف التي تتکبدتها المنشآة نتيجة للقرارات السياسية الصادرة من الدولة أو ما تأمر باتخاذه من إجراءات تنظيمية

أو ما تنسه من تشريعات يكون لها الأثر على قيمة المنشأة أو تحويل ثروتها إلى الدولة أو الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو تسمح بزيادة سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع، ويمكن لهذه التكاليف الناتجة عن التدخلات والممارسات الحكومية المختلفة واتحادات العمال وغيرها في المنشأة أن تأخذ أحد التصنيفين فإذاً أن تكون ذات تأثير مباشر أو تأثير غير مباشر فالتأثير المباشر يتضح جلياً من خلال تنظيم محتويات التقارير المالية أما التأثير غير المباشر فيلاحظ من خلال استخدام المؤسسات الحكومية لمضمون التقارير المالية من بيانات أساس لفرض إجراءات تنظيمية معينة تسبب في تحويل المنشأة لتكاليف إضافية كالتكاليف الضريبية التي يت肯دها المنشأة وخاصة فيما يتعلق بزيادتها أو فرض ضرائب جديدة والتكاليف الناتجة عن مطالب نقابات العمال والتدخل الحكومي لصالح بعض الفئات كالمستهلكين وغيرها. (Parfet, 2000).

ويمكن أيضاً ملاحظة هذه التكاليف عندما تفصح المنشأة عن أرباح عالية، وبالتالي يمكن أن يستخدم هذا الأمر من قبل هذه الأطراف للقيام بإجراءات تسمح لهم بأخذ حصة من هذه الأرباح على شكل زيادة في الأجر (Camfferman and Cooke, 2002) وهذا يدفع بالمنشآت لأن تقوم باتباع بعض أساليب المحاسبة الإبداعية أو تمهيد الدخل لتخفيضه أمام هذه الجماعات.

ويرى الباحث أنه من الممكن أن تتجزء بعض التكاليف السياسية عن العلاقة بين المنشآت والمجتمع، ولكي يتوجب البنك حدوث تلك التكلفة الناتجة عن انتقال الثروة إلى المجتمع، فيقوم البنك بالإفصاح اختيارياً عن المعلومات عندما يكون من شأن ذلك تحسين العلاقة مع الحكومة والجمهور وتقليل التكلفة السياسية وجلب المنفعة للبنك. كما قد يقدم البنك إفصاحاً اختيارياً لتجنب جذب انتباه الأطراف الخارجية مثل الوكالات الحكومية والاتحادات والجمعيات. ويشير الباحث أنه من الممكن أن تتمثل التكاليف السياسية بالتكاليف الناتجة عن انتقال الثروة عبر الضرائب ويمكن أن تتمثل هذه التكاليف بالدعوى القضائية والغرامات التي من الممكن أن يت肯دها البنك، كما يعتبر البنك أن مصلحته أهم من أي شيء إلا أنها مقتربة بإيجاد صورة إدراكية هدفها تحسين العلاقة بينه وبين المجتمع والحكومات من خلال الإفصاح اختيارياً عن المعلومات بحيث تصنع هذه الصورة التي يجب أن تكون ملامحها تعبر عن أن البنك يعمل بمقتضى مصلحة هذه الجهات أكثر من مصلحته الشخصية.

ونظراً لصعوبة القياس المباشر لتكاليف السياسية يتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية، ويمثل كل من نوع القطاع الذي تنتهي له المنشأة وحجمها أكثر المقاييس التي يمكن استخدامها، فكلما كان حجم المنشأة كبيراً أو كانت تنتهي إلى قطاعات تعطي قيمة أعلى للمنشأة كالمنشآت التي تنتهي إلى القطاعات المرتبطة بالأعمال الاستخراجية أو المرتبطة بالمعلوماتية والاتصالات، زاد تعرضها للتدخلات الحكومية وتدخلات أصحاب المصالح بالمنشأة للحصول منها على جزء من أرباحها، من خلال الضغط عليها وفرض طرق وإجراءات مختلفة كالضرائب والمشاركة بالأرباح خاصة خلال فترة ارتفاع هذه الأرباح، وتدعيم نظرية التكاليف السياسية فكرة أنه لكي تحافظ المنشآت على أرباحها وخاصة إذا كانت هذه الأرباح مرتفعة فسيكون لديها حافز قوية للإفصاح عن المعلومات بشكل أكبر لكي تظهر للسوق من أين وكيف حصلت على هذه الأرباح (Oliveira, 2005)، التي ستختلف بطبيعة الحال باختلاف حجم المنشأة.

وبعبارة أخرى فقد ناقشت نظرية التكاليف السياسية الأمر من ناحية أن المنشآت تتصح عن معلومات أكثر لكي تبرر أرباحها، وتختلف الأرباح تبعاً لحجم المنشأة، وتتفقاً مع نظرية التكاليف السياسية فإن حافز الإدارة لقيامها بالإفصاح الاختياري يتأثر بحجم المنشأة.

يسننط الباحث مما سبق أن مقدار التكاليف السياسية يعتمد بشكل كبير على حجم المنشأة وطبيعة نشاطها فالمنشآت الكبيرة وتلك التي تزاول أنشطة ذات طبيعة خاصة يمكن أن تعاني من تكاليف سياسية مرتفعة ناجمة عن الضغوط السياسية التي يمكن أن تمارس عليها، وهذا قد يحفز المدراء نحو التوسع في الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية الذي من شأنه أن يساعد تلك المنشآت على تجنب التكاليف الناجمة عن الاستجابة للضغوط السياسية أو تلك الناجمة عن مقاومتها. كما يمكن الإشارة كذلك إلى أن نظرية التكاليف السياسية التي تفترض أن المنشآت كبيرة الحجم تعاني من تكاليف سياسية ناتجة عن كونها رائدة ومعروفة وأكثر خصوصاً للمراقبة والتحليل أنها تحاول حل هذه الإشكالات عبر الإفصاح الاختياري الذي يبين أنها تعمل بمقتضيات مصالح هذه الجهات أيضاً، حيث ترضى بهذا الإفصاح الطرف الذي لديه القدرة السيادية كالاتحادات والجمعيات ودوائر الدولة، وبذلك تتجنب أية تكاليف سياسية معهم كسعفهم للحصول على جزء من ثروتها على شكل ضرائب أو رسوم أو رفع أجور

العمال وغيره عبر إرضاء أصحاب القرار بهذه المؤسسات، فالمنشأة ترغب بإيجاد الصورة الإدراكية الهدافة إلى إظهار أن المنشأة تعمل بمقتضى مصلحة هذه الجهات أكثر من مصلحتها الشخصية لتحسين العلاقة بينهما ولتجنب نفسها حدوث التكاليف الناتجة عن انتقال الثروة منها إلى المجتمع من خلال الإفصاح الاختياري.

وكخلاصة للنظريات المفسرة للإفصاح الاختياري، يمكن القول أنّ ما يقوم بتحريك سلوك الإدارة نحو الإفصاح الاختياري هي الدوافع الشخصية بالمرتبة الأولى، وبما يخدم مصلحتها بغض النظر عن الآثار المتأتية على المنشأة من وراء تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمتعاملين مع المنشأة كافة من أطراف داخلية وخارجية، وبالتالي لا يضيف تعدد النظريات شيئاً على الإفصاح الاختياري ما لم تتصف المعلومات المفصح عنها اختيارياً بقدرتها على التأثير باتخاذ القرار من قبل مستخدميها، جنباً إلى جنب مع نجاعة ذلك القرار، بحيث يبني على معلومات تتصف بالمصداقية والشفافية وتحمل الفائدة المرجوة، والتي تظهر الأمور على حقيقتها، تلك الأمور التي يطلبها المستفيدين والتي من الممكن أن تؤثر بقرارهم.

في ختام هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أنه تم توضيح دوافع الإدارة للقيام بمارسات الإفصاح الاختياري وفق أسس نظرية وعلمية، تعتمد على مجموعة من النظريات العلمية والدوافع التي أنت على تفسير قيام الإدارة بتلك الممارسات من عدمها، لما لها من دور في تفسير قيام المنشأة بالتوسيع بمستوى الإفصاح الاختياري، وسيتم في الفصل القادم الحديث عن الخصائص التي ترتبط بهذه النظريات ودراسة دورها وأهميتها في التأثير على قرار الإدارة بالتوسيع في المعلومات المفصح عنها وميلها تجاه الإفصاح الاختياري.

الفصل الثاني

الخصائص المرتبطة بالمنشأة والدور المعدل للتتنوع بين الجنسين

الفصل الثاني

الخصائص المرتبطة بالمنشأة والدور المعدل للتنوع بين الجنسين

المقدمة:

يتناول هذا الفصل عن علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بالنظريات المفسرة للإفصاح الاختياري، حيث تم الحديث عن علاقة كل من حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس والتنوع بين الجنسين وتركز الملكية وعمر البنك ونسبة الأصول إلى إجمالي الأصول كخصائص مرتبطة بنظرية الوكالة وبين الإفصاح الاختياري، كما تمت دراسة (معدل العائد على الأصول) كخاصية مرتبطة بنظرية الإشارة وعلاقتها بالإفصاح الاختياري، كما تناول الفصل الخصائص المرتبطة بنظرية التكاليف السياسية (حجم البنك ونوع القطاع-البنك) وعلاقتها كذلك بالإفصاح الاختياري، إضافة إلى أنه تم دراسة التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة من منظور عدة نظريات كنظرية الوكالة والاعتماد على الموارد ورأس المال البشري، ثم أخيراً تم الحديث عن التنوع بين الجنسين والإفصاح الاختياري وفق أهم النظريات التي جاء عليها الفكر المحاسبي، من الناحية النظرية علماً أن هذه الخصائص المرتبطة بالمنشأة يمكن تقسيمها إلى أربعة محاور إذ يمكن اعتبار أول مجموعة من الخصائص: (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك)، كخصائص منشأة وهو صلب الدراسة، أما المجموعة الثانية: (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية) فهي مرتبطة بحكمة مجلس الإدارة، والمجموعة الثالثة: (نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول) فهي مرتبطة بالخرجات المالية لأداء المنشأة، إضافة إلى دراسة التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة.

1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بالنظريات المفسرة للإفصاح الاختياري:

تناولت هذه الفقرة دراسة مجموعة من الخصائص التي لها علاقة مع النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري

وتم عرضها على الشكل الآتي:

1.1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بنظرية الوكالة:

قام الباحث بدراسة مجموعة من الخصائص التي بينت الدراسات السابقة ارتباطها بنظرية الوكالة، وبينت بأن

حافظ الإدارة لقيمها بالإفصاح الاختياري يتأثر بها (Zamil, et al., 2021, Birjandi & Hakemi, 2015; Uyar et al., 2013; Lan, et al., 2013; Barako, 2007

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركز الملكية، عمر البنك، نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول)، حيث تم

اختيارها بالعودة إلى هذه الدراسات، وهو ما تم توضيحه فيما يأتي.

أ. حجم مجلس الإدارة:

يعتبر حجم مجلس الإدارة Size of board director أمر مقاوم في الواقع العلمي بين الدول حسب

المحددات القانونية التي تحكمها والتي تنظم تشكيله وعمل مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، فعلى الصعيد

السوري يجب ألا يقل عدد الأعضاء عن خمسة وألا يزيد عن ثلاثة عشر (تقرير الحكومة، 2024).

ويعتبر حجم مجلس الإدارة عاملاً مهماً في فاعلية مجلس الإدارة وعلى قدرته الرقابية (رزق، 2024)، وتؤكد

نظرية الوكالة أن مجالس الإدارة الكبيرة وما تملكه من تنوع خبرات يمكن أن تلعب دوراً هاماً بمراقبة مجلس الإدارة

عند اتخاذ القرارات، كما أنها أقل احتمالية للتحكم من قبل الإدارة، ويكون لها تأثير إيجابي في الإفصاح الاختياري

ما قد يسفر عن رفع مستوى (Boating et al., 2022) (Dwekat et al., 2020) (Dwekat et al., 2023)

. (Hearth & Altamimi, 2017) (Kabra and Saha, 2019) (Zaid et al., 2019)

وعلى الرغم من ذلك فهناك من يجد أن ارتفاع حجم مجلس الإدارة قد يكون له أثر سلبي وكلما صغر حجمه،

زاد تأثيره الإيجابي المعنوي في مستوى الإفصاح (Cheng & Courtenay, 2006; Elfeky, 2017) حيث يرى

أن وجود عدد كبير من المدراء يمكن أن يجعل التواصل صعباً ويبطئ عملية (Di Vito & Trottier, 2022)

اتخاذ القرار، أما دراسة (الجلبي، 2023) (Jouini, 2013) (Albawwat, 2015) (Kolsi, 2017) فقد توصلوا

إلى عدم وجود علاقة بين حجم المجلس ومستوى الإفصاح الاختياري، ويمكن أن يكون سبب عدم وجود تأثير لحجم المجلس الكبير أن ازدياد الحجم قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تشتت عملية اتخاذ القرار ويحول دون اتخاذ قرار جيد، مما ينجم عنه عدم التأثير في مستوى الإفصاح الاختياري، فبالرغم من ازدياد قدرات رقابة المجلس إلا أنه يتضمن آراء متشتة وعدم تماسك في وجهات النظر.

ويرى الباحث أن علاقة حجم مجلس الإدارة بنظرية الوكالة يأتي من أن تضارب المصالح الناتج عن فصل الملكية عن الإدارة والذي يعتبر فرضاً من فروض نظرية الوكالة، يجعل المساهمين يطالبون بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة لضمان تنوع الكفاءات الموجودة في الإدارة بالشكل الذي يحقق لهم الأداء الأفضل لأموالهم، لكن بطبيعة الحال فكلما زاد العدد سيؤدي بالنتيجة إلى الحاجة للرقابة على الإدارة، وبالتالي يطالب المساهمون الإدارة بالتوسيع في الإفصاح وتقديم معلومات إضافية، وهذا يشكل عامل ضغط على الإدارة بالتأثير على قرارها بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري، كما أن الحجم الأمثل لأعضاء مجلس الإدارة يتوقف على عوامل متعددة، منها على سبيل المثال حجم عمليات البنك وتعقيداتها وعدد فروعها وهيكل ملكيتها وهل هي مملوكة للقطاع العام أم الخاص أم ملكية مختلطة، بحيث يترك الأمر للمنشأة في تحديد ذلك لا أن يكون ملزماً بعدد محدد. وبذلك فإنه لا توجد أرجحية سواء على المستوى النظري أو العملي تدل على توقع وجود علاقة بين حجم المجلس ومستوى الإفصاح الاختياري، بل يظل قضية محل اختبار، على الرغم من وجود بعض الآراء النظرية التي تؤيد وجود تأثير لحجم المجلس في مستوى الإفصاح الاختياري.

ب. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:

إن مجلس الإدارة عبارة عن مجموعة من كبار المساهمين ذوي النفوذ والسمعة الطيبة في البنك (Nguyen, 2023) ففي ضوء الحديث عن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة Independent of board director فإنه لا بد من الإشارة إلى أنه يمكن للمدراء المستقلين أن يلعبوا دوراً حيوياً في معالجة مشكلات الوكالة وتقليل عدم تماثل المعلومات من خلال توفير قدر أكبر من الإفصاح الاختياري (Dwekat, 2023).

ويتصف أعضاء مجلس الإدارة بصفات متعددة فمنهم من هو تنفيذي وهو مساهم يمارس أعمالاً تنفيذية في الشركة المساهمة ومنهم من يمتلك أسهم كذلك ولكن لا يقوم بأعمال تنفيذية ويسمى بعضو مجلس إدارة غير تنفيذي وهو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، أو لا يتتقاضى منها راتباً شهرياً أو سنوياً، ومنهم ما هو مستقل ومنهم ما هو غير مستقل.

ووردت توضيحات لهذه المصطلحات في نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الصادر سنة 2008 بالقرار رقم 31 حيث أوضح القرار أن العضو المستقل هو العضو الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وتنفي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة إذا كان يعمل أو كان قد عمل لدى الشركة أو في أي شركة من مجموعتها (شركة أم، شركة تابعة، شركة شقيقة) خلال السنوات الثلاث الأخيرة السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس، أو إذا كان من أقرباء أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها، أو إذا كانت له أو لأقاربه علاقة ينبع عنها تعاملات مالية مع الشركة أو مع أي شركة من مجموعتها، أو كان هو أو أحد أقاربه شريكاً لمفتش حسابات الشركة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس. كما ورد في تقرير حوكمة الشركات لعام 2024 أنه يجب ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس.

كما تم التعبير عنه بمصطلحات مختلفة كمصطلاح المدراء المستقلين غير التنفيذيين كما في دراسات (Dixon et al., 2015) (Chau & Gray, 2010) (Ho & Wong, 2001)، ومصطلح المدراء المستقلين (Dwekat, 2023) (Hossain & Courtenay, 2006)، والمدراء غير التنفيذيين (Reaz, 2007) (Eng & Mak, 2003)، والمدراء الخارجيين كما في دراسة (Uyar et al., 2013). ويقاس هذا المتغير عبر قسمة مجموع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن نفس المتغير. إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة.

إن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أقل تحيزاً للإدارة، فهم أكثر ميلاً لتحفيز المنشآت على الإفصاح عن أكبر ما يمكن من المعلومات للمستثمرين والأطراف الخارجية. (Lan et al., 2013)، وفي حال قيام أعضاء

مجلس الإدارة المستقلين بوجباتهم في المتابعة والمراقبة، فستزداد فعالية المجلس وسيتحسن بذلك الإفصاح، وبالتالي من المتوقع حدوث ازدياد بعد البنود المفصح عنها (Eng & Mak, 2003)، ويعتبر متغير الاستقلالية واحداً من أكثر المتغيرات المستخدمة على نحو متزايد في دراسات الإفصاح الأخيرة.

ويمكن الإشارة إلى علاقة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بنظرية الوكالة من جهة أنه بحسب الرأي الذي جاءت به نظرية الوكالة، فقد أشارت إلى أن المدراء المستقلين قادرين على الحد من تضارب المصالح بين إدارة البنك والأطراف الأخرى المرتبطة بالبنك والذي يعتبر فرضاً من فروض نظرية الوكالة. (Victor et al., 2011) و(Khodadadi et al., 2010).

كما يمكن التأكيد على أنه يعتبر مجلس الإدارة أحد آليات الرقابة الداخلية التي تستخدم لاتخاذ القرارات نيابة عن المساهمين، بحيث تراقب سلوك المدراء وتتأكد من سير هذا السلوك على النحو الذي يتنقق مع مصالح المساهمين، وكلما زاد عدد المدراء المستقلين داخل مجلس الإدارة، ساعد هذا على توفير المصداقية العالية، وكلما زاد من تحسن علاقات طرفي عقد الوكالة مع بعضهم (إدارة البنك مع مالكي البنك)، وأن ازدياد هذا العدد يؤثر بشكل كبير في مستوى الإفصاح الاختياري للمنشأة (Darmayanti, 2023). على اعتبار أنه يوجد لدى المدراء المستقلين وعي أكثر باحتياجات الجهات المرتبطة بالبنك وتوقيعاتهم، وهذا يسمح لهم بالمحافظة على حقوق هذه الأطراف. (Tan et al., 2019).

وبين (Cahaya & Yoga, 2020) أن نتائج تأثير الاستقلالية مختلطة في الدراسات، وهناك من وجد ارتباط إيجابي بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري كدراسة (Elfeky, 2017)، التي درست مستوى الإفصاح الاختياري ومحدداته في الأسواق الناشئة حيث طبق دراسته على السوق المصري، ودراسة (Uyar et al., 2013)، التي درست العلاقة بين خصائص المنشأة والإفصاح الاختياري للشركات في تركيا.

وهناك من وجد أن العلاقة بين كلا المتغيرين سلبية، كدراسة (Gul & Leung, 2004)، التي درست مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين وممارسات الإفصاح الاختياري في هونغ كونغ، ودراسة (Eng & Mak, 2003)، التي درست حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري كذلك.

وهنالك من توصل إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ككل من (Alfraih & Dwekat, 2023)، (Ho & Wong, 2007)، (Hossain & Reaz, 2007)، (Lane et al., 2013)، (Sartawi, 2014)، (Almutawa, 2017) (2001).

ج. التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة:

تم استخدام التنوع بين الجنسين كمتغير معدل في دراسة (Issa et al., 2024)، وتم اختبار التنوع بين الجنسين بسبب الفوائد التي يقدمها للمنشآت. وفي هذا السياق أشار (Rugork et al., 2007) أنه قد لا تجلب المديرة وجهات نظر مختلفة ومهارات ومعرفة قيمة للمنشأة فحسب، بل قد تقاسم أيضاً قيماً ومعايير وفهمًا مختلفاً، مما قد يؤدي وبالتالي إلى زيادة جودة القرار الاستراتيجي المتخذ وتحسين دور الإدارة في المنشآت، ومن هذا المنطلق، يقال إن البنك قد يكون لديه مستوى أعلى من الإفصاح إذا كانت مجالس الإدارة تتتألف من عدد أكبر من المديرات.

ويقترح (Bear, 2010) أن تمثيل المرأة بشكل أكبر في مجلس الإدارة قد يعزز التزام مجلس الإدارة بمارسات الإفصاح الاختياري للمنشآت. ومع ذلك، فقد أسفرت الدراسات السابقة عن نتائج مختلطة. ففي حين وجدت بعض الدراسات، مثل (Abdur Rouf, 2017)، (Sankara et al., 2017)، (Seebeck, 2021)، (Issa et al., 2021)، (Ibrahim & Hanefah, 2016) و (Handajani et al., 2014) و (Majeed et al., 2015) وأشارت إلى وجود ارتباط أخرى، مثل (Dwekat, 2023)، ارتباط إيجابي بين التنوع بين الجنسين والإفصاح الاختياري، إلا أن دراسات سلبية.

تشير هذه النتيجة غير المتوقعة تساؤلات حول السبب الذي يجعل التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يؤثر سلباً على ممارسات الإفصاح الاختياري، وهناك حاجة إلى مزيد من البحث لاستكشاف هذه العلاقة بشكل أكبر. إن أحد التفسيرات المحتملة هو أن المديرات ربما يفتقرن إلى النفوذ أو السلطة الكافية لتشكيل الاتجاه الاستراتيجي لمجلس الإدارة، مما يعيق قدرتهن على الدعوة لمبادرات الإفصاح الاختياري. ومن الدراسات التي وجدت أيضاً ارتباطاً سلبياً بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة والإفصاح عن الشركات (Cucari et al., 2018)، (Muttakin, 2018)، (Majeed et al., 2015) فعلى سبيل المثال، يشير (Majeed et al., 2015) إلى

أن تمثيل المرأة في مجالس الإدارة في باكستان ضئيل للغاية. وفي الوقت نفسه، وفقاً لـ (Muttakin, 2018)،

تفقر المديرات إلى التعليم والخبرة اللازمتين لتعزيز ممارسات إعداد التقارير للشركات.

وفي نفس السياق ولكن فيما يتعلق بالأداء، فإن التنوع بين الجنسين لا يعمل بشكل جيد فيما يتعلق بتحسين

أداء البنوك في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب انخفاض تمثيل المرأة في مجالس إدارة البنوك. فعلى

صعيد آخر وفيما يتعلق بدراسة الأثر للتنوع ولكن على الأداء المالي توصلت دراسة (Issa et al., 2021) لوجود

أثر إيجابي غير معنوي بين التنوع بين الجنسين ومقاييس الأداء المالي، مما يشير إلى أن التنوع بين الجنسين قد

لا يكون محدداً رئيسياً للأداء المالي للبنوك.

ويمكن ربط الإفصاح الاختياري بالأداء على اعتبار أن الأداء عبارة عن نتائج لما تتخذه الإدارة من قرارات

مثلاً مثل الإفصاح، ويكون سبب هذه العلاقة الضعيفة هو الاختلافات في الأنظمة التنظيمية والاجتماعية

والثقافية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بتلك الموجودة في الدول المتقدمة.

إن انخفاض حضور المديرات في مجالس إدارة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن

يعيق تأثير المديرات على عملية صنع القرار (Issa and Fang, 2019).

أفاد (2018) Arayssi and Jizi أن مشاركة المرأة في مجالس الإدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ضعيفة جداً. وأجرت (2014) McKinsey and Company دراسة استقصائية شملت كبار القادة من الذكور

والإناث عبر مجموعة متنوعة من القطاعات في دول الخليج العربي.

وتشير التقارير إلى أن القيادات العليا للنساء في الإدارة العليا في منطقة الخليج العربي يشغلن أقل من 1%

من مناصب اللجنة التنفيذية ومجالس الإدارة، وهذه النسبة هي من بين أدنى المعدلات في العالم.

د. تركز الملكية:

يقصد بتركز الملكية Ownership concentration امتلاك عدد محدود من المساهمين لغالبية أسهم البنك،

أو امتلاك أحد المساهمين الأفراد لنسبة أكبر من 5% (Abu Haija and Alrabba, 2017). ومن مزايا الملكية

المركزة أنها تعطي رقابة أفضل على الإدارة كما تسرع من اتخاذ القرار (السمادوني، 2020).

ويتأثر الإفصاح الاختياري بتركز الملكية، فمن المحتل في ظل بيئة ذات تعارض كبير أن يطلب المساهمون معلومات أكثر تمكنهم من المراقبة بشكل فعال على مدى ما تقوم به الإدارة بغضن تعظيم منافعهم كمساهمين أيضاً، أو قد يقوم المديرون بالإفصاح اختيارياً بصورة أكبر عن المعلومات عندما توزع الملكية، لإيصال إشارة إلى السوق أنهم قاموا باتخاذ أفضل الإجراءات من أجل تحقيق مصالح المالك (Ho & Wong, 2001).

ومن وجهاً نظر نظرية الوكالة فإن المنشآت التي تعاني من تركز ملكية أسهمها بيد قلة من المساهمين، تعاني بذلك من قدرة هؤلاء بالتأثير في قرارات البنك، هذا يؤدي لنشوء صراع بين مالكي العدد الأكبر من الأسهم وبين الأقلية، على اعتبار أن من يملك العدد الأكبر من الأسهم لديه القدرة على تعظيم مصالحه على حساب مصالح الأقلية. (Arabsalehi & Velashani, 2009)، وعليه فإنه من المتوقع أن تقوم المنشآت ذات الملكية المتعددة بزيادة مستوى الإفصاح لديها أكثر من التي تكون فيها غالبية أسهمها مملوكة لمديريها أو لعدد محدود من المساهمين، مع الإشارة إلى أنه هناك حاجة متزايدة للرقابة في المنشآت التي تعاني من تشتت الملكية، حيث أشارت دراسة (Huafang & Jianguo, 2007)، أن انتشار الملكية يزيد من حدة التعارض المحتملة بين المساهمين والإدارة.

ويمكن ملاحظة العلاقة بين تركز الملكية ونظرية الوكالة، فوفقاً لنظرية الوكالة فإنه يمكن التخفيف من حدة هذا التعارض الذي يعتبر من فروض نظرية الوكالة وذلك من خلال إشراك المساهمين الرئيسيين في متابعة ومراقبة الإدارة، وبذلك يتوقع أن يقوم المديرون بالتوسيع في مستوى المعلومات المفصحة عنها والتوجه نحو الإفصاح الاختياري.

ويتأثر مستوى الإفصاح الاختياري بمستوى ملكية الإدارة ومدى تشتت أو تركز ملكية المنشآت، وفسرت نظرية الوكالة هذا الأمر من ناحية أنه من المتوقع أن ترتفع تكاليف الرقابة إذا ازداد عدد المالك الخارجيين، ولذلك يلجأ البنك إلى تخفيضها عبر رفع مستوى الإفصاح في التقارير السنوية (Alrazeen, 2007)، أما تشتت الملكية من شأنه إضعاف عملية الرقابة، وهذا من شأنه أن يجعل الإدارة تزيد من مستوى الإفصاح في تقاريرها كمحاولة منها لبث الطمأنينة لدى المساهمين فيها (Naser et al., 2006).

ويمكن القول إن تركز الملكية سيعمل على تسيير الإفصاح على طريق تتجهه الإدارة ليصب بشكل مباشر بصف الفئة القليلة مالكة العدد الأكبر من الأسهم، أو على الأقل ستتأثر شفافية المعلومات وإيصالها للجميع بنفس الجودة والتوقيت، وبالتالي عدم إمكانية الحصول منها على نفس المنفعة من الجميع.

ويرى الباحث أن الإفصاح الاختياري يسمح بتقديم معلومات مالية وغير مالية إضافية تزيد من المصداقية والثقة لدى المستثمرين، وهي بصفة عامة ممارسة أخلاقية مطلوبة تساعد في إضفاء معاملة عادلة في أسواق المال، ولا شك أن تركز الملكية يؤثر نظرياً في مستوى الإفصاح الاختياري، على اعتبار أن هناك شركات يديرها ملاكها وبالتالي نسبة ملكية الإدارة كبيرة وهناك شركات تديرها إدارة محترفة، يكون فيها عدد المساهمين أكبر، وإن عدد المساهمين الكبير يجبر البنك نظرياً على التوجه لرفع مستوى الإفصاح لديه، وعليه فإنه من المتوقع أن تقوم المنشآت ذات الملكية المتعددة بزيادة مستوى الإفصاح لديها أكثر من التي تكون فيها غالبية أسهمها مملوكة لمديريها أو لعدد محدود من المساهمين.

وبينت نتائج الدراسات السابقة أن هناك من توصل إلى وجود علاقة سلبية بين تركز الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري للمنشأة، كدراسات كل من (Broberg et al., 2010) ودراسة (Ibrahim, 2014)، ودراسة (Uyar et al., 2013) وهناك من توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين تركز الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري، كدراسة (Donnelly & Mulcahy, 2008).

مما سبق يتبيّن عدم وجود إجماع أكاديمي حول طبيعة العلاقة بين المتغيرين، ولذلك يمكن القول بأن مستوى الإفصاح الاختياري قد يختلف تبعاً لتركيز ملكية الأسهم داخل البنك، ووفقاً لما سبق، ارتأى الباحث أن يكون أحد أهداف دراسته الحالية قياس أثر تركز الملكية في مستوى الإفصاح الاختياري.

هـ. عمر البنك:

هناك عدة عوامل يمكن من خلالها تفسير تأثر مستوى الإفصاح الاختياري بعمر البنك Age، فقد تعاني البنوك الصغيرة الحديثة من العوائق التنافسية، كما أن عملية جمع المعلومات وتجهيزها ونشرها قد يكون أكثر

كلفة ويتطلب جهداً مرهقاً بالنسبة للبنوك الحديثة، كما تفتقر البنوك الحديثة إلى سجل حافل يمكنها أن تعتمد عليه في إفصاحها عن المعلومات للجمهور.

ويمكن ملاحظة العلاقة بين عمر البنك ونظرية الوكالة من خلال التفسير الذي قدمته نظرية الوكالة لعلاقة عمر البنك بمستوى الإفصاح الاختياري؛ إذ ترى هذه النظرية أن طول عمر البنك مرتبط بارتفاع حدة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها، وبالتالي فسيكون هناك تأثير على قرار الإدارة بالقيام بالإفصاح الاختياري وسيشكل لها حافزاً للتوسيع به، على اعتبار أن قيام البنك برفع مستوى الإفصاح الاختياري سيؤدي إلى التقليل من هذه المخاطر وتقليل تكاليف الرقابة التي تعتبر فرضاً من فروض نظرية الوكالة (Whiting & Woodcock, 2011).

وتوصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين كل من عمر المنشأة ومستوى الإفصاح الاختياري فيه، كدراسة (White et al., 2007)، أما دراسة (Hossain & Hammami, 2009) فلاحظت أن المنشآت الحديثة، أي الأصغر عمراً، تفصح اختيارياً عن معلومات مرتبطة بالمستقبل تكون أكثر دقة وأكثر فائدة للمستثمرين من المنشآت القديمة نسبة لعمرها، كما بينت دراسة (Ibrahim, 2014) ودراسة (Efobi & Bwala, 2013) وجود علاقة معنوية سلبية بين المتغيرين كذلك، بينما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً بين كل من عمر المنشأة ومستوى الإفصاح الاختياري فيها، كدراسة (Soliman, 2013).

ويرى الباحث أن إعداد التقارير والإيضاحات التي تشمل على الإفصاح الاختياري يتأثر بتجارب البنك وخبراته المتراكمة التي تعكس على أهداف البنك واستراتيجياته وكافة عملياته والأنشطة التي يقوم بها، ولا سيما أن هذه الخبرات قد حصلت عليها من خلال المعالجات المحاسبية للعمليات المختلفة التي واجهتها على مدى فترة طويلة من الوقت، أو من خلال ما واجهته من مشاكل وما أوجدته من حلول محاسبية مناسبة لها، وبالتالي يكون لديها من الثقة التي تسمح لها بتقديم المزيد من الإفصاح عما هو مطلوب.

و. نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول:

تردد درجة الصعوبة التي يواجهها البنك في انتقال الثروة بين المساهمين والدائنين في البنوك التي تكون فيها نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول Proportion of fixed assets كبيرة.

ويمكن بيان علاقة نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول بنظرية الوكالة على اعتبار أنه وفقاً لنظرية الوكالة سيكون هناك انخفاض في عدم تماثل المعلومات في البنوك التي تكون فيها هذه النسبة مرتفعة.

أي بعبارة أخرى سيكون هناك ارتفاع في مستوى الإفصاح الاختياري الممارس من قبل إدارة البنك، كما أن وجود احتمال لدخول منافسين جدد في السوق سيؤدي إلى التأثير المستقبلي على الربح للبنوك القائمة، وبالتالي التأثير على أصولها الثابتة كفتح فروع جديدة تغطي أماكن المنافسين، ولذلك فإن المنشآت التي تعتبر نفسها محمية في قطاعاتها من خلال ثقتها بعدم إمكانية منافستها من أحد، فإن لها أرجحية أكبر من ناحية قيمتها بالإفصاح عن غيرها من المنشآت الأخرى التي لا تتمتع بهذه الميزة، وعادة ما تعتبر الأصول الثابتة مؤشراً لإمكانية دخول المنشآت الجديدة في السوق من عدمه، وبالتالي يبدو من المرجح وجود علاقة إيجابية بين نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول وبين مستوى الإفصاح الاختياري. (Lan et al., 2013).

وتوصلت دراسة (Hossain & Hammami, 2009)، إلى وجود علاقة إيجابية بين كلا المتغيرين.

2.1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بنظرية الإشارة:

تفترض نظرية الإشارة في ظل حالة عدم تماش المعلومات أن المنشآت ذات الأداء الجيد تستخدم المعلومات لإرسال إشارة للسوق، وبالتالي تميل للقيام بالإفصاح الاختياري بسلاسة أكبر، على اعتبار أن الإفصاح الاختياري إنما يعتبر وسيلة سهلة لتمييز نفسها عن غيرها في السوق (Birjandi & Hakemi, 2015).

قام الباحث بدراسة نظرية لخاصة معدل العائد على الأصول التي بينت الدراسات السابقة ارتباطها بنظرية الإشارة وبينت بأن حافز الإدارة لقيامها بالإفصاح الاختياري يتأثر بها كدراسات كل من: (Lan et al., 2013) (Birjandi & Hakemi, 2015) وهو ما تم توضيحه فيما يأتي.

أ. معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول المحصلة النهائية للعديد من السياسات والقرارات، فمعدل العائد على الأصول يعطي الإجابة حول مدى الكفاءة التي تتم بها إدارة البنك.

وتتفاوتاً مع نظرية الإشارة فإنه عندما يكون أداء المنشآت جيداً، فستكون أكثر ميلاً نحو القيام بالإفصاح الاختياري لكي ترسل إشارة عن جودة أدائها للمستثمرين (Watson et al., 2002)، كما أن المنشآت التي تكون لديها أنباء جيدة تكون أكثر تحفزاً لتمييز نفسها عن غيرها من المنشآت من خلال الإفصاح عن عدد أكبر من المعلومات كما أنه من المتوقع أن تقوم هذه المنشآت بذلك لتجنب انخفاض تقييم أسهمها، أضف إلى ذلك أن إدارة البنك الرابح من الممكن أن تقوم بالإفصاح عن معلومات أكثر للجمهور رغبة منها في تعزيز انطباعهم الإيجابي عن أدائها، وبالتالي لا تضمن استمراريتها في تقلد زمام الأمور الإدارية بالشركة وحسب، بل تضمن كذلك ثقة المستثمرين الذي من شأنه أن يشكل حافزاً للإدارة للقيام بالإفصاح الاختياري (Alon, 2014)، وهذا ما بينته دراسة (Marston, 2003)؛ إذ توصلت أيضاً إلى أن المنشآت الأكثر تحقيقاً للربح، هي المنشآت الأكثر احتمالاً لأن تقوم بالإفصاح.

وفي هذا الصدد فقد خلصت دراسة (Aljifri, 2008) أن تحقيق المنشآة لمعدل عائد عالي قد يحفزها على إرسال صورة جيدة لها في السوق عن طريق زيادة مستوى الإفصاح مقارنة مع المنشآت التي تحقق معدل عائد أقل، في حين يرى (Alrazeen, 2007) أن الأمر متعلق بإدارة المنشآة، فالإدارة قد تقوم بالإفصاح عن معلومات

مفصلة أكثر خلال الأوقات التي تحقق فيها نتائج جيدة، وذلك سعياً منها إلى إرضاء ذاتها وتبرير أحقيتها في المكافآت والتعويضات ولدعم استمراريتها بمناصبها الإدارية.

ويرى (Aljifri, 2008) أن تحقيق معدل عال من العائد نسبة للأصول التي تمتلكها المنشأة، يشكل لدى المنشأة حافزاً في تمييز نفسها عن غيرها من المنشآت الأخرى من جهة، ولكي تتمكن من الحصول على الأموال التي تريدها بأفضل الشروط من جهة أخرى.

ويمكن الميل مع هذين الرأيين، على اعتبار أن ارتفاع قيمة الاستثمارات سترتفع معها نسب التشغيل في المنشأة، وبالتالي سيكون هناك حاجة لنفقات استثمارية لزيادة الانتاجية، وهذا يتأتى عنه حاجة المنشأة لتدفق كمية من الأموال عبر المساهمين المرتقبين، التي من شأنها أن تتفق على الأصول التشغيلية، والتي سترتفع من الربح بطبيعة الحال، وإن الإفصاح الاختياري قد يمثل إحدى السبل لاجتذاب هؤلاء المساهمين وتحقيق ذلك الربح المرجو.

وهذا يتفق مع رأي (Murcia & Santos, 2010)، من ناحية اعتباره أن الإفصاح الاختياري يمثل أفضل الوسائل للوصول إلى هذا الهدف، وبين (Barako, 2007) أن المنشآت التي يكون فيها هذا المعدل عال، ستزيد عدد البنود والمعلومات المفصح عنها لتجعل آراء الجمهور تصب في مصلحتها ومصلحة أسهمها، ومن ثم تدعيم قيمتها وقيمة أسهمها في السوق، ونتيجة لذلك ترتفع مبيعاتها ونسبة الربح المحققة من عمليات البيع وصفقات السوق ومن ثم تحقيق رقم عال للعائد.

وعادة ما يفصح المديرون اختيارياً عن الأرباح لسبعين: (Palepu & Healy, 2001) أ. يتمثل السبب الأول في أنه عندما يكون أداء المنشآت جيد نسبياً، يقوم المديرون بالإفصاح عن الأخبار الجيدة، أي لكي تميز المنشآت نفسها عن المنشآت الأخرى التي قدمت أداء أقل منها.

ب. السبب الثاني يأتي انسجاماً مع المواجهة القانونية والمتعلقة بسمعة المنشأة وتأثير ذلك عليها؛ إذ يقوم المديرون بالإفصاح عن الأخبار السيئة كآلية وقائية لمواجهة الدعاوى القضائية.

هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الدراسات قد قدمت نتائج غير محددة المعالم عن العلاقة بين المتغيرين، فتوصلت دراسات كل من (Murcia & Santos, 2010)، (Elfeky, 2017)، (Broberg et al., 2010)، إلى وجود علاقة إيجابية بين كلا المتغيرين، بينما توصلت دراسة (Eng & Mak, 2003)، إلى عدم وجود علاقة بين كلا المتغيرين كذلك.

هذه الآراء المتعددة حول معدل العائد على الأصول جعلت الباحث يلاحظ عدم وجود إجماع أكاديمي حول طبيعة العلاقة بين هذا المتغير وبين مستوى الإفصاح الاختياري؛ إذ يمكن القول بأنّ مستوى الإفصاح الاختياري قد يتأثر بمعندي العائد على الأصول.

3.1. علاقة الخصائص المرتبطة بالمنشأة بنظرية التكاليف السياسية:

يعبر مصطلح التكاليف السياسية عن التكاليف الناشئة بسبب مجموعة من الأطراف الخارجية التي لديها القدرة للتأثير على المنشأة من خلال تشكيلها لعوامل ضغط سياسية عليها، ونظرًا لصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية يتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية.

ويحقق الإفصاح الاختياري عن المعلومات منافع عديدة للمنشآت، ومن أهمها الحد من التكاليف السياسية المتعلقة بالمتطلبات القانونية والضرائب وأسعار بيع السلع والخدمات (Sharif et al., 2021)، وتقليل مشكلة المعلومات غير المتماثلة وتكليف التمويل ورأس المال نتيجة للمصداقية والثقة المكتسبة من المستثمرين وسيلة الأوراق المالية (Vena, et al., 2020) ومع ذلك فقد ينبع عن الإفصاح الاختياري تحمل المنشآت لبعض التكاليف ومن أهمها تكاليف استخدام المعلومات المفصح عنها من قبل المنافسين الحاليين والمحتملين وتكليف استخدام هذه المعلومات في الدعاوى القضائية المرفوعة ضد هذه المنشآت وبالتالي يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تقييم المنافع والآثار السلبية المرتبطة بالشفافية المؤسسية، وتحتل تكلفة رأس المال مكانة مهمة للغاية عند اتخاذ قرارات الإدارة والاستثمار وذلك لأنها تعكس مشاكل المعلومات غير المتماثلة (García Sánchez and Noguera-Gámez, 2017)، كما يحقق الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة العديد من المنافع ومن أهمه خفض تكلفة رأس المال وذلك عن طريق تمكين المنشآت من الاقتراض بأسعار فائدة أقل (الطحان، 2025).

فضلاً عن إمكانية طرح الأسهم الجديدة بأسعار أعلى، مما يحفز رواد الأعمال على الاستثمار في الأصول وتمويل رأس المال، الأمر الذي يساعد تلك المنشآت على زيادة الإيرادات والأرباح (Carvalho & Murcia, 2016).

ويمثل كل من نوع القطاع الذي تنتهي له المنشأة وحجمها أكثر المقاييس التي يمكن استخدامها، فكلما كان حجم المنشأة كبيراً أو كانت تنتهي إلى قطاعات تعطي قيمة أعلى للمنشأة كالمنشآت التي تنتهي إلى القطاعات المرتبطة بالأعمال الاستخراجية أو المرتبطة بالمعلوماتية والاتصالات، كلما زاد تعرضها للتدخلات الحكومية وتدخلات أصحاب المصالح بالمنشأة للحصول منها على جزء من أرباحها، من خلال الضغط عليها وفرض طرق وإجراءات مختلفة كالضرائب والمشاركة بالأرباح خاصة خلال فترة ارتفاع هذه الأرباح.

وتدعم نظرية التكاليف السياسية فكرة أنه لكي تحافظ المنشآت على أرباحها وخاصة إذا كانت هذه الأرباح مرتفعة فسيكون لديها حواجز قوية للإفصاح عن المعلومات بشكل أكبر لكي تظهر للسوق من أين وكيف حصلت على هذه الأرباح.

وبعبارة أخرى فقد ناقشت نظرية التكاليف السياسية الأمر من ناحية أن المنشآت تقصص عن معلومات أكثر لكي تبرر أرباحها، وتخالف الأرباح باختلاف القطاعات التي تنتهي المنشآت إليها، كما تختلف كذلك تبعاً لحجم المنشأة.

وتوافقاً مع نظرية التكاليف السياسية فإن حافز الإدارة لقيامها بالإفصاح اختياري يتأثر بكل من نوع القطاع الذي تنتهي له المنشأة، وحجم البنك، وهو ما تم توضيحه فيما يأتي.

أ. حجم البنك:

يشير الواقع العملي إلى أنه كلما زاد حجم البنك زادت درجة حساسيته السياسية، وزاد احتمال اختيارها للسياسات المحاسبية التي تؤدي لتخفيض مستوى الربح، ويعبر عن حجم البنك بالقيمة الإجمالية للأصول على اعتبار أنه هناك احتمال منخفض في أن تتعرض المنشآت ذات الأصول الكبيرة لنفس الضغوط السياسية التي

تتعرض لها المنشآت الصغيرة، وعليه فإن الكبيرة تكون أكثر حساسية من الصغيرة، وأكثر عرضة للمطالبات بتقاسم الأرباح من نقابات العمال وغيرها من أصحاب المصالح، وخاصة في الفترة التي تكون فيها الأرباح مرتفعة، ومن المتوقع أن يقوم الإفصاح الاختياري بتخفيض التكاليف السياسية التي تكون أساساً أكثر ارتفاعاً للمنشآت كبيرة الحجم مقارنة بالمنشآت الصغيرة. (Marston, 2003).

ووردت عدة تفسيرات في الدراسات السابقة لتوقع العلاقة الجوهرية بين حجم البنك ومستوى الإفصاح الاختياري للمنشآت.

إذا ما تم دراسة الأمر من خلال نظرية الوكالة، فيمكن ملاحظة ارتباط تكاليف الوكالة بفصل الملكية عن الإدارة هذا يمكن تحقيقه ووجوده في المنشآت الكبيرة أكثر منه في المنشآت صغيرة الحجم، على اعتبار أن جزء من تكاليف الوكالة التي يتحملها المالك يكون سببها عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الإدارة صاحبة الميزة المعلوماتية والمعرفية بكل ما يدور في البنك، هذه الميزة لا يمتلكها المالك وبالتالي هناك حافز للمدراء القادرين على أن يفصحوا اختيارياً عن المعلومات من باب أن هذا الإفصاح سيسبب تقليل التكاليف على المالك بشكل ملحوظ، فيقوم المالك بتجديد العقود مع الإدارة وجعلها تستمر في عملها ولا تقوم بالاستغناء عنها نتيجة لقيام الإدارة بتجنيد المالك جزء من التكاليف. (Bushman & Smith, 2001).

أما إذا تم النظر للأمر من خلال وجهة نظر التكاليف السياسية فيمكن ملاحظة خضوع المنشآت كبيرة الحجم للمراقبة من الجهات الحكومية بصورة أكبر، وعليه تتحمل تكاليف سياسية أكبر، ولذلك تقوم بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري في تقاريرها، لكي تتجنب نفسها هذه الضغوط من الجهات الحكومية. (Bruggen et al., 2009).

إذا تم النظر إلى العلاقة بين حجم البنك ومستوى الإفصاح من منظور يربط بين الدور المحوري للمحللين الماليين والعرض والطلب على المعلومات في السوق، يمكن ملاحظة عمق هذا الارتباط وأبعاده المتعددة. تشير الدراسات إلى أن المنشآت كبيرة الحجم غالباً ما تجذب انتباه المحللين الماليين بشكل أكبر بكثير من المنشآت الأصغر، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الطلب على المعلومات والبيانات من هذه الشركات (Francis et al., 2005).

هذا الاهتمام المتزايد من قبل المحللين يترجم بدوره إلى حاجة أكبر للمعلومات التي تمكنهم من تقييم الشركات بشكل دقيق (Beyer et al., 2010). وبشكل طبيعي، تتمتع المنشآت الكبيرة، مقارنة بالمنشآت صغيرة الحجم، بالخبرة اللازمة والموارد الضرورية لإعداد ونشر تقارير مالية أكثر إفصاحاً وتفصيلاً. هذا لا يشمل فقط القدرة على تلبية المتطلبات التنظيمية، بل يتعداها إلى تقديم معلومات اختيارية إضافية تُعزز الشفافية وتُقلل من عدم تمايز المعلومات، مما يسهم في خفض تكلفة رأس المال وجذب المستثمرين (Miller & Bushee, 2012).

تشير وجهة النظر الاقتصادية إلى أن التوسعات الأفقية والرأسمية المرتبطة بنمو البنك تُعد محركاً رئيسياً لجذب رؤوس أموال جديدة. وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن مدى حجم المنشأة وتوسيعها يدل على النمو، وهذا الأمر في حد ذاته يُشكل حاجة ملحة للحصول على رأس مال خارجي بأقل التكاليف. هذا ما يزيد من الطلب من إدارة المنشأة للإفصاح بشكل أكبر عن المعلومات (Chen et al., 2011).

تعزز الدراسات الحديثة الوجهة الاقتصادية، حيث تُبين وجود أهمية اقتصادية كبيرة للمنشآت ذات الحجم الكبير على مستوى الدولة. وبالتالي، يكون هناك طلب كبير على معلوماتها ليس فقط من قبل المحللين الماليين، بل أيضاً من أصحاب المصالح وعامة جمهور المجتمع المحلي (Li et al., 2018). إضافة إلى ذلك، تُظهر الأبحاث ميل المنشآت كبيرة الحجم لزيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتبهرن للمجتمع أنها تُمارس نشاطاتها على النحو الذي يُراعي مسؤوليتها تجاهه ويعزز شرعيتها الاجتماعية (EL-Gazzar & Pastore, 2020).

يضاف إلى ذلك أن العلاقة الموجبة بين حجم المنشأة ومستوى الإفصاح الاختياري تُسرر بأن تكاليف تجميع المعلومات التفصيلية تُمثل عبئاً كبيراً بالنسبة للمنشآت صغيرة الحجم مقارنة بالمنشآت الكبيرة. فالمنشآت الكبيرة غالباً ما تُعد هذه المعلومات لأغراض التقرير الداخلي، مما يجعل التكاليف الإضافية للإفصاح الخارجي ضئيلة نسبياً (Verrecchia, 2001). كما أن قيام المنشآت الكبرى بالإفصاح الاختياري ينبع من اقتناعها بعدم تعرضها لسلبيات المنافسة، نظراً لقوتها السوقية وقدرتها على تحمل مخاطر كشف المعلومات (Dye, 2001).

وتُأييدها لما سبق، اختبرت عدة دراسات خصائص المنشآت وتأثيرها في مستوى الإفصاح الاختياري، وكانت نتائجها تجتمع على أن حجم المنشأة من أكثر العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري، ووُجدت كل من

دراسات (Marston, 2003)، (Uyar, 2011)، (Lan et al., 2013)، (Uyar et al., 2013)، (Elfeky, 2017) دراسات

أن العلاقة بين المتغيرين إيجابية.

وبناء على ما سبق إيراده من تفسيرات وأدلة وردت في الدراسات السابقة، فإنه يمكن التبؤ بأن مستوى الإفصاح الاختياري في المنشآت الكبرى يكون أكثر منه في المنشآت الصغرى، ومن هذه الدراسات أيضاً يلاحظ دراسات كل من (Boesso & Kumar, 2007).

هناك من يرى أنه يمكن قياس حجم المنشأة من خلال مجموع المبيعات أو رقم الأعمال (Lopes & Rodrigues, 2007) ويرى الباحث أن استخدام مجموع المبيعات لا يناسب طبيعة منشآت عينته بشكل عام على اعتبار أن العينة تتضمن منشآت مالية كالبنوك التي لا تعتمد أعمالها على عمليات البيع فقط ولا تعتبر هذه العمليات أساساً للعمل البنكي.

ويرى (Alrazeen, 2007) إمكانية استخدام مجموع عدد المساهمين لقياس حجم المنشأة، لكن من الممكن أن تتركز ملكية الأسهم بيد قلة من المساهمين مما يجعل من هذا المقياس غير مقبول وقام البعض بقياس حجم المنشأة عن طريق مجموع أصول المنشأة (Arcay & Vazquez, 2005).

ويرى الباحث استخدام مجموع الأصول كمقياس لمتغير حجم البنك، على اعتبار أنه أكثر موضوعية وسهولة الحصول على بياناته من التقارير السنوية، وقام بتصغيره باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لكي يصبح الرقم ملائماً للتحليل في ظل الأرقام الناتجة عن عملية قياس باقي المتغيرات وتقادياً لتحيز النتائج لمتغير حجم البنك.

وعليه فإن مستوى الإفصاح الاختياري قد يتأثر بحجم البنك، ولقد ارتأى الباحث أن يكون أحد أهداف دراسته الحالية قياس أثر حجم البنك في مستوى الإفصاح الاختياري فيه.

ب. نوع القطاع الذي تنتهي له المنشأة:

يعتبر نوع القطاع من المتغيرات المرتبطة بالتكاليف السياسية (Birjandi & Hakemi, 2015)، وتخلف المنشآت حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه، وهناك من أثبت أن وجود منشأة بارزة مسيطرة في صناعة معينة س يجعلها تقدم مستوى عال من الإفصاح الاختياري في تقاريرها المالية قد يؤثر على المنشآت الأخرى في نفس

القطاع، فيقومون بتقديم مستويات عالية من الإفصاح بغية تحقق نفس النجاح الذي تحققه تلك المنشأة الرائدة في قطاعها (Al- Shammary, 2008)، كما أن المنشأة المنتسبة لقطاعات اقتصادية ذات حساسية تكنولوجية (أي المنشآت التي تتنمي لقطاعات عالية التقنية) تميل للإفصاح اختياري أكثر عن المعلومات مقارنة بالقطاعات الأخرى (Oliveira et al., 2006).

وقدمت دراسة (Verrecchia, 2001) دليلاً على أن المنشآت المنتسبة إلى قطاعات ذات حساسية تنافسية تحجم عن التوسيع الشديد في الإفصاح مخافة الإضرار بمركزها التنافسي، ويمكن القول أن هذا لا يتعارض مع دراسة (Al- Shammary, 2008) لأن المنشأة الرائدة المسيطرة تكون خارج دائرة التفاف المذكور، حتى لو وجدت منشآت تماثلها من ناحية منتجاتها المقدمة وانتمائها لنفس القطاع الرائد به أساساً.

وبالحديث عن متغير القطاع من ناحية ارتباطه بالنظريات وغيره من المتغيرات، فإنه يمكن الإشارة إلى العلاقة التي تربط بين كل من نظرية أصحاب المصالح والحجم ونوع القطاع ومستوى الإفصاح اختياري، على اعتبار أن المنشآت الكبيرة الحجم تميل للعمل في قطاعات وأسواق مختلفة للحصول على تمويل من دول مختلفة، وهذا سيطلب منها توليد معلومات أكثر بسبب توسيع قاعدة أصحاب المصالح وبالاخص المستثمرين وال محللين الماليين. (Oliveira, et al., 2006).

ومن وجة نظر النظرية الشرعية، فإنه يمكن استخدامها للدلالة على أن المنشآت ستتصح عن مزيد من المعلومات لبيان أنها صاحبة الأحقية الأكبر بالشرعية مقارنة مع المنشآت العاملة في نفس قطاعها. (Abdulrahman et al., 2012).

كما أنه من جهة أخرى فإنه يمكن ملاحظة أن تكلفة تجميع ونشر المعلومات الإضافية في التقارير السنوية ستكون عالية نسبياً في المنشآت صغيرة الحجم، إضافة إلى أن المنشآت كبيرة الحجم تقوم بتوظيف عمالات تتمتع بخبرة ومهارة عاليتين إضافة لقيامها بتصميم نظم متقدمة مهتمها بإعداد التقارير على نحو متقدم من أجل توفير مستوى أعلى من الإفصاح، أما المنشآت صغيرة الحجم فتميل إلى الانتباه لما تفصح عنه لما له من حساسية عالية تجاه المخاطر التي قد يسببها هذا الإفصاح بالتأثير على المركز التنافسي للمنشأة. (Bontis, 2003).

ويمكن ملاحظة الربط بين نظرية الوكالة والحجم ونوع القطاع ومستوى الإفصاح اختياري، على اعتبار أن المنشآت كبيرة الحجم التي تعمل على التنوع في أنشطتها من خلال العمل في قطاعات مختلفة، والتي تبحث دائمًا عن تمويل خارجي لأنشطتها وعملياتها في أسواق المال المختلفة، ترى أن تحسين الإفصاح الإضافي في تقريرها وسيلة مناسبة لتحقيق ذلك التمويل من جهة، ولكي تكتسب ثقة المستثمرين من جهة أخرى (Oliveira et al., 2006)؛ إذ تمثل المنشآت كبيرة الحجم إلى تحميل نسبة عالية من التكلفة الخارجية لرأس المال، وبالتالي نسبة عالية من تكاليف الوكالة.

ويمكن القول أن إفصاح المنشآت عن المعلومات قد يستند لطبيعة صناعاتها، ففي الصناعات التي تتميز بمستوى عال من التلوث، قد تلتزم بدرجة عالية من الإفصاح عن مسؤوليتها البيئية اختيارياً، محاولة منها إظهار التزامها تجاه بيئتها رغبة منها اكتساب الشرعية الالزامية لاستمراريتها (Patten, 2002)، وهناك من يرى أن نوع القطاع من المتغيرات المهمة في تفسير قيام المنشأة بالإفصاح اختياري (Choi et al., 2013)، وهناك من يرى عدم وجود أثر لهذا المتغير في مستوى الإفصاح اختياري. (Pradini & Kiswara, 2013).

وعلى الصعيد السوري فقد قسمت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية هيكلية شركاتها المسجلة بها بحيث تتوزع على سبع قطاعات، غير أن تلك القطاعات تختلف عن بعضها البعض من حيث ظروف وطبيعة النشاط. ويرى (Leventis & Weetman, 2004)، أن قطاع الصناعات التحويلية عادة ما يكون متابعاً على المستوى الدولي لاستفادة عدة دول من منتجاته، وهذا يؤدي وبالتالي إلى التأثير على ممارسات الإفصاح في هذا القطاع، وترى دراسة (Zeghal et al., 2007) وجود عدة أسباب تقود ببعض المنشآت في قطاع معين إلى الإفصاح أكثر من غيرها من المنشآت التي تنتهي لقطاعات أخرى؛ إذ أكدت الدراسة وجود اختلاف لتكاليف الملكية حسب القطاع بسبب الاختلافات في مستويات القدرة التنافسية بين القطاعات، ونوع المعلومات الخاصة التي من الممكن أن يسبب الإفصاح عنها إيجاد خطر ناجم عن دخول منشآت جديدة في هذا القطاع، وأكيدت الدراسة أيضاً أن هناك أسباب مرتبطة بنظرية الإشارة؛ إذ شرحت الدراسة الأمر من ناحية المنشآت التي تنتهي لنفس القطاع؛ إذ

يطلب من المنشآت أن توحد ممارساتها المرتبطة بالإفصاح، لأن أي انحراف من أي منشأة عن هذه الممارسات سيأخذن السوق على أنه إشارة لأنباء سيئة ترسلها له المنشأة.

واستخدمت نظرية التكاليف السياسية لسلط الضوء على تأثير نوع القطاع الذي تتنمي له المنشأة في مستوى الإفصاح فيها؛ حيث أظهرت دراسة (Ho & Wong, 2001) أن المنشآت التي تتنمي للقطاعات التحويلية تفصح اختيارياً بشكل أكبر من غيرها من المنشآت التي تتنمي لقطاعات أخرى، وبينت دراسة (Zeghal et al., 2007) أن المنشآت المنتسبة لقطاع التقانات الحيوية تفصح أكثر مما تقوم به من الأبحاث وأنشطة التطوير، أما دراسة (Jouirou & Chenguel, 2014)، فقد توصلت إلى أن المنشآت التي تتنمي للقطاعات التي تميز بتقنية عالية تفصح أكثر عن توقعات الأرباح، وأضافت أن المنشآت التي تتنمي إلى القطاعات التي تخضع إلى تقلبات كبيرة في الأسعار تقوم بذلك الإفصاح أيضاً.

وفي هذه الدراسة تم دراسة القطاع البنكي حيث تمت دراسته بعدة دراسات سابقة كدراسة (Grassa et al., 2021)، ودراسة (Nobanee & Ellili, 2021)، وتم تقسيمه إلى نوعين من القطاعات، القطاع البنكي الإسلامي والقطاع البنكي التقليدي، وبالحديث عن ارتباط نوع القطاع البنكي وعلاقته بالإفصاح اختياري، فلا بد من الإشارة إلى ما يعكسه الإفصاح اختياري من مدى شفافية ووضوح تقارير المنشآت في تقديم المعلومات للجمهور، ويعتبر الإفصاح اختياري أداة هامة لبناء الثقة بين البنوك وأطراف العلاقة مثل المساهمين، العملاء، المستثمرين، والجهات الرقابية، فعند مقارنة الإفصاح المحاسبي بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، يمكن ملاحظة بعض الاختلافات الرئيسية، إذ يعتبر الإفصاح اختياري في التقارير المالية من الأهداف الرئيسية للبنوك الإسلامية، حيث تسعى هذه البنوك إلى توضيح آلياتها التشغيلية ومدى تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي بشكل كامل. بينما تقدم البنوك التقليدية تقارير مالية قد تكون تفصيلية ولكن قد تكون أقل شفافية بالنسبة للعمليات والمعاملات، وبالحديث عن التقارير الإضافية يمكن أن تقدم البنوك الإسلامية تقارير إضافية توضح كيفية الامتثال لمبادئ التمويل الإسلامي مثل الشراكة والمضاربة وعدم الربا، بينما قد تقدم البنوك التقليدية تقارير قد تكون أقل تفصيلاً في هذا الصدد. من ناحية التوجه الاجتماعي فغالباً ما تبرز البنوك الإسلامية تأثيرها

الاجتماعي والبيئي في تقاريرها المالية بشكل أكبر من البنوك التقليدية، ويمكن أن تكون عمليات المراجعة الداخلية والخارجية أكثر صرامة في البنوك الإسلامية نظراً لمتطلبات الامتثال لمبادئ التمويل الإسلامي.

بناء على ما سبق من دراسات، يمكن القول بأن مستوى الإفصاح قد يختلف بين البنوك تبعاً لنوع القطاع، وعليه فقد ارتأى الباحث أن يكون أحد أهداف دراسته الحالية قياس أثر نوع القطاع الذي ينتمي له البنك في مستوى الإفصاح الاختياري فيه.

2. التنوع في مجلس الإدارة:

حظي التنوع في مجالس الإدارة باهتمام كبير من الأوساط الأكademية وصانعي السياسات في العقدين الماضيين. ويعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن الإشراف على الإدارة التنفيذية وتوفير الموارد الحيوية مثل الشرعية والمشورة والتشاور (Gallego-Alvarez and Pucheta-Martinez, 2020; Pucheta-Martinez and Alvarez, 2020; Tee & Rassiah, 2019; Adams et al., 2018; Terjesen et al., 2016) Gallego- A وسلط النظريات المعاصرة الضوء على أهمية التنوع في تعزيز وظائف مجلس الإدارة. يمكن أن يكون التنوع في مجالس الإدارة مفيداً في عملية صنع القرار لأنه يوفر موارد أكبر لحل المشكلات ويمكن أن يؤدي إلى أداء مالي أفضل وتوسيع في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة. (Baker et al., 2020; Katmon et al., 2019; Harjoto & Rossi, 2019; Cook & Glass, 2015; Liao et al., 2015; Boulouta, 2013; Gul et 2011; Bear et al., 2010) al.,

تمت الإشارة في مستهل هذه الدراسة بفصلها التمهيدي إلى المعنى العام للتنوع وإلى مدلوله ضمن هذه الدراسة، حيث يشير المعنى العام للتنوع إلى وجود مستويين مختلفين من تنوع مجلس الإدارة، وهما التنوع demografic والتنوع المعرفي، حيث يتعلق النوع الأول من التنوع بالصفات الشخصية الواضحة للمدراء من عرق وجنسية وعمر وجنس (Harrison & Klein, 2007)، أما المستوى الثاني من التنوع فهو مستوى يكون أقل وضوحاً أو قابلية للملاحظة كمستوى التعليم والخبرة العملية (Van der Walt & Ingle, 2003).

أما مدلول التنوع ضمن الدراسة الحالية فيشير إلى أحد الأبعاد المهمة لتنوع مجلس الإدارة؛ وهي التنوع بين الجنسين. وتم اختيار هذا البعد بسبب الفوائد التي يقدمها للبنوك، فمن الناحية النظرية، يعمل مجلس الإدارة غير

المتجانس بشكل أفضل بكثير من ذلك المتجانس، وتم استخدام مصطلح عدم التجانس في الدراسات كمرادف للتتنوع، ومن المفترض أن تنوع مجلس الإدارة يؤثر على قرارات مجلس الإدارة (Issa et al., 2021).

تشرح عدة نظريات عمل مجالس إدارة الشركات؛ منها نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد ونظرية رأس المال البشري، كما هو مبين فيما يأتي:

1.2. التنوع بين الجنسين - (منظور نظرية الوكالة):

من منظور نظرية الوكالة، يعد التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة الجوهر الرئيسي لنظرية الوكالة التي تبرر القيام بمراقبة مجلس الإدارة، وبالتالي فإن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يقلل من مشاكل الوكالة بسبب تعدد الأبعاد الثقافية لدى الجنسين، وتتضمن نظرية الوكالة الشرعية للشركة حيث يستخدم المدراء أموال المساهمين من خلال توقيع عقد، حيث يتم بموجب هذا العقد تقسيم العائدات بين المساهمين (Al-dhamari, 2016). ولكن يعتبر هذا العقد غير مكتمل، على اعتبار أنه يسمح للمدراء بالسيطرة على ما تبقى من حقوق خلاف أموال المساهمين، ولنелиص هذه الحقوق المتبقية المفترضة، فإن وجود مجلس إدارة فعال يعد أمراً محورياً (Kabir et al., 2003). ادعى Hillman & Dalziel أن قيمة المساهمين تعتمد على المراقبة الفعالة لمجلس الإدارة. بشكل عام، يستخدم مجلس الإدارة مهارات ومعلومات متنوعة للمراقبة الفعالة. علاوة على ذلك، إذا كان هناك نساء بين أعضاء مجلس الإدارة، فمن الممكن أن يكون هناك ارتباط إيجابي معقول بين النساء وقيمة الشركة (Luckerath-Rovers, 2013).

تشاء تكاليف الوكالة عندما لا يأخذ المديرون في الاعتبار مصلحة المساهمين عند اتخاذ قرارات الشركة. إذ تهدف نظرية الوكالة بشكل أساسي إلى تقليل صراعات الوكالة وتضارب المصالح بين المساهمين والمدراء، وتفترض نظرية الوكالة أن الدور الرقابي الذي تقوم بها مجالس الإدارة مهم في الحد من تضارب المصالح فأظهرت الدراسات أن مجلس الإدارة الأقل تجانساً له قدرة رقابية أكبر على سلوكيات المدراء لأن عدم تجانس مجلس الإدارة يعزز من استقلاليته.

Gallego-Alvarez, 2020; Aggarwal et al., 2019; Estevez & Nisar, 201 (Pucheta-Martinez & Liu et al., 2015).

ومن الثابت أن المعلومات الاختيارية المفصح عنها في التقارير السنوية يتم إصدارها بهدف تقليل عدم تماش المعلومات، وتعزيز القيمة السوقية للشركة، وخفض تكاليف رأس المال، والإشارة إلى جودة المنشأة وأدائها في السوق بتكلفة أقل (Nguyen, 2022)، كما وتتأثر تكلفة رأس المال بشكل عام بالإفصاح (He & Plumlee, 2019).

ومن المفهوم الرئيسي لهذه النظرية هو أن الرؤساء التنفيذيين قد لا يتصرفون بطريقة تزيد من قيمة المساهمين إلى الحد الأقصى ما لم يتم وضع قوانين ضابطة لعملهم (Khatib, et al., 2022). وبناء على ذلك، يعتبر تنوع مجلس الإدارة هو أفضل استراتيجية لحل تضارب المصالح الناتج عن علاقة الوكالة (Nguyen, 2021). إن جوهر وجود مجالس إدارة شركات متنوعة يتلخص في جعل مجالس الإدارة أكثر فعالية في أداء وظائفها الإشرافية، بما في ذلك الحد من مشاكل الوكالة بين المدراء والمساهمين، والحد من عدم تماش المعلومات من خلال الكشف عن المزيد من المعلومات لأصحاب المصلحة، ولقد أصبح الإفصاح الاختياري وسيلة إشارة، حيث تفصح الشركات عن المزيد من المعلومات بما يتجاوز المتطلبات الإجبارية للإشارة إلى أنها أفضل (Shehata, 2014).

علاوة على ذلك، فإن الالتزام بلوائح وقواعد الحوكمة التي يعتبر مجلس الإدارة من جوهرها يقع على عاتق المالكين والإدارة مما يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات (Kabara et al., 2023). وتفترض نظرية الوكالة أن تنوع مجلس الإدارة يمكن أن يعزز استقلالية مجلس الإدارة وفعاليته من خلال زيادة المراقبة والإشراف على السلوك المتحيز للإدارة.

2.2. التنوع بين الجنسين - (منظور نظرية الاعتماد على الموارد):

وفقا لنظرية الاعتماد على الموارد تعمل المنظمات في نظام مفتوح تعتمد فيه على الطوارئ البيئية والشركات الخارجية للقيام بأنشطتها التجارية والحصول على موارد مهمة، وبالتالي إنشاء علاقة اعتماد كل من المنظمات

والكيانات الخارجية على بعضها البعض (Set o-Pamies, 2015; Hillman and Dalziel, 2003). ويرى مؤيدو هذه النظرية أن المجالس المنظمة هي المزود الرئيسي للموارد. وهي تثبت أن مجالس الإدارة يمكن أن توفر موارد مهمة، وهي المشورة والتشاور والشرعية (Hillman and Dalziel, 2003). وعلى هذا النحو، يميل أعضاء مجلس الإدارة إلى جذب موارد مختلفة إلى شركاتهم بناءً على مهاراتهم وشبكاتهم الاجتماعية وخلفياتهم وخبراتهم وقدراتهم السابقة (Scholtz and Kieviet, 2018). وبالتالي فهم الإدارة لعلاقات الارتباط بين الوظائف والعمليات والموارد (NG & Gul, 2024) فضلاً عن العلاقات التي تؤثر على قدرة المنشأة على خلق القيمة بمرور الوقت ضمن التقارير التي تشمل على نوعي المعلومات المالية وغير المالية (Zaro, 2019)، وفهم علاقات الارتباط لأصحاب رؤوس الأموال مع أعضاء مجلس الإدارة (Bosah et al., 2024).

ويقدم مجلس الإدارة هذه الموارد المتعددة للشركة من خلال مهارات وخبرات وقدرات وخلفيات أعضاء مجلس الإدارة. يؤدي توفر هذه الموارد المتعددة إلى تحسين قدرة أعضاء مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات على مستوى المنظمة، بما في ذلك سياسات الإفصاح التي تعمل بها المنشآت (Bear et al., 2010). ومن ثم تعزيز التنوع في مجلس الإدارة.

نظريّة الاعتماد على الموارد (Resource dependency theory RDT) هي المفتاح لنجاح الشركة، والسيطرة على الموارد هي استراتيجية قوية للحفاظ على الوصول المفتوح إلى الموارد. تقترح RDT أن لدى مجالس الإدارة بعض الوظائف التي تعتمد على تسهيل الموارد وزيادة قيمة الشركة، ولتعظيم هذه القيمة، يجب أن تمتلك الشركة موارد مثل مجلس إدارة ذو خبرة تحليلية، وأعضاء مجلس إدارة مستقلين، ومجلس إدارة متتنوع بين الجنسين. ويرى Kabir et al., 2022 أن الشركات التي تضم أعضاء مجلس إدارة متوعي الجنس تقوم بتتأمين المزيد من الموارد التي تميل إلى تقليل الاعتماد على الخارج، وزيادة قيمة الشركة، (Perrault, 2014).

وتعمل الأبعاد الثقافية في مختلف البلدان على تعزيز مشاركة المرأة في مجلس الإدارة من خلال تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية (Terjesen et al., 2016). كما أنها تعمل على تحسين القرار التحليلي

للشركة من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة مما يؤدي إلى زيادة الوصول إلى الموارد (سلوم وآخرون، 2016). وتحسين الفرص التي تقسم هذه الموارد بالتساوي بين النساء والرجال.

ويمكن الإشارة إلى التفاعل بين نظرية الاعتماد على الموارد ونظرية أصحاب المصلحة من حيث أن مجلس الإدارة الأكثر تنوعاً من المرجح أن يمثل مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري لدى المنشآت (Issa et al., 2021).

تشير دراسة (Torchia et al. 2011) إلى أن تنوع مجلس الإدارة هو شرط أساسي مهم للإبداع والابتكار الذي من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى اتخاذ القرارات الأفضل، فأفادت الدراسات السابقة أن المديرات عادة ما يكتسبن خلفيات غير تجارية، والتي تكون من مجموعة من الخبرات (Ameer et al., 2010; Singh and Gaur, 2009). يمثل هذا التنوع منصة هامة لتعزيز الإبداع والابتكار في مكان العمل فيما يتعلق بمهارات حل المشكلات.

ويمكن القول هنا أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يعد عاملاً مهماً في تحديد القرارات الاستراتيجية في مجلس إدارة المنشآت (Hillman and Dalziel, 2003).

وتقترن نظرية الاعتماد على الموارد أن الأعضاء الإناث يمكن أن يجلبن محفظة موارد قيمة إلى مجلس الإدارة، مثل العلاقات ووجهات النظر الجديدة والخلفيات غير التجارية وحل المشكلات (Jeong and Harrison, 2017; Terjesen et al., 2016; Torchia et al., 2011; Nielsen and Huse, 2010;) ويمكن لهذه الموارد التي توفرها المديرات أن تؤثر على القرارات الاستراتيجية للشركة، مما قد يؤدي إلى تحسين الأداء المالي (Pucheta-Martinez et al., 2018). وأظهرت الأبحاث السابقة أن وجود أعضاء مجلس الإدارة من الذكور والإناث في مجالس الإدارة يؤثر على عملية صنع القرار بسبب الاختلافات في أسلوب قيادتهم ومستوى الثقة المفرطة وتحمل المخاطر وكثافة المراقبة.

(Gupta et al., 2019; Hoobler et al., 2018; Badura et al., 2018; Knippen et al., 2018; Terjesen 2016; Harjoto et al., 2015; Gul et al., 2011; Adams and Ferreira, 2009). et al.,

3.2. التنوع بين الجنسين - (منظور نظرية رأس المال البشري):

وفقاً لدراسة (Bear et al., 2010) تشير نظرية رأس المال البشري إلى أن التمتع بمجلس الإدارة يمثل معيار مهم لضمان أداء أفضل لمجلس الإدارة فيما يتعلق برأس المال البشري المتنوع والغريد. ولذلك، فإن المدراء الذين يتمتعون بمستويات تعليمية عالية ومعرفة وخبرة قد يمتلكون مزيجاً أكبر من الأفكار التي يمكن أن تؤثر على قرارات مجلس الإدارة، وبالتالي تحسين القدرة على توليد حلول إبداعية ومبكرة للمشكلات (Fern_andez-Gago et al., 2018; Chang et al., 2017; Hsu et al., 2013; Srinidhi

et al., 2011)

كذلك أكدت الدراسات السابقة مثل:

(E-Vahdati et al., 2018; Hoang et al., 2017; Este'lyi and Nisar, 2016; Ibrahim & Hanefah, Ismail, 2015) 2016; Al-Musali &

أن المدراء الأجانب يمكنهم مساعدة منشآتهم عن طريق إيداع مزيج من الأفكار والمعلومات في مجلس إدارة الشركة ويمكنهم تسهيل دخول منشآتهم إلى أسواق دولية متعددة، وبالتالي زيادة أداء الشركة. عليه فإن تنوع الخبرات والصفات القيمة التي يجلبها المدراء الأجانب لشركاتهم يمكن أن يؤدي إلى تطوير عملية اتخاذ القرار.

ناقشت الدراسات السابقة حول علم النفس والخصائص الجنسانية بأن قيادة النساء تختلف عن الرجال، وأن نماذج القيادة النسائية أكثر ديمقراطية وتعاونية. (Eagly et al., 2003)

وتتبني القيادات النسائية أسلوب قيادة غير تقليدي وفعال، مما يمكن أن يزيد من فرص الشركة في البقاء في ظروف غير مستقرة (Rosener, 2011; Eagly, 2007).

ووجدت الدراسة التي أجرتها Eagly et al. (2003) أن القيادات النسائية في المستويات العليا تميل إلى تبني نماذج قيادية أكثر فعالية، ومن المرجح أن يكافئوا مرؤوسيهم على الأداء بشكل أفضل من نظرائهم الذكور. علاوة على ذلك، تميل القيادات النسائية في المستويات العليا إلى اتخاذ قرارات أكثر تجنيباً للمخاطرة من نظرائهم الذكور، مما قد يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرار.

كما أكدت الدراسات السابقة حول علم النفس الاقتصادي أن النساء، بشكل عام، أكثر تجنيباً للمخاطرة من الرجال. (Fisher and Yao, 2017; Lemaster and Strough, 2014; Sachse et al., 2012; Borghans et al., 2009; Sapienza et al. 2009).

وأقامت دراسة (Sapienza et al., 2009) بالتحقق من العلاقة بين تحمل المخاطر المالية والتتنوع بين الجنسين في عينة مكونة من 500 طالب وطالبة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في جامعة شيكاغو، وخلصت إلى أن الرجال أكثر نزعة للمخاطرة من النساء. وكذلك، أظهرت الإناث الحاصلات على ماجستير إدارة الأعمال نفوراً أعلى بكثير من المخاطرة في قراراتهن المالية مقارنة بالرجال الحاصلين على ماجستير إدارة الأعمال. ويشير (Huang & Kisgen, 2013) إلى أن القيادات النسائية في المستويات العليا تميل إلى اتخاذ قرارات أكثر تحفظاً من نظرائهم من الرجال. قد تؤدي الاختلافات بين الجنسين في تحمل المخاطر إلى قيام الشركات التي لديها مديرات باتخاذ قرارات ذات جودة أعلى، مما قد يؤدي إلى تحسين الأداء المالي .(Chen et al., 2019; Setiyono & Tarazi, 2018; Gordini & Rancati, 2017; Perryman et al., 2016)

3. التنوع بين الجنسين والإفصاح الاختياري وفق أهم النظريات:

تم استخدام العديد من النظريات في الدراسات الحالية لشرح العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري. ومن بينها نظرية الشرعية التي تقول إن الشركات تميل إلى إضفاء الشرعية على أنشطتها التشغيلية من خلال الإفصاح الطوعي لتحسين سمعتها وصورة علامتها التجارية (Cho and Patten, 2007).

يحتاج المديرون إلى إظهار أنهم يتزمون بتوقعات المجتمع من خلال الكشف عن معلومات مفصلة حول عملياتهم..(Ylönen and Laine, 2015) ومع ذلك، فإن قدرة منظور الشرعية على التوضيح الكامل لتأثير تنوع مجلس الإدارة على الإفصاح في التقارير المالية للمنشآت محدودة ويمكن أن تكون ذات صلة فقط عندما تواجه الشركة مشكلات تتعلق بالشرعية. (Liao et al., 2015)

على الرغم من الأبحاث المكثفة في مجال التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة، إلا أن الأدلة على وجود أثر للتنوع بأعضاء مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري نادرة، كما أن النتائج متناقضة، لكن أثبتت العديد من الدراسات التجريبية وجود علاقة بين التنوع بين الجنسين والإفصاح الاختياري، خاصة في أسواق رأس المال المتقدمة وبعض الاقتصادات الآسيوية التي تكون النتائج فيها مختلطة. (Khatib, et al., 2021)، فهناك من توصل لوجود أثر إيجابي (Arora, 2021; Kabara et al., 2022)

ويتفق هذا مع نظرية الوكالة، التي تشير إلى أن مجالس الإدارة ذات الخلقيات المتنوعة تعمل على تحسين أداء مجلس الإدارة (Shamil et al., 2014)، وكذلك مع نظرية أصحاب المصالح، التي تشير إلى أن النساء في مجالس الإدارة يساعدن في توفير رابط أفضل مع أصحاب المصالح (Seebeck & Vetter, 2021). من ناحية أخرى، هناك من وجد ارتباطاً سلبياً بين الإفصاح الاختياري وتنوع مجلس الإدارة (Khatib et al., 2022; Akpan & Amran, 2014; Kabara, 2023) الجنسيين يعزى إلى نقص النساء المهنيات والموهوبات في بعض القطاعات والتخصصات (Kabara, 2023).

وهناك من لم يجد أثر للتنوع في مستوى الإفصاح الاختياري (Hassan et al., 2017; Abad & Bravo, 2018; Lepore et al., 2019) هذا يعود إلى أن تعيين النساء يتم بأعداد قليلة جداً لغاية التزيين لأن النسبة المئوية صغيرة جداً بحيث لا يكون لها تأثير ملموس على الشركة.

علاوة على ذلك، فإن المناهج البحثية للدراسات الحالية التي تتناول تأثير التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري معرضة للخطأ، حيث لا تقوم جميع البنوك عادة بمستوى متماش بالافصاح، بسبب اختلاف وتنوع حاجتها للتوسيع بالإفصاح خاصة مع اختلاف الحصة السوقية لكل بنك واختلاف بعض التفاصيل والخدمات المقدمة على المستوى المحلي لكل بنك، وهو ما يوفر بيئة مثالية تقريبا لفحص الارتباط بين التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري المقدم من البنوك بشكل أكثر موثوقية. (Seebeck & Vetter, 2021).

إلى جانب المناقشة المذكورة أعلاه بشأن فوائد وجود مدیرات في مجالس الإدارة والنتائج المختلطة في البلدان الغربية، فإن سياق بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مهم أيضاً. إن وجود القيم الاجتماعية والثقافية والدينية الصارمة تعتبر المحددات الرئيسية لفعالية الأعضاء الإناث على الأداء المالي والتوسيع في الإفصاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويخلص (Issa & Fang, 2019) إلى أن دول الشرق الأوسط يمكن أن تحقق درجات متفاوتة من النجاح في مشاركة المرأة في الاقتصاد وفي صنع القرار لجني فوائد إدراج المرأة في مجالس الإدارة. ووجداً أن التنوع بين

الجنسين في مجلس الإدارة يرتبط بشكل إيجابي بقرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالإفصاح في المنشآت في دولتين في منطقة الخليج العربي، هما البحرين والكويت، في حين أن دول أخرى، كالململكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، تظهر علاقة إيجابية غير معنوية بين وجود المرأة في مجلس الإدارة وقرارات الإفصاح.

وقدمت دراسة (2017) Salloum et al. دليلاً على أن تمثيل النساء في مجالس الإدارة في تسع دول في الشرق الأوسط يرتبط بشكل كبير وإيجابي بالأداء المالي. بينما وجدت دراسة Sarhan et al. (2019) أن التسوع بين الجنسين في مجالس الإدارة في خمس دول في الشرق الأوسط له تأثير إيجابي على الأداء المالي للشركات. كما يمكن الملاحظة كخلاصة للنظريات المفسرة للإفصاح الاختياري، أن ما يقوم بتحريك سلوك الإدارة نحو الإفصاح الاختياري هي الدوافع الشخصية بالمرتبة الأولى، وبما يخدم مصلحتها بغض النظر عن الآثار المتأتية على البنك من وراء تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمتعاملين مع البنك كافة من أطراف داخلية وخارجية.

وبالتالي لا يضيف تعدد النظريات شيئاً على الإفصاح الاختياري ما لم تتصف المعلومات المفصحة عنها اختيارياً بقدرتها على التأثير باتخاذ القرار لمستخدميها، جنباً إلى جنب مع نجاعة ذلك القرار، بحيث يبني على معلومات تتصف بالمصداقية والشفافية وتحمل الفائدة المرجوة، والتي تظهر الأمور التي يطلبها المستفيدين والتي من الممكن أن تؤثر بقرارهم على حقيقتها.

في ختام القسم النظري تجدر الإشارة إلى أنه تم توضيح الإفصاح الاختياري والنظريات المفسرة له من خلال عرض طبيعته وآثاره ودواته، ثم عرض النظريات المفسرة له وعلاقتها بخصائص المنشأة، إذ تم الحديث بداية عن النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري، ثم تم الانتقال للحديث عن علاقة خصائص المنشأة بالنظريات المفسرة له، نظراً لأهميتها في التأثير على قرار الإدارة بالتوسيع في المعلومات المفصحة عنها وبالتالي التأثير في مستوى الإفصاح الاختياري، إذ توصلت دراسات عديدة لوجود تأثير إيجابي أو سلبي بينها وبين مستوى الإفصاح، وأخرى توصلت إلى عدم وجود التأثير، وانطلاقاً من محاولة الباحث لمعرفة التأثير ضمن البيئة السورية، سيتم دراسة هذا الأمر في الفصل اللاحق، الذي يتضمن الدراسة التطبيقية، للوقوف على الواقع الحقيقي للتأثير من

عدمه لمجموعة محددة من خصائص البنك وهي ثلاثة خصائص: (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك)، إضافة إلى التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، في الإفصاح الاختياري ضمن بيئة البنوك المساهمة في سورية على اعتبار أن باقي الخصائص التي تم عرضها بالفصول النظرية منها ما هو مرتبط بحوكمة مجلس الإدارة: (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ترکز الملكية)، ومنها ما هو مرتبط بالمخرجات المالية لأداء المنشأة: (نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول)، فهو خارج عنوان الدراسة، وسيتم دراسة البعض منها كمتغيرات ضابطة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة والآلية المتبعة في قياس المتغيرات، كما تضمن المعالجات الإحصائية التي تم الاستناد إليها في هذه الدراسة، وتم استخدام مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الاختياري (المتغير التابع) المستخدم بدراسة (Salem et al., 2023)، أما بالنسبة لقياس المتغيرات المفسرة للإفصاح الاختياري فتم استخدام الطرق المعتمدة بالدراسات السابقة الموضحة في هذا الفصل، وتم جمع البيانات الازمة لقياس المتغيرات من خلال التقارير المالية لكل بنك على حدى، إضافة لتقارير الحكومة السنوي الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عن كل سنة مدروسة، ثم تحليل ما تم جمعه من بيانات إحصائياً باستخدام (EViews10)، لاستخراج النتائج ومناقشتها وعرض التوصيات. علماً أن التحليل تم على مرحلتين، حيث تضمنت المرحلة الأولى دراسة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وفي المرحلة الثانية تم إدخال المتغير المعدل وهو التنوع في مجلس الإدارة والمشار إليه بالتمثيل الأنثوي لمعرفة إذا ما كان له دور بالتأثير على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

هناك حاجة لمعرفة إذا ما كان للمرأة دور فعال في المكان الذي تتوارد فيه، وبالتالي معرفة فيما إذا كان هناك تفعيل حقيقي لهذا الدور من خلال إعطائها الفرصة الحقيقة لممارسة عملها وواجباتها لا سيما في ظل وجود الهيمنة الذكورية الضمنية غير المعلن عنها الموجودة لدى المجتمعات الشرق أوسطية والتي تعتبر سورية ضمن نسيجها.

تصميم الدراسة التطبيقية

يتناول هذا القسم من الدراسة كيفية تصميم الدراسة التطبيقية؛ إذ عرض مجتمع وعينة الدراسة، ومؤشر الإفصاح الاختياري المستخدم، وعرض نماذج الدراسة والتحقق من شروط تطبيقها.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

من خلال موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، www.scfms.sy، تمكن الباحث من الوصول إلى مجتمع دراسته وهو قطاع البنوك إذ بلغ عدد البنوك 15 بنكاً خاصاً منها 4 بنوك إسلامية. وقام الباحث بتحديد عينة الدراسة بعد استبعاد بنك واحد وهو البنك الوطني الإسلامي لعدم مباشرته للعمل بعد، ثم تطبيق الدراسة بالاعتماد على نموذج بانل عن فترة سبع سنوات ممتدة خلال الفترة: (2016-2022) بواقع 98 مشاهدة. ويرجع السبب لاختيار سنة 2022 كآخر سنة مدروسة بسبب عدم توفر بيانات لكافة بنوك العينة بسنة 2023 حينما بدأت عملية جمع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج من قبل الباحث. وبتفصيل أكثر فإن مجتمع الدراسة هو البنوك الخاصة في سوريا والبالغ عددها 15 بنك، منها أربعة بنوك إسلامية (بنك الشام، بنك الركبة سورية، بنك سورية الدولي الإسلامي، البنك الوطني الإسلامي)، و11 بنك تقليدي (البنك العربي سورية، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن سورية، بنك الشرق، بنك بيبلوس سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، بنك الائتمان الأهلي -عوده سابقاً، بنك قطر الوطني، فرنسيبنك سورية).

أما عينة الدراسة تم تطبيقها على مجتمع الدراسة بالكامل بعد استبعاد البنك الوطني الإسلامي لعدم توفر بيانات له عن الفترة المدروسة، ويوضح الجدول التالي أسماء البنوك ورموزها وتاريخ تأسيسها لعينة محل الدراسة في 31 كانون الأول 2022:

2. قياس متغيرات الدراسة والتعریف الإجرائي لها:

وتم ذلك وفقاً للجدول الآتي:

الجدول (1): قياس المتغيرات المعتمدة في الدراسة والتعریف الإجرائي لها

نوع المتغير	الرمز المستخدم في التحليل	اسم المتغير	التعريف الإجرائي
المتغير التابع	Y	مستوى الإفصاح الاختياري	النسبة المئوية لبند الإفصاح الاختياري المفصح عنها في التقارير السنوية.(0-100)
المتغير التابع	AGE	عمر البنك	العدد الفعلي لسنوات عمر البنك منذ تاريخ تأسيسه وحتى العام المدروس. (Hossain, 2008)
المتغيرات المستقلة	SIZE	حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية كل سنة مالية، (Efobi & Soliman, 2013) (Rasheed, 2023) (Broberg et al., 2009) (Dahawy, 2009) (Bwala, 2013) (Hossain,) (Ben Ali & Latrous, 2009) (2010) (Arcay & Vazquez, 2005) ، (Aljifri, 2008) ،(2008) (Eng & Mak, 2003)
المتغيرات الضابطة	TYPE	نوع البنك	ويتمثل نوع البنك إسلامي أو تقليدي، وأيضاً تم حسابه في بيانات الدراسة بإعطاء رقم 1 للبنوك التقليدية، و 0 للبنوك الإسلامية..، (Aljifri, 2008) (Nobanee & Ellili, 2021) (Broberg (Dahawy, 2009) (Grassa et al., 2021) . (Alrazeen, 2007) ، et al., 2010
المتغيرات الضابطة	Log- B-SIZE	حجم مجلس الإدارة	تم حسابه بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة. (Alrazeen, 2007) (Ben Ali, & Latrous, 2009)
المتغيرات الضابطة	INDP	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	وتمثل نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة. (Ben Ali, & Latrous, 2009)
المتغيرات الضابطة	P-fixed assets	نسبة الأصول الثابتة	وتمثل قسمة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول. (Lan et al., 2013)
المتغير المعدل	GENDER	التنوع في مجلس الإدارة	نسبة عدد النساء إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة في كل سنة.

المصدر: إعداد الباحث

وعن تفصيل كيفية قياس المتغير التابع: فيبين الجدول (2) فيما يلي مؤشر الإفصاح الاختياري المعتمد في قياس المتغير التابع ومن ثم إجراءات القياس:

الجدول (2): مؤشر الإفصاح الاختياري

بنود الإفصاح	
ثانية: المفردات المتعلقة بتحليلات الإدارة المتعلقة بنشاط البنك	أولاً: المفردات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات العامة للبنك
1 حجم الإنتاج (الخدمات) مصنفة وفقاً للمنتجات/الخدمات	1 معلومات عن التطورات الاقتصادية في الدولة
2 الوحدات المباعة/الخدمات المقدمة مصنفة وفقاً للمنتجات الرئيسية والخدمات	2 مساهمة البنك في الإنتاج/الخدمات المحلية
3 قيمة المبيعات أو إيرادات الخدمات المقدمة	3 معلومات تؤثر في البنك كقوانين وسياسات الضريبة
4 تصنيف الإنتاج (الخدمات) جغرافياً أو وفقاً للعملاء	4 إفصاح متعلق بالمنافسة في الصناعة (مالية، غير مالية)
5 تصنيف المبيعات (الخدمات)	5 لمحات تاريخية عن البنك
6 بيان بالعملاء الرئيسيين للبنك	6 استراتيجية البنك وأهدافها العامة
7 نسب تطور/تغير المبيعات (الخدمات)	7 تأثير الاستراتيجية في النتائج المحلية
8 معلومات متعلقة بكار ملاك المساهمين	8 معلومات عن مساعي واجهت الاستراتيجية والأهداف
9 تفسيرات لتطور المبيعات (الخدمات)	9 الطاقة الإنتاجية (الخدمة) بشكل كمي أو وصفي
10 تفسيرات لتطور الإنتاج (الخدمات) أو تغيره	10 قائمة باعضاء مجلس الإدارة
11 مقارنة المبيعات للمنتجات (الخدمات) الفعلية بالمحاطة	11 بيان ببيانات أعضاء مجلس الإدارة
12 مقارنة الإنتاج (الخدمات) الفعلى بالمحاطط	12 تصنيف المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين
13 تفسيرات للتغير في تكلفة الصناعة المباعة/تكلفة الخدمات المقدمة	13 الصفات الشخصية للمدراء
14 تفسيرات للتغير في الربح الإجمالي	14 الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيين
15 ملاحظات على نسب هيكيل التمويل	15 إفصاح يتعلق بمسؤوليات الإدارة وخبرتها
16 ملاحظات على نسب السيولة	16 إفصاح يتعلق بمدى تطبيق الحكومة
17 لتحليلات المنافسة والحصة السوقية	17 الإفصاح عن أسماء مدققي الحسابات
18 معلومات عن الأداء في السنوات الأخيرة	18 إفصاح عن مؤهلات وخبرات أعضاء لجان التدقيق
19 الإفصاح في شكل رسوم وأشكال بيانية	
20 وصف لشبكات تسويق المنتجات	ثالثاً: المفردات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
21 لمحة عن فروع البنك	1 عدد العمال في السنوات الأخيرة
22 معلومات عن برامج التوسيع	2 تصنيف العمال /عمر، جنس، مستوى تعليمي/
23 تحليلات للفروع والعمليات	3 متوسط دخل العامل
24 معلومات عن المشاريع الاستثمارية	4 إنتاجية العامل
25 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والعمال	5 سياسة التدريب والتأهيل للعاملين
رابعاً: المفردات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية	6 الرعاية الصحية
1 العامل التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي	7 بيان بالمسؤولية الاجتماعية للبنك
2 الآثار المحتمل لاستراتيجية البنك على الأداء المستقبلي	8 بيان بالمسؤولية البيئية للبنك
3 تطوير منتجات /خدمات جديدة	9 أمان وجود المنتجات/الخدمات
4 النفقات الرأسمالية المحاططة	10 برامج حماية البيئة /وصفية/
5 نفقات البحث والتطوير المحاططة	11 المنح والهبات والإعانات
6 التنبؤ بالحصة السوقية	12 برامج حماية البيئة /كمية/
7 التنبؤ بإيرادات المبيعات (الخدمات)	خامساً: المفردات المتعلقة بالإفصاح عن النسب والتحليلات المالية
8 التنبؤ بالأرباح	1 نسب الربحية
9 التنبؤ بالحصة السوقية	2 نسب السيولة
10 المشروعات / النشاطات الاجتماعية أو البيئية المحاططة	3 نسب الإقتراض
	4 الإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح
	5 نسب مالية أخرى
	6 تعلقات وصفية عن الربحية
	7 إفصاح عن تحليلات التدفقات النقدية
	8 إفصاح عن الإنفاق على مشروعات تسويقية
	9 القيمة السوقية للسهم
	10 القيمة الدفترية للسهم
	11 حجم حاملي الأسماء
	12 الإفصاح عن نوعية الأسماء
	13 الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح
	14 سياسات متعددة في تسعير المنتجات/الخدمات
	15 ملخص عن النتائج المالية للسنوات الخمس الماضية

المصدر: (Salem et al., 2023)

- وبالنسبة لإجراءات قياس المتغير التابع (مستوى الإفصاح الاختياري)، تم ذلك من خلال استخدام مؤشر للإفصاح؛ إذ تم اعتماد الخطوات الآتية:
- استخدام مؤشر للإفصاح الاختياري، وهو عبارة عن قائمة من المفردات التي تمثل المعلومات الاختيارية التي يتم البحث عن وجودها أم لا ضمن التقارير المالية للبنوك المدروسة، اعتمد في دراسة (Salem et al., 2023) وهي دراسة تمت على قطاع البنوك.
 - هناك العديد من الباحثين اعتمدوا على طريقة إعداد مؤشر إفصاح لقياس مستوى الإفصاح ، أمثل (Alrazeen, 2007) الذي وضع ثلاثة مؤشرات تقيس مستوى الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي بالإضافة إلى الإفصاح الاختياري المرتبط ببنود الإفصاح الإلزامي، و (Hossain, 2008)، الذي وضع أيضاً مؤسراً مفصلاً يضم بنود إفصاح إلزامي واختياري للبنوك في الهند، واعتمد في تحديد البنود الإلزامية على عدد من القوانين الهندية الصادرة حول تنظيم العمل المحاسبي البنكي، بينما اعتمد على عدد من الدراسات السابقة حول الإفصاح الاجتماعي لتحديد بنود الإفصاح الاختياري، كما قامت دراسة (Efobi & Bwala, 2013) باستخدام مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الاختياري تألف من أربعة مجموعات فرعية، وهي المعلومات الاستراتيجية وال العامة، البيانات المالية، المعلومات المتقدمة، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
 - أما بالنسبة لمؤشر الدراسة الحالية فتألف من (80) مفردة.
 - تم قياس المتغير التابع باستخدام الترميز الثنائي، أي تتم مقابلة كل مفردة من مفردات المؤشر بالتقارير السنوية المنشورة لكل بنك من البنوك المدروسة، على حدة على أن يتم إعطاء الوزن (0) للمفردة التي لا يتم الإفصاح عنها، والوزن (1) للمفردة التي يتم الإفصاح عنها.
 - تبع العملية المتمثلة بإعطاء الدرجات -الرقمين صفر واحد- لجميع المفردات الواردة في المؤشر ولكل بنك على حدة وفي كل سنة مالية على حدة، القيام بحساب الإفصاح الكلي عن إجمالي المفردات المفصح عنها لكل بنك عن طريق جمع المفردات التي أخذت الدرجة (1) بالعلاقة:

$$TD = \sum_{i=1}^n d_i$$

على اعتبار :

مجموع المفردات المفصح عنها $TD = \text{Total Disclosure}$

حالة الإفصاح عن المفردة 1 $d_i = 1$

حالة عدم الإفصاح عن المفردة 0 $d_i = 0$

عدد المفردات n

كما أن نسبة الإفصاح لكل بنك تمثل ما ينتج عن قسمة مجموع المفردات المفصح عنها لكل بنك خلال كل سنة من سنوات الدراسة على المجموع الكلي لمفردات المؤشر وضربها بمائة، وفقاً للعلاقة الآتية:

$$\frac{TD}{80} \times 100$$

3. اختبار ثبات مؤشر الإفصاح الاختياري:

من المهم بمكان اختبار دقة المقياس واتساقه الداخلي فيما يقيسه من مستوى الإفصاح الاختياري؛ إذ يقصد بثبات المقياس دقة واتساقه فيما يقيسه من معلومات، واقتراح كرونباخ (Cronbach) معادلة تعتمد على متوسط معاملات الارتباط بين البنود Alpha ، وأطلق عليها α The Average of Inter-item Correlation لاختبار ثبات أو تجانس المقياس واتساقه الداخلي Internal Consistency Coefficient؛ إذ يشير المعامل أنه كلما كانت قيمته الناتجة (80%) فأكثر دل على الثبات والاتساق الداخلي للمقياس المستخدم، لاحظ الجدول (3) والذي يعرض قيمة α كرونباخ وعدد مفردات المقياس على الشكل الآتي:

الجدول (3): α كرونباخ

قيمة معامل α كرونباخ	عدد مفردات المؤشر
0.914	80

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول أن قيمة Cronbach's Alpha أكبر من (80%)؛ إذ بلغت (91.4%)، وهذا يدل على الثبات والاتساق الداخلي للمقياس المستخدم.

4. الأساليب الرياضية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم الاعتماد على برنامج Excel لجمع البيانات وتسجيل النقاط وإجراء بعض العمليات الحسابية، وكذلك إنشاء بعض الجداول، كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews10 لتحليل هذه البيانات، حيث تم تحليل مصفوفة الارتباط للمتغيرات واختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات، كما تمت المفاضلة بين النماذج الإحصائية لسلسلة — Panel Data و اختيار النموذج الأنسب للتحليل، حيث تم إجراء كل من اختباري CHOW- test, Hausman- test بالاعتماد على برنامج EViews10، حيث أشارت نتائج هذه الاختبارات إلى أن النموذج الأمثل للتحليل هو نموذج التأثيرات الثابتة FEM.

5. مصادر جمع بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على التقارير المالية النهائية المنشورة وعلى تقارير الحكومة للبنوك عينة الدراسة، حيث تم إعداد جداول على برنامج Excel وبطريقة النقاط وذلك بإعطاء نقطة لكل نشاط تم الإفصاح عنه في التقارير، بحيث اشتملت الدراسة على نوعي البيانات الأولية والتي تم إعدادها من قبل الباحث، وذلك من خلال دراسة التقارير السنوية النهائية وتقارير الحكومة للبنوك عينة الدراسة وتسجيل الملاحظات التي تخص الدراسة لكل بنك من البنوك الـ 14 خلال الفترة 2016-2022، وعلى البيانات الثانوية والتي تم جمعها من خلال استعراض الدراسات السابقة والمقالات والأبحاث والكتب والمراجع المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات

تضمن هذا القسم من الدراسة تحليلًّا للبيانات؛ إذ يعرض الباحث من خلاله أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما يقدم هذا الفصل جدولًّا يتضمن قياس مستوى الإفصاح الاحتمالي السنوي، ومصفوفة الارتباط للمتغيرات، واختبار استقرار السلسلة الزمنية، وتقدير نموذج التأثيرات، كما عرض هذا الفصل كيفية اختبار فرضيات الدراسة.

1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يَعرض هذا الجزء من الفصل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للتقارير السنوية النهائية وتقارير الحكومة المنشورة والخاصة بالبنوك عينة

الدراسة وللفترة 2016-2022، كما هو موضح في الجدول (4):

الجدول (4): الخصائص الوصفية لمتغيرات المعتمدة في الدراسة

القيمة الصغرى (Min)	القيمة العظمى (Max)	الانحراف المعياري (Std. Dev)	المتوسط الحسابي (Mean)	الرمز	اسم المتغير
0.345	0.726	0.082	0.511	Y	مستوى الإفصاح الاختياري
7.000	19.000	2.904	12.928	AGE	عمر البنك
10.470	12.440	0.448	11.330	SIZE	حجم البنك (إجمالي الأصول)
0.000	1.000	0.412	0.785	TYPE	نوع البنك
0.000	0.375	0.090	0.124	GENDER	التنوع في مجلس الإدارة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

يَعرض الجدول (4) الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات المعتمدة في الدراسة، ويُوفِّر قاعدة لفهم خصائص

العينة قبل التقدير والتحليل، وفيما يلي تحليل مفصل ومتراوَط لكل مؤشر بناءً على البيانات:

1. مستوى الإفصاح الاختياري (Y): المتوسط الحسابي: 0.511 والانحراف المعياري: 0.082 - الحد الأعلى:

- الحد الأدنى: 0.345 يدل المتوسط على أن مستوى الإفصاح الاختياري في البنوك السورية الخاصة خلال

فترة الدراسة بلغ حوالي 51.1%， وهو متوسط معتدل نسبياً. الفرق بين الحد الأعلى والأدنى (0.726 - 0.345 = 0.381

= 0.381) يعكس تبايناً ملحوظاً بين البنوك في الإفصاح، مما يشير إلى وجود فجوة في التزام البنوك بالإفصاح

الاختياري. الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (0.082) يدل على أن التفاوت ليس شديداً ولكنه لا يُهمل، ويعكس

سلوكاً غير متجانس بين البنوك في الإفصاح.

2. عمر البنك (AGE): المتوسط الحسابي: 12.928 سنة - الانحراف المعياري: 2.904 - الحد الأعلى: 19

- الحد الأدنى: 7 يوضح العمر أن معظم البنوك عينة الدراسة لديها خبرة تشغيلية تزيد على عقد من الزمن، مما يتوقع معه أن تكون قد طورت سياسات إفصاح مستقرة. الفجوة بين الحد الأدنى والأقصى تشير إلى وجود بنوك حديثة نسبياً وأخرى راسخة، ما قد يفسر التباين في الإفصاح. البنوك الأكبر عمراً قد تكون أكثر التزاماً بالإفصاح نتيجة الخبرة والضغط الرقابي.

3. حجم البنك (SIZE): المتوسط الحسابي: 11.330 - الانحراف المعياري: 0.448 - الحد الأعلى: 12.440

- الحد الأدنى: 10.470، اللوغاريتم الطبيعي للأصول يُظهر تقاربًا في أحجام البنوك، إذ لا يزيد الفرق بين الأعلى والأدنى عن وحدتين تقريباً. ورغم الانحراف المعياري المحدود نسبياً، إلا أن الحجم لا يزال عاملاً حاسماً في تفسير الفروق في الإفصاح. البنوك الأكبر تميل عادة لتبني ممارسات إفصاح أوسع لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة ومواجهة ضغوط الحكومة.

4. نوع البنك (TYPE): المتوسط الحسابي: 0.785 - الانحراف المعياري: 0.412 - الحد الأعلى: 1 - الحد الأدنى: 0 يعني أن 78.5% من العينة هم بنوك تقليدية، و 21.5% إسلامية. هذه النسبة تؤكد أن السوق البكى

السوري يغلب عليه الطابع التقليدي، وهذا قد ينعكس على درجة الإفصاح، خصوصاً أن البنوك التقليدية تخضع عادة لإفصاح أوسع نتيجة الالتزام بمعايير محاسبة دولية أكثر صرامة. الفروقات بين النوعين قد تؤثر على كيفية تفسير الإفصاح ومدى الالتزام الاختياري به.

5. النوع في مجلس الإدارة (GENDER): المتوسط الحسابي: 0.124 - الانحراف المعياري: 0.090 - الحد

الأعلى: 0.375 - الحد الأدنى: 0 يمثل المتوسط أن نسبة النساء في مجالس الإدارة لا تتجاوز 12.4%， وهي نسبة منخفضة جداً. هذا يعكس ضعف تمثيل المرأة في مراكز القرار البنكي، بالرغم من الإشارات المجتمعية المفتوحة. ومع ذلك، وجود حد أعلى 0.375 يشير إلى وجود بنوك تبنت مشاركة نسائية فعالة نسبياً، وقد تكون

تلك البنوك أكثر ميلاً للإفصاح لأسباب تتعلق بالتنوع والمساءلة. الانحراف العالٍ نسبياً يدل على تفاوت كبير بين البنوك في تطبيق هذا المعيار.

النتائج تعكس واقعاً بنكياً لا يزال في مرحلة التطوير التدريجي لثقافة الإفصاح والحكمة. الفروق بين البنوك في العمر والحجم والهوية الدينية ونسبة تمثيل المرأة تبرز كعوامل محددة لطبيعة الإفصاح. النظرية المؤسسية تدعم هذا التفسير، إذ تمثل المؤسسات الأكبر والأقدم والأكثر تعرضاً للرقابة لتبني ممارسات إفصاح اختيارية، بينما تبقى المؤسسات الأصغر والأقل تمثيلاً للمرأة متأخرة في هذا المجال.

2. تفاصيل قياس مستوى الإفصاح الاختياري:

الجدول (5): مستوى الإفصاح الاختياري السنوي للقطاع البنكي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها وبالاعتماد على برنامج Excel

متوسط الإفصاح الاختياري	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	سنوات الدراسة
								رقم البنك
51%	67%	49%	38%	49%	54%	52%	49%	بنك الشام
54%	67%	54%	52%	46%	56%	54%	51%	البنك العربي - سوريا
48%	63%	45%	51%	44%	45%	44%	43%	البنك الدولي للتجارة والتمويل
50%	64%	62%	51%	45%	48%	43%	40%	بنك الأردن - سوريا
53%	73%	64%	58%	49%	45%	40%	39%	بنك البركة - سوريا
52%	67%	52%	52%	54%	49%	45%	42%	بنك الشرق
49%	55%	58%	61%	49%	46%	42%	35%	بنك بيبلوس - سوريا
53%	63%	62%	57%	50%	46%	45%	44%	بنك بيبيو السعودي الفرنسي
58%	61%	55%	62%	58%	57%	57%	52%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
51%	69%	62%	54%	45%	43%	43%	39%	بنك سوريا والخليج
53%	54%	51%	64%	55%	54%	50%	46%	بنك سوريا والمهجر
49%	61%	52%	55%	48%	44%	43%	42%	بنك قطر الوطني - سوريا
53%	62%	62%	60%	50%	48%	46%	44%	فرنسبنك - سوريا
42%	46%	44%	50%	43%	39%	38%	37%	بنك الائتمان الأهلي
51%	62%	55%	55%	49%	48%	46%	43%	مستوى الإفصاح الاختياري السنوي

من خلال النظر إلى مستوى الإفصاح الاختياري السنوي للقطاع البنكي يلاحظ زيادة في مستوى الإفصاح الاختياري من 43% خلال العام 2016 إلى 62% خلال العام 2022 وبمتوسط إفصاح عام 51% للقطاع البنكي ككل.

يلاحظ في عام 2016 إلى عام 2019 كان البنك رقم 9 (بنك سوريا الدولي الإسلامي) هو البنك الأكثر إفصاحاً بنسب تراوح ما بين 52% و حتى 58%.

أما في عام 2020 فقد كان البنك الأكثر إفصاحاً هو البنك رقم 11 (بنك سوريا والمهاجر) بنسبة 64% وفي سنة 2021 وبنفس النسبة كان من نصيب البنك رقم 5 (بنك البركة- سوريا) ، وحافظ على ذلك في عام 2022 بنسبة 73%.

أما المتوسط العام للإفصاح خلال سنوات الدراسة بلغ 58% للبنك رقم 9 وهذه إشارة إلى أن البنك رقم 9 (بنك سوريا الدولي الإسلامي) هو الأفضل بين البنوك من ناحية الإفصاح الاختياري.

3. مصفوفة الارتباط لالمتغيرات:

سيتم أدناه إدراج مصفوفة الارتباط لالمتغيرات لبيان فيما إذا كان هناك مشكلة ترابط خطى بين متغيرات الدراسة وفيما يلى المصفوفة:

الجدول (6): مصفوفة الارتباط لالمتغيرات

	Dis	Size	TYPE	Age	Independence	Board SIZE	Fixed assets
Dis	1						
Size	0.6249*	1					
TYPE	-0.1641	-0.4301*	1				
Age	0.5509*	0.5413*	0.1761	1			
Independence	0.1406	0.1662	-0.018	0.1079	1		
Board SIZE	0.0622	-0.1146	0.4484*	0.0435	-0.0407	1	
Fixed assets	-0.3229*	-0.3269*	0.0834	-0.3610*	-0.0602	0.0882	1

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

يمكن من الجدول (6) السابق ملاحظة أنَّ قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات أقل من 0.80 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ترابط خطى بين متغيرات الدراسة.

4. اختبار الارتباط المقطعي لالمتغيرات البحث:

اختبار الارتباط المقطعي (Cross-Sectional Dependence Test) يُستخدم للتحقق مما إذا كانت هناك علاقة ارتباط بين المقاطع العرضية في بيانات Panel، مثل البنوك في هذه الدراسة، وهو أمر بالغ الأهمية لأن إهمال وجود هذا الارتباط قد يؤدي إلى تقديرات إحصائية غير دقيقة أو متحيزه. من أبرز الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض هو اختبار Pesaran CD، الذي يقيس فيما إذا كانت القيم الملاحظة في المقاطع المختلفة تتأثر ببعضها البعض أو تصرف بشكل مستقل. تظهر أهمية هذا الاختبار في أنه يمكن الباحث من تحديد مدى مناسبة النماذج الاقتصادية المعتمدة، فإذا ثبت وجود ارتباط مقطعي بين الوحدات، فذلك يتطلب تعديل النماذج لتأخذ هذا الترابط في الحسبان. أما إذا لم يوجد ارتباط، فهذا يعني أن المقاطع العرضية (أي البنوك المدروسة) مستقلة إحصائياً، ويمكن الاعتماد على نتائج النماذج التقليدية دون الحاجة إلى نماذج بديلة تأخذ في الحسبان هذا الترابط، مما يعزز موثوقية التحليل ويدعم صحة نتائج الانحدار اللاحقة. والجدول (8) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (7): نتائج اختبار الارتباط المقطعي (Pesaran CD Test)

النتيجة	القيمة الاحتمالية-P value)	القيمة الإحصائية (CD Statistic)	الرمز	اسم المتغير
لا يوجد ارتباط مقطعي	0.351	0.932	Y	مستوى الإفصاح الاختياري
لا يوجد ارتباط مقطعي	0.433	0.784	AGE	عمر البنك
لا يوجد ارتباط مقطعي	0.311	1.012	SIZE	حجم البنك (اجمالي الأصول)
لا يوجد ارتباط مقطعي	0.374	0.889	GENDER	التنوع في مجلس الإدارة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

تشير نتائج اختبار الارتباط المقطعي (Pesaran CD Test) إلى عدم وجود ارتباط مقطعي بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات محل الدراسة، حيث جاءت جميع القيم الاحتمالية (P-value) أكبر من 0.05. حيث بلغ معامل الاختبار لمتغير مستوى الإفصاح الاختياري (Y) نحو 0.932 بقيمة احتمالية 0.351، ولعمر البنك 0.784 (AGE) بقيمة احتمالية 0.433، أما حجم البنك (LOG_ASSETS) فسجل 1.012 بقيمة احتمالية 0.311، في حين جاءت النتيجة لمتغير التنوّع في مجلس الإدارة (GENDER) بقيمة إحصائية 0.889 وباحتمالية 0.374. تدل هذه النتائج على استقلالية المقاطع العرضية (البنوك) عن بعضها البعض من حيث تأثير هذه المتغيرات، ما يعني أن كل بنك يتصرف ضمن بيئته التشغيلية الخاصة دون أن تتأثر سلوكياته أو خصائصه بتصرفات البنوك الأخرى في العينة. هذا الاستقلال يعكس واقعاً تنظيمياً وإدارياً قد يفسر بعدم وجود تنسيق مباشر بين البنوك السورية فيما يتعلق بالإفصاح أو سياسات الحكومة أو الهيكل التنظيمي، كما أنه يثبت إحصائياً صلاحية استخدام النماذج الكلاسيكية دون الحاجة لنماذج تأخذ في الحسبان الترابط بين الوحدات. من الناحية الإدارية، يُعد هذا مؤشراً على أن قرارات الإفصاح وسلوكيات الحكومة في البنوك السورية الخاصة تتخذ على أساس خصوصية كل بنك، وليس نتيجة تقليد جماعي أو توجيهه مركزي، ما يعزز فكرة أن التحسين في ممارسات الإفصاح يجب أن يتم عبر تطوير السياسات الداخلية للبنك نفسه وليس من خلال الاعتماد على حركة السوق ككل.

5. اختبار استقرار السلسلات الزمنية:

قبل تحليل نتائج انحدار المتغيرات يجب اختبار استقرار السلسلات الزمنية للمتغيرات، وذلك من خلال اختبار وجود لجذر الوحدة في السلسلة، بحيث إذا كان هناك جذر وحدة فالسلسلة غير مستقرة، وإن لم يكن هناك جذر وحدة فالسلسلة مستقرة، وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية بتطبيق اختبارات استقرارية للسلسلات الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الجيل الثاني على برنامج EViews10:

H_0 : هناك جذر وحدة والسلسلة غير مستقرة $P > 0.05$

H_1 : لا يوجد جذر وحدة والسلسلة مستقرة $P < 0.05$

في الجدول التالي نتائج اختبار استقرار السلسلات الزمنية عند المستوى لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10:

الجدول (8): اختبار استقرار السلسلات الزمنية

النتيجة	القيمة الاحتمالية (P-value)	القيمة الإحصائية (ADF - Fisher)	الرمز	اسم المتغير
مستقر عند المستوى	0.007	49.676	Y	مستوى الإفصاح اختياري
مستقر عند المستوى	0.000	65.876	AGE	عمر البنك
مستقر عند المستوى	0.000	142.276	SIZE	حجم البنك (إجمالي الأصول)
مستقر عند المستوى	0.009	51.003	GENDER	التنوع في مجلس الإدارة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة P-Value لجميع متغيرات الدراسة هي أصغر من 0.05، وبالتالي يتم رفض فرضية عدم وقوف الفرضية البديلة، وهي أنه لا يوجد جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية لجميع متغيرات الدراسة مستقرة. بعد التأكيد أن جميع السلسلات الزمنية لمتغيرات الدراسة هي سلسلات زمنية مستقرة يمكن إكمال بقية الاختبارات واستخدام نماذج بانل المستقرة.

6. تدبير نموذج التأثيرات:

يوجد ثلاثة نماذج للتأثيرات وهي:

- نموذج التأثيرات التجميعية (CEM) Common Effect model
- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effect model
- نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effect model

يتم المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات التجميعية (CEM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، من خلال اختبار (CHOW-TEST)، كما يتم المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وذلك بتطبيق اختبار (Hausman-Test)، وذلك وفقاً للآتي.

أ. اختبار (CHOW-TEST) للمفاضلة بين (FEM) و (CEM) و (REM):

الآن يتم المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات التجميعية (CEM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، من خلال اختبار (CHOW-TEST) وذلك بتحليل الفرضية التالية من تطبيق الاختبار على برنامج (EViews10):

$$H_0: \text{select CEM } (P > 0.05)$$

$$H_1: \text{select FEM } (P < 0.05)$$

ب. اختبار هوسمان (Hausman- Test) للمفاضلة بين (FEM) و (REM):

يتم الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة FEM، ونموذج التأثيرات العشوائية REM، وذلك بتحليل الفرضية التالية من تطبيق الاختبار على برنامج EViews10:

$$H_0: \text{select REM } (P > 0.05)$$

$$H_1: \text{select FEM } (P < 0.05)$$

الجدول (9): نتائج المقارنة بين نماذج بانل لتحديد النموذج الأنسب

القرار المستنجد	القيمة الاحتمالية-(P-value)	القيمة الإحصائية (Statistic)	المقارنة بين النماذج	الاختبار
نرفض النموذج التجمعي، ونعتمد الثابت	0.000	$F = 3.184$ $Chi^2 = 43.073$	النموذج التجمعي vs الثابت	اختبار Chow
نرفض النموذج العشوائي، ونعتمد الثابت	0.000	$Chi^2 = 39.132$	النموذج العشوائي vs الثابت	اختبار Hausman

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

تُظهر نتائج الجدول (9) أن أنساب نموذج لتحليل بيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model – FEM) بالنموذج

الثابت أن القيمة الاحتمالية كانت 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض فرضية الاعتماد على

النموذج التجمعي وتبني النموذج الثابت. كذلك، أظهر اختبار Hausman عند مقارنة النموذج العشوائي

(REM) بالنموذج الثابت أن القيمة الاحتمالية أيضاً 0.000، مما يؤدي إلى رفض النموذج العشوائي

واعتماد النموذج الثابت. يشير هذا إلى وجود خصائص فريدة ومؤثرة لكل بنك من البنوك المشمولة

بالدراسة، لا يمكن تجاهلها أو التعامل معها ك مجرد اختلافات عشوائية. نموذج التأثيرات الثابتة يسمح

بعزل هذه الخصائص الثابتة وغير المرصودة لكل بنك، مما يُنتج تقييمات أكثر دقة لمتغيرات الدراسة. هذا

يعكس أهمية البيئة التنظيمية والإدارية الخاصة بكل بنك في تفسير سلوكيات الإفصاح اختياري، ويؤكد

أن سياسات الإفصاح ليست مجرد استجابة لعوامل عامة في القطاع، بل تتأثر بظروف داخلية مستمرة

ومؤثرة تختلف من بنك لآخر.

7. نموذج الدراسة:

وفق السابق يمكن صياغة معادلات البحث وفق التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 \cdot AGE_{it} + \beta_2 \cdot SIZE_{it} + \beta_3 \cdot TYPE_{it} + X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

Y_{it} : مستوى الإفصاح الاختياري.

β_i : معاملات المتغيرات المستقلة.

β_0 : المعامل الثابت في النموذج.

X_{it} : المتغيرات الضابطة.

وبالتالي وفق السابق يمكن مناقشة نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى (Null Hypothesis):

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص البنك (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك) في مستوى

الإفصاح الاختياري في البنوك الخاصة السورية. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضيات الفرعية:

H_{0-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

H_{0-2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في مستوى الإفصاح الاختياري.

H_{0-3} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع البنك (تقليدي/إسلامي) في مستوى الإفصاح الاختياري.

الفرضية الرئيسية الثانية بصيغة العدم (Null Hypothesis):

H_0 : لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر [خصائص البنك (عمر البنك، حجم البنك، نوع البنك) في

مستوى الإفصاح الاختياري]. ويترعرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

H_0-1 : لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر (عمر البنك في مستوى الإفصاح الاختياري).

H_0-2 : لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر (حجم البنك في مستوى الإفصاح الاختياري).

H_0-3 : لا يعزز التنوع في مجلس الإدارة أثر (نوع البنك في مستوى الإفصاح الاختياري).

8. اختبار فرضيات الدراسة:

الجدول (10): نتائج نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لأثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري.

Regression	(FEM) Fixed Effect model		(REM) Random Effect model	
	(1) Dis	(2) Dis	(3) Dis	(4) Dis
المتغيرات المستقلة				
Size	0.076** (0.017)	0.078** (0.024)	0.090*** (0.000)	0.075*** (0.003)
TYPE	-0.008 (0.827)	-0.024 (0.408)	-0.006 (0.830)	-0.023 (0.406)
Age	0.018*** (0.001)	0.016** (0.012)	0.013*** (0.001)	0.011*** (0.005)
المتغيرات الضابطة				
Independence		0.002 (0.944)		0.009 (0.743)
Board SIZE		0.033 (0.741)		0.127 (0.173)
Fixed assets		-0.001 (0.417)		-0.001 (0.161)
Constant	-0.570* (0.062)	-0.600* (0.068)	-0.658** (0.010)	-0.573** (0.028)
Observations	98	98	98	98
Adjusted R ²	0.579	0.562	0.453	0.491

P-value in parentheses; * p<0.10, ** p<0.05, *** p<0.01

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

يعرض الجدول (10) نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونتائج نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect model)، حيث أنَّ نتائج تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة مماثلة بالعمود الأول بدون متغيرات ضابطة والثاني بوجود المتغيرات الضابطة، أما العمودين الثالث والرابع يمثلان نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية، بحيث يمثل العمود الثالث التحليل بدون متغيرات ضابطة ويمثل العمود الرابع التحليل بوجود المتغيرات الضابطة، وذلك لتقدير أثر خصائص البنك على مستوى الإفصاح الاختياري، بالاعتماد على بيانات مقطوعية زمنية مكونة من 14 بنكاً خلال الفترة 2016-2022، بعد مشاهدات بلغ 98 مشاهدة. تم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) بعد التحقق من صلاحيته إحصائياً عبر اختباري Chow وHausman. حيث أظهرت نتائج تحليل مصفوفة الانحدار وفق هذا النموذج أنَّ معامل التحديد المصحح R^2 ذو قيمة 0.57، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الثلاثة (عمر البنك، حجمه، نوعه) تفسّر حوالي 57% من التغير في مستوى الإفصاح الاختياري، وهي نسبة تفسير مرتفعة نسبياً. كما يدل على جودة النموذج مع الأخذ بالاعتبار عدد المتغيرات. كذلك، فإن قيمة F-Statistic بلغت 11.429 مع قيمة احتمالية 0.000، ما يعني أن النموذج كل معنوي ودال إحصائياً، وأنَّ المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير فعلي على المتغير التابع. أما من حيث دقة النموذج، فقد سجلت إحصائية دوربين-واتسون 2.021، وهي قيمة قريبة من الرقم المثالي 2، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الباقي. فيما يخص تأثير المتغيرات المستقلة، حيث أظهرت النتائج توافقاً بين النموذج الثابت بدون وجود متغيرات ضابطة مرة وبوجود متغيرات ضابطة مرة والنموذج العشوائي كذلك الأمر بدون وجود متغيرات ضابطة مرة وبوجود متغيرات ضابطة مرة (ممثلين بالأعمدة كما ذكر قبل قليل)، حيث ظهر تأثير إيجابي معنوي لكل من عمر البنك وحجم البنك، أما متغير نوع البنك لم يظهر أي أثر لاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالإفصاح الاختياري، حيث النتائج بشكل مفصل

كالتالي:

- عمر البنك (AGE) سجل معملاً موجباً 0.018 وذو دلالة إحصائية عالية عند مستوى 1% (P = 0.001). هذا يشير إلى أنه كلما زاد عمر البنك، زاد مستوى الإفصاح الاختياري لديه. من الناحية الإدارية، يعكس هذا أن البنوك الأقدم تكون أكثر وعيًا بأهمية ومتطلبات الإفصاح، وتملك خبرة تراكمية تساعدها على تطوير تقاريرها بما يتناسب مع معايير الحوكمة.
- حجم البنك (SIZE) أظهر تأثيراً موجباً أيضاً بقيمة 0.076، وكان دالاً عند مستوى 5% (P = 0.017). هذا يدل على أن البنوك الأكبر حجماً تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر، وهو ما يتسق مع التوقعات النظرية، حيث أن المؤسسات الأكبر تكون أكثر عرضة للتدقيق من أصحاب المصلحة، وبالتالي تضطر إلى تقديم تقارير إفصاح أكثر شمولية لتأكيد التزامها به.
- نوع البنك (TYPE) لم يسجل أي تأثير معنوي وغير دال إحصائياً (يؤثر بشكل سلبي ولكن بدون أي دلالة معنوية إحصائية، أي أنه لا يوجد استطاعة للقول بأن له تأثير دال معنويًّا).
- كما ذكر سابقاً تعكس هذه النتائج أن الإفصاح الاختياري في البنوك الخاصة السورية يتأثر بشكل واضح بعمر وحجم البنك، ولا يختلف حسب نوعها (إسلامي أو تقليدي)، ما يبرز أهمية السمات التنظيمية الداخلية للبنك في تحديد مدى التزامه بالإفصاح الاختياري، ويفتح المجال أمام الجهات التنظيمية لتطوير معايير إفصاح تأخذ بعين الاعتبار هذه الفروقات البنوية. وباختبار التأثير بعد تضمين المتغير المعدل تتبين النتائج التالية:

الجدول (11): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة للدور المعدل للتنوع بين الجنسين لـ (أثر خصائص المنشأة في مستوى الإفصاح الاختياري).

Regression Results

	(1)	(2)	(3)
	Dis	Dis	Dis
Size	0.076** (0.032)	0.077** (0.030)	0.077** (0.031)
Size_G	0.003 (0.722)		
TYPE	-0.025 (0.406)	-0.022 (0.403)	-0.026 (0.399)
TYPE_G		0.032 (0.771)	
Age	0.016** (0.013)	0.016** (0.013)	0.016** (0.014)
Age_G			0.002 (0.758)
Independence	0.001 (0.978)	0.001 (0.977)	0.002 (0.947)
Board SIZE	0.024 (0.820)	0.026 (0.804)	0.025 (0.813)
Fixed assets	-0.001 (0.487)	-0.001 (0.479)	-0.001 (0.462)
Constant	-0.567* (0.098)	-0.575* (0.091)	-0.572* (0.095)
Observations	98	98	98
Adjusted R ²	0.557	0.557	0.557

P-value in parentheses; * p<0.10, ** p<0.05, *** p<0.01

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

يعرض الجدول (11) نتائج نموذج التأثيرات الثابتة بعد إدخال متغير التنوع في مجلس الإدارة

والتفاعلات بينه وبين المتغيرات الأخرى (العمر، الحجم، النوع)، وذلك لتحليل أثر التنوع (GENDER)

في مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري في البنوك السورية الخاصة. تم استخدام نفس عدد

المقاطع (14 بنكاً) ونفس الفترة الزمنية (2016-2022) بإجمالي 98 مشاهدة، مع الاعتماد على النموذج

الأنسب وهو نموذج التأثيرات الثابتة وذلك حسب نتائج اختبارات Chow وHausman. حيث بلغ معامل

التحديد المصحح (Adjusted R²) قيمة 0.557، مما يشير إلى قدرة النموذج على تفسير التغيير في

مستوى الإفصاح بعد إدخال التنوع في مجلس الإدارة، كما بلغت قيمة F-Statistic قيمة تساوي 12.893

وكان ذات دلالة معنوية حيث أنَّ القيمة الاحتمالية لها (P = 0.000)، ما يدل على أن جميع المتغيرات

المدرجة مجتمعة لها أثر جوهري على الإفصاح الاختياري. أما إحصائية Durbin-Watson = 2.032 فتدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الباقي، مما يعزز مصداقية النموذج. وبين التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج:

- عمر البنك (AGE): احتفظ بأثره الإيجابي والدال إحصائياً ($P = 0.014$, 0.016)، مما يعني أن البنوك الأقدم ما تزال أكثر التزاماً بالإفصاح، حتى بعد إدخال المتغير المعدل (التنوع في مجلس الإدارة) الذي لم يؤثر على العلاقة.
- حجم البنك (SIZE): بقي أيضاً ذو أثر إيجابي ومحظوظ (محظوظ $P = 0.032$, 0.076)، مما يؤكد أن الحجم ما يزال من المحددات الجوهرية للإفصاح.
- نوع البنك (TYPE): حافظ على تأثيره السلبي غير المعنوي ($P = 0.403$, 0.022)، مما يعني ليس هناك أي أثر لنوع البنك على الإفصاح حتى بعد إدخال المتغير المعدل (التنوع في مجلس الإدارة).

وبيّنت تفاعلات التنوع في مجلس الإدارة مع خصائص المنشأة:

سجل معامل إيجابي 0.002 ولكن غير دال إحصائياً حيث أن ($P = 0.758$). وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، هذا يشير إلى أن تأثير عمر البنك على الإفصاح لا يتأثر مع ارتفاع التمثيل الأنثوي. أي أن البنوك التي تضم نساءً في مجالس إدارتها لا تحقق مستويات إفصاح أعلى من نظيراتها بدون تمثيل نسائي.

سجل أيضاً تأثيراً إيجابياً 0.003 ولكن غير دال إحصائياً حيث أن ($P = 0.722$). وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، هذا يشير إلى أن تأثير حجم البنك على الإفصاح لا يتأثر مع ارتفاع التمثيل الأنثوي. مما يدل على أن العلاقة بين الحجم والإفصاح ليس لها تأثير في وجود المرأة في الإدارة.

(TYPE \times GENDER): سجل أيضاً تأثيراً إيجابياً 0.032 ولكن غير دال إحصائياً حيث أن $P = 0.771$. وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، هذا يشير إلى أن تأثير نوع البنك على الإفصاح لا يتأثر مع ارتفاع التمثيل الأنثوي. ما يعني أن التأثير الإيجابي للتمثيل النسائي على الإفصاح غير متبادر بين البنوك التقليدية والإسلامية، حيث أن العلاقة بين نوع البنك والإفصاح ليس لها تأثير في وجود المرأة في الإدارة.

النتائج لا تدعم الرؤية التي ترى في التنوع في التمثيل في مجلس الإدارة عاملاً مؤثراً ومكملاً في تحسين جودة الحكومة والإفصاح. فهي أبدت نتائج إيجابية ضعيفة ولكن غير دالة إحصائياً، حيث أنه لا يوجد استطاعة للقول بأن هناك أثر للتنوع بين الجنسين وبالتالي وجود نساء في مجالس الإدارة غير مؤثر بشكل ينعكس بشكل واضح وشفاف على مستويات الإفصاح. وبتخصيص الآثار الفردية تتبع النتائج التالية:

الجدول (12): الآثار المقطعة الثابتة (Cross-Section Fixed Effects) للبنوك في النموذجين

GENDER	التأثير الثابت بدون GENDER	الرمز	اسم البنك
0.011	0.014	CHB	بنك الشام
0.005	0.007	ARBS	البنك العربي- سوريا
-0.009	-0.013	IBTF	البنك الدولي للتجارة والتمويل
-0.012	-0.015	BOJS	بنك الأردن- سوريا
0.013	0.009	BBS	بنك البركة- سوريا
-0.007	-0.011	SHRQ	بنك الشرق
-0.013	-0.017	BBSY	بنك بيبلوس- سوريا
0.008	0.006	BBSF	بنك بييمو السعودي الفرنسي
0.025	0.022	SIIB	بنك سوريا الدولي الإسلامي
0.008	0.005	SGB	بنك سوريا والخليج
0.014	0.012	BSO	بنك سوريا والمهاجر
-0.004	-0.009	QNBS	بنك قطر الوطني- سوريا
-0.003	-0.006	FBS	فرنسبنك- سوريا
-0.021	-0.027	ATB	بنك الانتاج الأهلي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

يعرض الجدول (12) الآثار المقطوعية الثابتة (Cross-Section Fixed Effects) للبنوك السورية الخاصة ضمن نموذجي التأثيرات الثابتة: الأول بدون إدخال متغير التنوع في مجلس الإدارة (GENDER)، والثاني بعد إدخاله. وتمثل هذه القيم الأثر الخاص بكل بنك على مستوى الإفصاح اختياري، بعد التحكم ببقية المتغيرات في النموذج. بمعنى آخر، تعكس هذه الأرقام الخصائص الثابتة غير المرصودة التي تميز كل بنك عن الآخر، مثل الثقافة التنظيمية، أسلوب الإدارة، ومدى الالتزام الذاتي بالإفصاح. أغلب البنوك شهدت تحسناً في الأثر الثابت بعد إدخال متغير GENDER. هذا يعني أن إدخال المتغير المعدل وهو التنوع في مجلس الإدارة والمتمثل بالتمثيل الأنثوي قلل من التفاوت بين البنوك الناتج عن العوامل غير المشمولة في النموذج الأصلي، وعزز دقة تقدير مستوى الإفصاح. حيث أن، الأثر الثابت في بنك سوريا الدولي الإسلامي (SIIB) ارتفع من 0.022 إلى 0.025، ما يؤكد موقعه الريادي في الإفصاح ضمن العينة المدروسة، ويعكس بيئة داخلية مشحونة على التنوع والإفصاح. أما بنك البركة- سوريا (BBS) فكان من أبرز المستفيدين من إدخال متغير GENDER، حيث ارتفع أثره من 0.009 إلى 0.013، مما يشير إلى أن التمثيل الأنثوي في هذا البنك كان له أثر إيجابي واضح في رفع مستوى الإفصاح. في المقابل، بعض البنوك ذات الأثر السلبي (مثلاً بنك بيبلوس، بنك الأردن، بنك الانتeman الأهلي) حافظت على سلبية الأثر حتى بعد إدخال GENDER، وإن كان ذلك بأثر محسن قليلاً. هذا يشير إلى أن ضعف الإفصاح في هذه البنوك يكون ناتجاً عن عوامل تنظيمية أو ثقافية أعمق من تمثيل المرأة.

هذه النتائج توضح أن إدخال التنوع في مجلس الإدارة لا يؤثر فقط على المتوسطات العامة، بل يساهم في تعديل البصمة الخاصة لكل بنك على مستوى الإفصاح. البنوك التي حسنت أثرها الثابت مع إدخال GENDER تعكس بيئة أكثر افتتاحاً على الإفصاح وتقبلاً لمبادئ الحكومة الحديثة، في حين أن البنوك التي ظل أثرها سلبياً تحتاج إلى مراجعة داخلية لسياساتها وثقافتها الإدارية. من المهم أن تقوم إدارات هذه

البنوك بإعادة تقييم آليات اتخاذ القرار وتوزيع الأدوار داخل مجالس إدارتها، خاصة في ما يتعلق بإشراك المرأة، ليس فقط كعنصر تمثيلي، بل كمكون فعال في تحسين جودة الإفصاح وحوكمة المؤسسة.

الجدول (13): اختبارات تشخيص نموذج التأثيرات الثابتة

نوع الاختبار	النموذج بدون المتغير المعدل (FEM)	القيمة الاحتمالية-(P-value)	النموذج مع المتغير المعدل (FEM+GENDER)	التفسير	القيمة الاحتمالية-(P-value)	التفسير
Jarque-Bera Test	JB = 1.922	0.382	JB = 1.117	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	—	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
Durbin-Watson Test	DW = 2.021	—	DW = 2.032	لا يوجد ارتباط ذاتي	—	لا يوجد ارتباط ذاتي
Breusch-Pagan Test	$\chi^2 = 1.873$	0.171	$\chi^2 = 2.104$	لا يوجد تباين غير متجانس للبواقي	0.147	لا يوجد تباين غير متجانس للبواقي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

تعرض نتائج الجدول (13) اختبارات التشخيص الأساسية لنموذج التأثيرات الثابتة، الأول بدون المتغير المعدل (FEM) والثاني بعد إدخال متغير النوع في مجلس الإدارة ممثلاً بالتمثيل الأنثوي (FEM+GENDER)، بهدف التأكيد من صحة النموذج إحصائياً وسلامة فرضيه.

أولاً - اختبار Jarque-Bera لاعتدالية التوزيع: بلغت قيمة الاختبار 1.922 في النموذج الأول و 1.117 في النموذج الثاني، مع قيم احتمالية 0.382 و 0.571 على التوالي، وكلاهما أكبر من 0.05. هذا يشير إلى أن البواقي في كلا النماذجين تتبع التوزيع الطبيعي، ما يعزز صحة التقديرات، ويضمن أن نتائج اختبار الفرضيات المعتمدة على التوزيع الطبيعي قابلة للاعتماد.

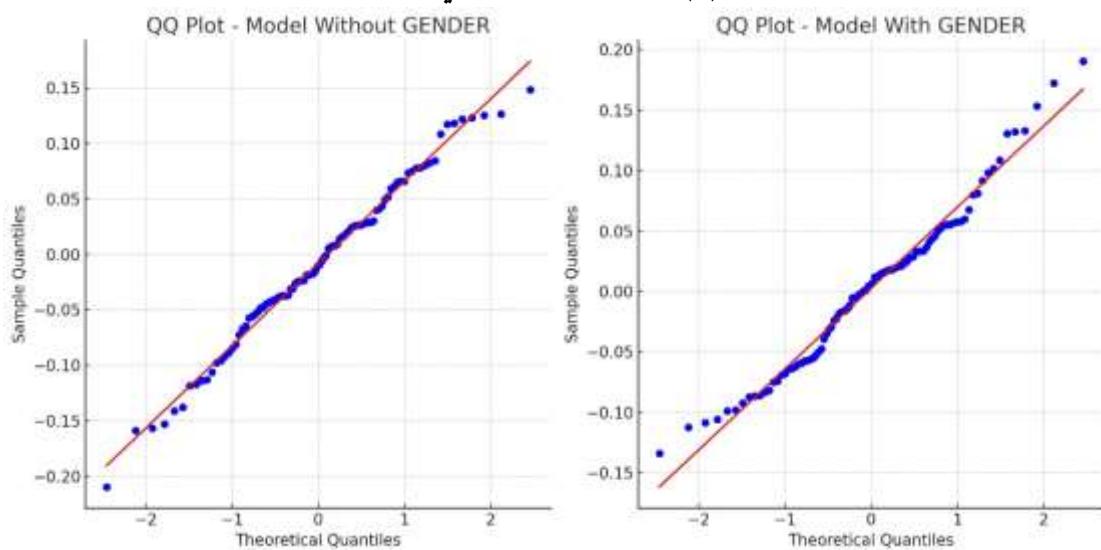
ثانياً - اختبار Durbin-Watson لوجود الارتباط الذاتي: سجلت القيم 2.021 للنموذج الأول و 2.032 للنموذج الثاني، وهي قريبة من القيمة المثالية (2). هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، ما يؤكد أن المشاهدات مستقلة زمنياً، وهو شرط ضروري لصحة نموذج البانل.

ثالثاً - اختبار Breusch-Pagan لتبين الباقي (Heteroskedasticity): بلغت قيمة الاختبار χ^2

في النموذج الأول، و($P = 0.147$) في النموذج الثاني. كلا القيمتين الاحتماليتين أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود تباين غير متجانس للباقي. هذا يؤكد أن الفرضية الأساسية بتساوي التباين عبر المقاطع العرضية قائمة، مما يدعم مصداقية تقديرات الانحدار.

تشير هذه النتائج إلى أن النموذجين مستوفيان لشروط الاقتصاد القياسي من حيث الاعتدال، الاستقلال، وثبات التباين، وهو ما يضمن أن العلاقة بين الإفصاح الاختياري وخصائص المنشأة (مع أو بدون التتوّع في مجلس الإدارة) تم تقديرها بشكل دقيق وموثوق. كما تعزز هذه النتائج القناعة بأن إدخال متغير التتوّع في مجلس الإدارة لم يسبب أي تشويه أو خلل في النموذج، بل ساهم بتحسين تفسير الظاهرة دون التأثير على الاتساق الإحصائي للنموذج.

الشكل (2): مخططات QQ لبواقي النموذجين



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

تعرض الصورة مخططات QQ (Quantile-Quantile) لمقارنة التوزيع النظري مع التوزيع الفعلي لبواقي نموذج التأثيرات الثابتة، في حالتين:

- اليسار: النموذج بدون متغير النوع في مجلس الإدارة (Without GENDER)
- اليمين: النموذج مع متغير النوع في مجلس الإدارة (With GENDER)

في كلا المخططين، تنتظم النقاط الزرقاء بشكل جيد على امتداد الخط الأحمر (خط التوزيع الطبيعي)، مما يشير إلى أن البوافي تبع تقربياً التوزيع الطبيعي. في النموذج الثاني (مع GENDER)، تُظهر النقاط انتظاماً لكنه أقل بقليل حول الخط المستقيم، خاصة في المنتصف، مع تباعد أقل في الأطراف مقارنة بالنموذج الأول. يعزز المخططان نتائج اختبار Jarque-Bera، التي أشارت إلى أن البوافي تبع التوزيع الطبيعي في كلا النموذجين، ما يدل على أن إدراج GENDER لم يؤثر على التفسير الإحصائي ولم يعزز خصائص النموذج من حيث استقرار البوافي بل كانت النتائج مقاربة. هذا التوافق مع التوزيع الطبيعي يُعد مؤشراً مهماً على موثوقية التقديرات، ويدعم اعتماد النتائج المستخلصة من النموذج الثاني في تفسير العلاقة بين خصائص المنشأة والإفصاح الاختياري، مع التأكيد على عدم وجود دور مؤثر للتنوع بين الجنسين كمكون فاعل في تحسين جودة النماذج التفسيرية في بيئة الحكومة المؤسسية.

النتائج التوصيات

1. النتائج:

1. أثبت نموذج التأثيرات الثابتة أن عمر البنك له تأثير إيجابي ومحض على الإفصاح اختياري، مما يعني أن كل سنة إضافية في عمر البنك ترفع مستوى الإفصاح. هذا يعكس من الناحية الإدارية أن البنوك الأقدم أكثر التزاماً بالإفصاح، نتيجة لترامك الخبرة وتعاظم الحاجة لحفظ السمعة المؤسسية. كما أن البنوك الأقدم غالباً ما تكون أكثر عرضة للتدقيق من الجهات الرقابية أو السوقية، ما يدفعها لتبني ممارسات إفصاح أكثر انضباطاً.

2. كشف النموذج أن حجم البنك يؤثر إيجابياً ومحض على الإفصاح، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن البنوك الأكبر حجماً تميل إلى الإفصاح بشكل أوسع، نظراً لكونها أكثر تعرضاً للرقابة من أصحاب المصلحة، مثل المستثمرين والمودعين والهيئات التنظيمية. حيث يعكس ذلك بشكل إداري وعي هذه البنوك بأهمية إدارة السمعة والامتثال من خلال الإفصاح، فضلاً عن امتلاكها موارد بشرية وتقنية تمكنها من إعداد تقارير إفصاح عالية الجودة مقارنة بالبنوك الصغيرة.

3. تبين أن نوع البنك رغم قيمة معامل الانحدار السالبة إلا أنه لم يسجل أي تأثير ذو دلالة معنوية إحصائية، هذا يعني أنه لا يوجد أي تأثير بنوع البنك (إسلامي أو تقليدي) على مستوى الإفصاح اختياري.

4. لم تسجل التفاعلات للمتغير المعدل (التنوع في مجلس الإدارة) أي نتائج دالة إحصائية، لكن بقي عمر وحجم البنك تأثيراً موجباً ومحضاً على الإفصاح، كما بقي نوع البنك غير معنوي ولا يحمل أي دلالة إحصائية.

2. التوصيات:

- ✓ يوصى بأن تعتمد البنوك السورية الخاصة سياسة إفصاح اختياري موحدة على مستوى القطاع، تُبني على دليل إفصاح قياسي يصدر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية، ويحتوي على الحد الأدنى من البنود التي ينبغي الإفصاح عنها سنويًا. يمكن تفزيذ ذلك من خلال إصدار تعليمات ملزمة من الهيئة، وتدريب موظفي الإفصاح وال العلاقات العامة على تطبيقه بالتعاون مع جمعيات مهنية بنكية.
- ✓ ينبغي تعزيز نقل المعرفة التنظيمية من البنوك الأقدم إلى الأحدث في مجال الإفصاح، عبر ورش عمل مشتركة وتبادل تقارير الإفصاح الناجحة. يمكن تفزيذ ذلك من خلال إقامة منتديات داخلية ينظمها بنك سوريا المركزي تجمع بين إدارات الامتثال في البنوك ذات الخبرة والبنوك الناشئة لتوحيد الرؤى وتبادل الممارسات الفضلى.
- ✓ يجب أن تعمل البنوك الصغيرة على تطوير قدراتها التقنية والبشرية في مجال الإفصاح، من خلال استحداث وحدة مستقلة للإفصاح ضمن الهيكل التنظيمي تتبع مباشرة للإدارة العليا. وللتفيذ، يمكن إشراك تلك البنوك في برامج تمويل وتدريب ممولة من منظمات دولية مثل IFC لتطوير نظم التقارير والإفصاح.
- ✓ على البنوك الخاصة التقليدية والإسلامية مراجعة سياساتها في الإفصاح لتحديد أماكن الفجوات، والعمل على سدّها من خلال اعتماد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) للإفصاح في تقارير الأداء. يمكن التنفيذ بإشراف مشترك من هيئة الأسواق المالية بالتنسيق مع وحدات الحكومة في هذه البنوك.
- ✓ يوصى بأن تلزم البنوك الخاصة بزيادة نسبة التمثيل الأنثوي في مجالس إدارتها إلى نسبة لا تقل عن 20% خلال 5 سنوات، عبر اعتماد "نظام الكوتا الإدارية المؤقتة". وينفذ ذلك بإدراج بند تشريعي ضمن تعليمات الحكومة الصادرة عن الهيئة، مع مراقبة دورية لنسبة المشاركة وتوفير حواجز للبنوك الملزمة، بحيث لا يكون مجرد تمثيل شكلي.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية:

المجلات العلمية:

1. الجبلي، وليد، (2023)، "أثر الإفصاح الاختياري على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص الشركة وانعكاسه على تخفيض تكاليف الوكالة: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، (27) 2، ص ص 1445-1564.
2. الخيال، توفيق عبد المحسن، (2009)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي (دراسة ميدانية)"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 3، ص ص 105-156.
3. دحدوح، حسين وحمادة، رشا، (2014)، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، (2) 30، ص ص 187-219.
4. رزق، علاء، (2024)، "أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحث المالي والتجاري*، (25) 1، ص ص 56-107.
5. السهلي، محمد بن سلطان القباني، (2011)، "مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية"، *مجلة البحث المحاسبي*، 10 (2)، السعودية، ص ص 10-42.
6. السمادوني، حمادة، (2020)، "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية مع دراسة تطبيقية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، 9، ص ص 774-813.

7. الطحان، إبراهيم، (2025)، "أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، مصر، 11 (19)، ص ص 2148-2201.
8. طه، دينا، (2019)، "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت: مع دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 2، ص ص 134-157.
9. عبد الجليل، فيصل، و فنير، عماد، والفرجاني، إبراهيم، (2024)، "مؤشر محاسبي مقترن للإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية للحد من عدم تمايز المعلومات بالتطبيق على المصادر الليبية- دراسة اختبارية"، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، ليبيا، 7 (1)، ص ص 228-253.
10. عبد الكريم، عارف، (2003)، "الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في الهيئة المصرية"، *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، 1، مصر، ص ص 248-316.
11. مسفر، سالم ومحمد، صالح وآدم، عاطف، (2023)، "أثر الإفصاح الاختياري على تكاليف الوكالة"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، 15 (9)، ص ص 268-292.
12. منشد، رسل وعباس، سجاد، (2024)، "تأثير الإفصاح المحاسبي الاختياري في الأنشطة البيئية لتعزيز الأداء المستدام"، *مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية*، 51 (16)، ص ص 585-607.
13. موسى، الطيب، (2025)، "دور محاسبة المسئولية الاجتماعية في العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، مصر، ص ص 873-905.
14. تقرير حوكمة الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، 2024، "هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية"، متوافر على: <http://scfms.sy/>

مراجع أخرى:

ب. المراجع الأجنبية:

Foreign References:

• Books:

1. Blau, P.M. (1977), **"Inequality and Heterogeneity: A Primitive Theory of Social Structure"**, 7, Free Press, New York, NY.
2. Deegan, C., (2000), **"Financial accounting theory"**, McGraw-Hill Book Company , Sydney, Australia.
3. Kostyuk, A., Stiglbauer, M., & Govorun, D., (2016), **"The Theory and Practice of Directors' Remuneration: New Challenges and Opportunities"**, Emerald group publishing limited, 1st edition, United Kingdom.

• Periodicals:

4. Abdulrahman, O., Abdul-Hamid, F., & Abdul Rashid, M.,(2012), "Determinants of Intellectual Capital Reporting Evidence from Annual of Malaysian Listed Companies', *Journal of Accounting in Emerging Economies*. 2 (2), PP. 119-139.
5. Abdul Rashid, A., Ibrahim, M., Othman, R., & See, K., (2012), "IC Disclosure in IPO Prospectuses: Evidence from Malaysia", *Journal of Intellectual Capital*, 131, PP. 57-80.
6. Abdur Rouf, M., (2017), "Firm-specific characteristics, corporate governance and voluntary disclosure in annual reports of listed companies in Bangladesh", *Int. J. Managerial and Financial Accounting*, 9, (3), PP. 263-282.
7. Abu Alia, M. J., & Mardawi, Z. M. (2021). "The Impact of Ownership Structure and Board Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosed by Palestinian Companies", *Jordan Journal of Business Administration*, 17 (2), PP. 254-277.
8. Abu Haija , A., & Alrabba, H., (2017) , "Relationship between ownership structure and financial performance", *Corporate Ownership & Control* , 14 (3-2) , PP. 393-398.
9. Abul Hassan, A., & Chachi, A., (2007), "Corporate Governance of the Islamic Financial Services Industry in Brunei Darussalam", *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, PP. 39-59.
10. Adams, R., Akyol, A., & Verwijmeren, P., (2018), "Director Skill sets", *Journal of Financial Economics*, 130 (3), PP. 641-662.
11. Adams, R., De haan, J., Terjesen, S. & van Ees, H., (2015), "Board diversity: moving the field forward", *Corporate Governance: An International Review*, 23 (2), PP. 77-82.

12. Adams, R., & Ferreira, D., (2009), "Women in the boardroom and their impact on governance and performance", *Journal of Financial Economics*, 94 (2), PP. 291-309.
13. Aggarwal, R., Jindal, V. & Seth, R. (2019), "Board diversity and firm performance: the role of business group affiliation", *International Business Review*, 28 (6), p. 101600, DOI: 10.1016/j.ibusrev, PP. 1-55.
14. Al-dhamari, R., & Ku Ismail, K., & Al-Gamrh, B., (2016), "Board diversity and corporate payout policy: Do free cash flow and ownership concentration matter?", *Corporate Ownership and Control*, 14, PP. 375–376, doi: [10.22495/cocv14i1c2p9](https://doi.org/10.22495/cocv14i1c2p9).
15. Alfraih, M., Almutawa, A., (2017). Voluntary disclosure and corporate governance: empirical evidence from Kuwait, *International Journal of Law and Management*, 59 (2), 217-236. <https://doi.org/10.1108/IJLMA-10-2015-0052>.
16. Aljifri, Kh., (2008), "Annual Report Disclosure in a Developing Country: The Case of the UAE", *Advances in Accounting*, 24 (1), PP. 93-100.
17. Alon, A., (2014), "Early Adoption of IFRS as a Strategic Response to Transnational and Local Influences", *The International Journal of Accounting*, 7 (3), PP. 1-43.
18. Al-Musali, M.A.K.M. & Ismail, K.N.I.K. (2015), "Board diversity and intellectual Capital performance: the moderating role of the effectiveness of board meetings", *Accounting Research Journal*, 28 (3), PP. 268-283.
19. Alrazeen, A., (2007), "An Empirical Investigation of the Quality of the Annual Corporate Disclosure of Saudi Arabian Corporations", *The Arab Journal of Accounting*, 10 (1), PP. 71-110.
20. Al-Shammari, B., (2008), "Voluntary Disclosure in Kuwait Corporate Annual Reports", *Review of Business Research*, 8 (1), PP. 62-81.
21. Ameer, R., Ramli, F., & Zakaria, H., (2010), "A new perspective on board composition and firm performance in an emerging market", *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 10 (5), PP. 647-661.
22. Arabsalehi, M., & Velashani, M., (2009), "Financial Reporting Gap in Developing Countries: The Case Study of Iran", *Middle Eastern Finance and Economics*, 3, PP. 77-88.
23. Arayssi, M. & Jizi, M.I. (2018), "Does corporate governance spillover firm performance? A study of valuation of MENA companies", *Social Responsibility Journal*, (15) 5, PP. 597-620.
24. Arcay, M., & Vázquez, M., (2005), "Corporate Characteristics, Governance Rules and the Extent of Voluntary Disclosure in Spain", *Advances in Accounting*, 21, PP. 299-331.
25. Archambault, J., & Archambault, M., (2003), "A Multinational Test of Determinants of Corporate Disclosure", *The International Journal of Accounting*, 38 (2), PP. 173-194.

26. Aribi, Z.A., Alqatamin, R.M. & Arun, T. (2018), "Gender diversity on boards and forwardlooking information disclosure: evidence from Jordan", *Journal of Accounting in Emerging Economie*. PP. 1-19. DOI:[10.1108/JAEE-05-2016-0039](https://doi.org/10.1108/JAEE-05-2016-0039)
27. Armitage, S., & Marston C., (2008), "Corporate Disclosure, Cost of Capital and Reputation: Evidence from Finance Directors", *The British Accounting Review*, 40 (4), PP. 314-336.
28. Assidi, S. (2020). "The effect of voluntary disclosures and corporate governance on firm value: a study of listed firms in France", *International Journal of Disclosure and Governance*, 17 (2), PP. 168-179.
29. Baalouch, F., Ayadi, S.D. & Hussainey, K. (2019), "A study of the determinants of environmental disclosure quality: evidence from french listed companies", *Journal of Management and Governance*, 23 (4).
30. Badura, K.L., Grijalva, E., Newman, D.A., Yan, T.T. & Jeon, G. (2018), "Gender and leadership emergence: a meta-analysis and explanatory model", *Personnel Psychology*, 71 (3), PP. 335-367.
31. Baker, H.K., Pandey, N., Kumar, S. & Haldar, A. (2020), "A bibliometric analysis of board diversity: current status, development, and future research directions", *Journal of Business Research*, 108, PP. 232-246.
32. Barako, D., (2007), "Determinants of Voluntary Disclosures in Kenyan Companies Annual Reports", *African Journal of Business Management*, PP. 13-28.
33. Bear, S., Rahman, N., & Post, C. (2010). "The impact of board diversity and gender composition on corporate social responsibility and firm reputation", *Journal of business ethics*, 97, PP. 207-221.
34. Ben Ali, C., & Latrous, I., (2009), "Disclosure Quality and Corporate Governance in a Context of Controlling Vs Minority Shareholder Agency Conflict", *International Accounting Ejournal*, 1, PP. 1- 33.
35. Ben-Amar, W., Chang, M. & McIlkenny, P. (2017), "Board gender diversity and corporate response to sustainability initiatives: evidence from the carbon disclosure project", *Journal of Business Ethics*, 142 (2), PP. 369-383.
36. Bertomeu, J., Cheynel, E., (2013), "Toward a Positive Theory of Disclosure Regulation: in Search of Institutional Foundations", *The Accounting Review*, 88 (3), PP. 789–824.
37. Beyer, A., Cohen, D. A., Nelson, L., & Tan, C. (2010), "The information content of annual earnings announcements: An examination of the role of analyst following and institutional ownership", *Journal of Accounting and Economics*, 49 (3), PP. 296-317.

38. Birjandi, H., & Hakemi, B., (2015), "The Study Effect Agency Theory and Signaling Theory on the Level of Voluntary Disclosure of Listed Companies in Tehran Stock Exchange", *Research Journal of Finance and Accounting*, 6 (1), PP. 174-183.
39. Boateng, R., Tawiah, V. & Tackie, G. (2022), "Corporate governance and voluntary disclosures in annual reports: a post-International Financial Reporting Standard adoption evidence from an emerging capital market", *International Journal of Accounting & Information Management*, 30 (2), PP. 252-276. <https://doi.org/10.1108/IJAIM-10-2021-0220>.
40. Boesso, G., & Kumar, K., (2007), "Drivers of Corporate Voluntary Disclosure: A Framework and Empirical Evidence from Italy and the United States", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 20 (2), PP. 269-296.
41. Bontis, N., (2003), "Intellectual Capital Disclosure in Canadian Corporations", *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, 7 (1), PP.9-20.
42. Borghans, L., Heckman, J.J., Golsteijn, B.H. & Meijers, H. (2009), "Gender differences in risk aversion and ambiguity aversion", *Journal of the European Economic Association*, 7 (2/3), PP. 649-658.
43. Bosah, V., & Shiyanbola, A., & Adeoye, E., & Bankole, O., & Adesanya, R., (2024). "Governance and 'risk and opportunity' disclosures and firms' value of quoted consumer goods companies in Nigeria: An integrated reporting outlook", *Adeleke University Journal of Business and Social Sciences*, 4 (1). Available at SSRN:<https://ssrn.com/abstract=4967177> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4967177>
44. Boulouta, I. (2013), "Hidden connections: the link between board gender diversity and corporate social performance", *Journal of Business Ethics*, 113 (2), PP. 185-197.
45. Broberg, P., Tagesson, T., & Collin, S., (2010), "What Explain Variation in Voluntary Disclosure? A Study of the Annual Reports of Corporation Listed on the Stockholm Stock Exchange", *Journal of Management and Governance*, 14 (4), PP. 351-377.
46. Bruggen, A., Vergauwen, P. & Dao, M. (2009), "Determinants of Intellectual Capital Disclosure: Evidence from Australia", *Journal of Intellectual Capital*, 47 (2), PP. 233-245.
47. Bushman, R. M & Smith, A. J. (2001), "Financial accounting information and corporate governance", *Journal of Accounting and Economics*, 32, PP. 237-333.
48. Bushee, B. J., & Miller, G. S. (2012), "Investor relations, disclosure, and the cost of equity capital", *Journal of Accounting Research*, 50 (1), PP. 1-33.
49. Cahaya, F., & Yoga, G., (2020), "Corporate governance and voluntary disclosures: a story about corporate transparency from Indonesia", *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 13 (3), PP. 269-278.

50. Camfferman, K., & Cooke, T., (2002), "An Analysis of Disclosure in the Annual Reports of U.K. and Dutch Companies", *Journal of International Accounting Research*, 1 (1), PP. 3-30.
51. Castellano. J., (2002), "Resorting Public Confidence", *Journal of Accountancy*, 193 (4), PP. 37-39.
52. Castelo D., & Nossa V., & Costa F., & Danilo S., (2021), "Voluntary Disclosure of Integrated Reporting and cost of Capital in Brazil: An Alternative Explanation", *New Challenges in Accounting and Finance (NCAF)*, 6, PP. 1 – 15. Available at: <https://doi.org/10.32038/NCAF.2021.06.01>.
53. Chang, Y.K., Oh, W.Y., Park, J.H. & Jang, M.G. (2017), "Exploring the relationship between board characteristics and CSR: empirical evidence from korea", *Journal of Business Ethics*, 140 (2), PP. 225-242.
54. Chau, G. & Gray, S., (2010), "Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence from Hong Kong", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 19 (2), PP. 93-109.
55. Chen, H., Chen, J. J & .Cheng, F. (2011), "The determinants of voluntary disclosure in China", *Journal of International Financial Management & Accounting*, 1 (1), PP.22-37.
56. Chen, L., Gramlich, J. & Houser, K., (2019), "The effects of board gender diversity on a firm's risk strategies", *Accounting & Finance*, 59 (2), PP. 991-1031.
57. Cheng, E., & Courtenay, S., (2006), "Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure", *The International Journal of Accounting*, 41 (3), PP. 262-289.
58. Cheynel, E., & Levine, C., (2020), "Public Disclosure and Information Asymmetry: A Theory of the Mosaic", *The Account Review*, 95, (1), PP. 215-225
59. Cho, C., & Patten, D., (2007), "The role of environmental disclosures as tools of legitimacy: a research note", *Accounting, Organizations and Society*, 32 (7/8), PP. 639-647.
60. Choi, B., Lee, D., & Psaros, J., (2013), "An Analysis of Australian Company Carbon Emission Disclosures", *Pacific Accounting Review*, 25 (1), PP. 58-79.
61. Collett, P., & Hrasky, S., (2005), "Voluntary Disclosure of Corporate Governance Practices by Listed Australian Companies", *Journal of Corporate Governance*, 13 (2), PP. 188-196.
62. Cook, A. & Glass, C. (2015), "Diversity begets diversity? The effects of board composition on the appointment and success of women CEOs", *Social Science Research*, 53, PP. 137-147.
63. Cucari, N., Esposito de Falco, S., & Orlando, B., (2018), Diversity of board of directors and environmental social governance: Evidence from Italian listed companies, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 25 (3), PP. 250-266.

64. Dahawy, Kh., (2009), "Company Characteristics and Disclosure Level: The Case of Egypt", *International Research Journal of Finance and Economics*, 34, PP. 194-208.
65. Di Vito, J., & Trottier, K. (2022). "A literature review on corporate governance mechanisms: past, present, and future", *Accounting Perspectives*, 21 (2), PP. 207-235.
66. Dixon, R., Guariglia, A., & Vijayakumaran, R., (2015), "Managerial ownership, corporate governance and firms' exporting decisions: Evidence from Chinese listed companies", *The European Journal of Finance*, (ahead-of-print), PP. 1-39.
67. Donnelly, R., & Mulcahy, M., (2008), "Board Structure, Ownership, and Voluntary Disclosure in Ireland. Corporate Governance", *An International Review*, 16 (5), PP. 416-429.
68. Dranseika, V., Piasecki, J., & Waligora, M., (2017), "Relevant Information and Informed Consent in Research: In Defense of the Subjective Standard of Disclosure", *Science and Engineering Ethics*, 23 (1), PP. 215-225.
69. Dwekat, A., Meqbel, R., Seguí-Mas, E., & Tormo-Carbó, G. (2022). The role of the audit committee in enhancing the credibility of CSR disclosure: Evidence from STOXX Europe 600 members. *Business Ethics, the Environment & Responsibility*, 31 (3), PP. 718-740.
70. Dwekat, A., Seguí-Mas, E., & Tormo-Carbó, G., (2020), "The effect of the board on corporate social responsibility: bibliometric and social network analysis", *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 33 (1), PP. 3580-3603.
71. Dye, R. A. (2001). An evaluation of "essays on disclosure" and the disclosure literature, *Journal of Accounting and Economics*, 32 (3) , PP.201-181 .
72. Eagly, A., (2007), "Female leadership advantage and disadvantage: resolving the contradictions", *Psychology of Women Quarterly*, 31 (1), PP. 1-12.
73. Eagly, A., Johannesen-Schmidt, M., & Van Engen, M., (2003), "Transformational, transactional, and laissez-faire leadership styles: a meta-analysis comparing women and men", *Psychological Bulletin*, 129 (4), p. 568-590.
74. Efobi, U., & Bwala, A., (2013), "Voluntary Information Disclosure Practice of Listed Companies in Nigeria", *Journal of Accounting & Finance*, 2 (1), PP. 13-30.
75. El-Gazzar, S. M & Pastore, S. (2020), "Corporate social responsibility disclosure and firm performance: Evidence from the UK" *Journal of Business Ethics*, 161 (3), PP. 545-527.
76. El madbouly, D., (2022), "Factros affecting the Sustainable Growth Rate and its impact on Firm Value: Empirical Evidence from the Egyptian Stoch Exchange", *Journal of Accounting and Auditing of AARU*, 11(1), PP. 1-40.
77. Elfeky, M., (2017), "The Extent of Voluntary Disclosure and Its Determinants in Emerging Markets: Evidence from Egypt", *The Journal of Finance and Data Science*, 3 (1), PP. 45-59.

78. Elfeky, M., (2017). The impact of corporate governance on voluntary disclosure in emerging markets: *The case of Egypt. Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, PP .25-41.
79. Elmagrhi, M.H., Ntim, C.G. & Wang, Y. (2016), "Antecedents of voluntary corporate governance disclosure: a post-2007/08 financial crisis evidence from the influential UK combined code", *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 16 (3), PP. 507-538.
80. Eng, L., & Mak, T., (2003), "Corporate Governance and Voluntary Disclosure", *Journal of Accounting and Public Policy*, 22, PP. 325–345.
81. Este' lyi, K.S. & Nisar, T.M. (2016), "Diverse boards: why do firms get foreign nationals on their boards?", *Journal of Corporate Finance*, 39, PP. 174-192.
82. E-Vahdati, S., Zulkifli, N., & Zakaria, Z., (2018), "A moderated mediation model for board diversity and corporate performance in ASEAN countries", *Sustainability*, 10 (2), <https://doi.org/10.3390/su10020556>.
83. Fennema, M., & Koonce, L., (2011), "Mental accounting in financial reporting and voluntary disclosure", *Journal of Accounting Literature*, 29, PP. 1-29.
84. Ferna'ndez, -Gago, R., Cabeza, -Garcia, L. & Nieto, M. (2018), "Independent directors' background and CSR disclosure", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 25 (5), PP. 991-1001.
85. Fisher, P.J. & Yao, R. (2017), "Gender differences in financial risk tolerance", *Journal of Economic Psychology*, 61, PP. 191-202.
86. Francis, J., Khurana, I., & Pereira, R. (2005), "The role of firm size and growth opportunities in explaining analysts' forecasts accuracy", *Journal of Business Finance & Accounting*, 32 (4), PP. 589-613.
87. Gallego-Alvarez, I., & Pucheta-Martinez, M., (2020), "Corporate social responsibility reporting and corporate governance mechanisms: an international outlook from emerging countries", *Business Strategy & Development*, 3 (1), PP. 77-97.
88. Gao, P., (2010), "Disclosure Quality, Cost of Capital, and Investor Welfare", *The Accounting Review*, 85 (1), PP. 1-29.
89. García-Sánchez I.,& Noguera-Gámez L., (2017), "Integrated Information and the Cost of Capital", *International Business Review*, 26 (5), PP. 959-975. Available at: <http://dx.doi.org/10.1016/j.ibusrev.2017.03.004>.
90. Giannarakis, G., Andronikidis, A., & Sariannidis, N. (2019), "Determinants of environmental disclosure: investigating new and conventional corporate governance characteristics", *Annals of Operations Research, Springer*, 294 (1), PP. 87-105, doi: 10.1007/s10479-019-03323-x.

91. Gordini, N. & Rancati, E. (2017), "Gender diversity in the Italian boardroom and firm financial performance", *Management Research Review*, 40 (1), PP. 75-94.
92. Grassa, R., Moumen, N., & Hussainey, K., (2021), "What drives risk disclosure in Islamic and conventional banks? An international comparison", *International journal of finance & economics*, 26 (4), PP. 6338-6361, <https://doi.org/10.1002/ijfe.2122>
93. Gul, F., & Leung, S., (2004), "Board leadership, outside directors' expertise and voluntary corporate disclosures" *Journal of Accounting and Public Policy*, 23 (5), PP. 351-379.
94. Gul, F., Srinidhi, B. and Ng, A., (2011), "Does board gender diversity improve the informativeness of stock prices?", *Journal of Accounting and Economics*, 51 (3), PP. 314-338.
95. Gunn, A., Koch, D.J. & Weyzig, F., (2020). A methodology to measure the quality of tax avoidance case studies: Findings from the Netherlands. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Elsevier, 39, DOI: 10.1016/j.intaccaudtax.2020.100318
96. Gupta, V.K., Mortal, S., Chakrabarty, B., Guo, X. & Turban, D.B. (2019), "CFO gender and financial statement irregularities", *Academy of Management Journal*.
97. Haji A., & Ghazali N., (2013) "A Longitudinal Examination of Intellectual Capital Disclosures And Corporate Governance Attributes in Malaysia", *Asian Review of Accounting*, 21 (1), PP. 27-52.
98. Handajani, L., Subroto, B., Sutrisno, T. & Saraswati E. (2014). "Does Board Diversity Matter on Corporate Social Disclosure? An Indonesian Evidence", *Journal of Economics and Sustainable Development*, 5 (9), 170-222.
99. Harjoto, M.A., Laksmana, I. & Lee, R. (2015), "The impact of demographic characteristics of CEOs and directors on audit fees and audit delay", *Managerial Auditing Journal*, 30 (8/9), PP. 963-997.
100. Harjoto, M.A. & Rossi, F. (2019), "Religiosity, female directors, and corporate social responsibility for Italian listed companies", *Journal of Business Research*, 95, PP. 338-346.
101. Harrison, D., & Klein, K., (2007), "What's the difference? Diversity constructs as separation, variety, or disparity in organizations", *Academy of Management Review*, 32 (4), PP. 1199-1228.
102. Hasan, M. M., & A.Habib.2020. Readability of narrative disclosures, and corporate liquidity and payout policies. *International Review of Financial Analysis*, 68, PP. 1-15.
103. Hassan, M., Abbas, A., & Garas, S., (2019), Readability, governance and performance: a test of the obfuscation hypothesis in Qatari listed firms, Corporate governance: *The International Journal of Business in Society*. 19 (2), PP. 270-298.

104. Hassan, R., & Marimuth, M., Tariq, E., Aqeel, R., (2017), "Ethnic and Gender Diversity in Top Level Management and Firm Performance": *Shareholder's Perspectives*. *J. Int. Womens. Stud*, 18, (4), PP. 1-12.
105. He, J.; Plumlee, & M., Wen, (2019), "Voluntary Disclosure, Mandatory Disclosure and the Cost of Capital", *JBFA journal*, 46, PP. 307–335. <http://doi.org/10.1111/jbfa.12368>
106. Healy, M., & Palepu, G., (2001), "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature", *Journal of Accounting and Economics*, 31, PP. 405–440.
107. Herath, S. & S. Altamimi (2017). "Corporate governance and voluntary disclosure: A Literature Review." *American International Journal of Humanities and Social Science* , 3 (4), PP. 34-45.
108. Hidalgo, R., Garcia, M., & Martinez, I. (2011), "Corporate Governance and Intellectual Capital Disclosure", *Journal of Business Ethics*, 100 (3), PP. 483-495.
109. Hillman, A., & Dalziel, T., (2003), "Boards of directors and firm performance: integrating agency and resource dependence perspectives", *Academy of Management Review*, 28 (3), PP. 383-396.
110. Hoang, T., Abeysekera, I., & Ma, S., (2017), "Board diversity and corporate social disclosure: evidence from Vietnam", *Journal of Business Ethics*, 151 (3), PP. 833-852.
111. Ho, S., & Wong, K., (2001), "A Study of the Relationship between Corporate Governance Structures and the Extent of Voluntary Disclosure", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 10 (2), Summer, PP. 139-157.
112. Hoobler, J.M., Masterson, C.R., Nkomo, S.M. & Michel, E.J. (2018), "The business case for women leaders: meta-analysis, research critique, and path forward", *Journal of Management*, 44 (6), PP. 2473-2499.
113. Hossain, M., (2008), "The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India", *European Journal of Scientific Research*, 23 (4), PP. 659-680.
114. Hossain, M., & Hammami, H., (2009), "Voluntary Disclosure in the Annual Reports of an Emerging Country: The Case of Qatar", *Advances in Accounting*, 25 (2), PP. 255–265.
115. Hossain, M., & Reaz, M., (2007). "The Determinants and Characteristics of Voluntary Disclosure by Indian Banking Companies", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 14 (5), PP. 274-288.
116. Hsu, W.T., Chen, H.L. & Cheng, C.Y. (2013), "Internationalization and firm performance of SMEs: the moderating effects of CEO attributes", *Journal of World Business*, 48(1), PP. 1-12.

117. Huafang, X. & Jianguo, Y., (2007), "Ownership Structure, Board Composition and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Listed Companies in China", *Managerial Auditing Journal*, 22 (6), PP. 604-619.
118. Huang, J. & Kisgen, D.J. (2013), "Gender and corporate finance: are male executives overconfident relative to female executives?", *Journal of Financial Economics*, 108 (3), PP. 822-839.
119. Ibrahim, A. & Hanefah, M., (2016), "Board Diversity and Corporate Social Responsibility in Jordan", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 14 (2), PP. 279-298.
120. Ibrahim, K., (2014), "Firm Characteristic and Voluntary Segment Disclosure among the Largest Firms in Nigeria", *International Journal of Trada, Economics and Finance*, 5 (4), PP. 327-331.
121. Indra, A., (2012), "Role of Remuneration Committee in Narrative Human Capital Disclosure", *Accounting Finance*, PP. 52: 1-23.
122. Issa, A. & Fang, H.X. (2019), "The impact of board gender diversity on corporate social responsibility in the Arab Gulf states", *Gender in Management: An International Journal*, 34 (7), PP. 577-605.
123. Issa A., Sahyouni, A., & Mateev M., (2024), "A path to success: educational board diversity and its influence on MENA banks' efficiency and stability", *corporate governance*, PP 1-31.
124. Issa, A., & Zaid, M., & Hanaysha, J., & Gull, A. (2021). An examination of board diversity and corporate social responsibility disclosure: evidence from banking sector in the Arabian Gulf countries, *International Journal of Accounting and Information Management*, DOI: 10.1108/IJAIM-07-2021-0137.
125. Jaffar, R., Jamaludin, S., & Abdul Rahman, M., (2007), "Determinant Factors Affecting Quality of Reporting in Annual Report of Malaysian Companies", *Malaysian Accounting Review*, 6 (2), PP. 19-42.
126. Jeong, S.H. & Harrison, D.A. (2017), "Glass breaking, strategy making, and value creating: metaanalytic outcomes of women as CEOs and TMT members", *Academy of Management Journal*, 60 (4), PP. 1219-1252.
127. Jouini, F., (2013), "Corporate Governance and the Level of Financial Disclosure by Tunisian Firms", *Journal Of Business Studies Quarterly*, 4 (3), PP. 95-111.
128. Jouirou, M., & Chenguel, M., (2014), "The Determinants of Voluntary Disclosure in Tunisia: A Study of the Firms Listed in the Tunisian Stock Exchange", *Journal of Business and Management Research*, 4, PP. 86-97.

129. Kabara, A., Abdullah, D., Khatib, S., Bazhair, A., & Al Amosh, H., (2023), "Moderating Role of Governance Regulatory Compliance on Board Diversity and Voluntary Disclosure of Non-Financial Firms in a Developing Country", *Sustainability*, 15 (5), PP. 1-20, DOI:10.3390/su15054527
130. Kabara, A., Khatib, S., Bazhair, S., & Sulimany, A., (2022), "The Effect of the Board's Educational and Gender Diversity on the Firms' Performance: Evidence from Non-Financial Firms in Developing Country", *Sustainability*, 14, 11058.
131. Kabir, A., & Ikra, S., (2023), "Board gender diversity and firm performance: new evidence from cultural diversity in the boardroom", *Journal of Management & Research*, (21)1, PP 1-12.
132. Karim, K., Pinsker & R., Robin, A., (2013), Firm size and the voluntary disclosure of nonfinancial information by private versus public firm managers, *Managerial Auditing Journal*, 28 (9), DOI:10.1108/MAJ-01-2013-0800.
133. Katmon, N., Mohamad, Z., Norwani, N., & Al Farooque, O., (2019), "Comprehensive board diversity and quality of corporate social responsibility disclosure: evidence from an emerging market", *Journal of Business Ethics*, 157 (2), PP. 447-481.
134. Khatib, S., Abdullah, D., Elamer, A., & Hazaea, S., (2022), "The Development of Corporate Governance Literature in Malaysia", *A Systematic Literature Review and Research Agenda*. Corp. Gov. Int. J. Bus. Soc., 22, PP. 1026–1053.
135. Khatib, S., Abdullah, D., Elamer, A., Yahaya, I., & Owusu, A., (2021), "Global Trends in Board Diversity Research", *A Bibliometric View. Meditari Account*.
136. Khodadadi, V., Soheila, A., & Aflatoon, A., (2010) "The Effect of Corporate Governance Structure on The Extent of Voluntary Disclosure in Iran", *Business Intelligence Journal*, 3 (2), PP.152–166.
137. Knippen, J.M., Palar, J. & Gentry, R.J. (2018), "Breaking the mold: an examination of board discretion in female CEO appointments", *Journal of Business Research*, 84, PP. 11-23.
138. Kollmann, T., & Kuckertz, A. (2006). "Investor relations for start-ups: an analysis of venture capital investors' communicative needs", *International Journal of Technology Management*, 34 (1-2), PP. 47-62.
139. Kolsi, M. C. (2017). The determinants of corporate voluntary disclosure: Evidence from the Tunisian capital market. *Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 11 (4), PP. 49-69.
140. Lan, Y., Wang, L., & Zhang, X., (2013), "Determinants and Features of Voluntary Disclosure in the Chinese Stock Market ", *China Journal of Accounting Research*, 6, PP. 265-285.

141. Latridis, G., (2008), "Accounting Disclosure and Firms' Financial Attributes: Evidence from the UK Stock Market", *International Review of Financial Analysis*, 17 (2), PP. 219-241.
142. Lemaster, P. and Strough, J. (2014), "Beyond Mars and Venus: understanding gender differences in financial risk tolerance", *Journal of Economic Psychology*, 42, PP. 148-160.
143. Leventis, S., & Weetman, P., (2004), "Impression Management: Dual Language Reporting and Voluntary Disclosure", *Accounting Forum*, 28, 307-328.
144. Li, J., Pik, R., & Haniffa, R., (2008), "Intellectual Capital Disclosure and Corporate Governance Structure in UK Firms", *Accounting and Business Research*, 38 (2), PP.137-159.
145. Li, S., Zhang, Z & Gao, S. (2018). "Firm size and voluntary disclosure: Evidence from China", *Emerging Markets Finance and Trade*, 54 (14), PP.3326-3343
146. Liao, L., Luo, L. & Tang, Q. (2015), "Gender diversity, board independence, environmental committee, and greenhouse gas disclosure", *The British Accounting Review*, 47 (4), PP. 409-424.
147. Liu, M., Ma, L & Zhang, Y. (2022), "Executive compensation incentives and voluntary disclosure of forward-looking information", *Journal of Accounting and Economics*, 73.101416 (3-2), PP. 47-63.
148. Lopes, P., & Rodrigues, L., (2007), "Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange", *The International Journal of Accounting*, 42, PP. 25-56.
149. Lückerath-Rovers, M., (2013), "Women on boards and firm performance", *Journal of Management & Governance, Springer;Accademia Italiana di Economia Aziendale (AIDEA)*, 17(2), PP. 491-509.
150. Mahmood, Z., Kouser, R., Ali, W., Ahmad, Z. & Salman, T. (2018), "Does corporate governance affect sustainability disclosure? A mixed methods study", *Sustainability*, 10 (1), PP. 1-20.
151. Majeed, S., Aziz, T. & Saleem, S. (2015), "The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility (CSR) disclosure: empirical evidence from listed companies at KSE Pakistan", *International Journal of Financial Studies*, 3 (4), PP. 530-556, doi: 10.3390/ijfs3040530.
152. Marston, C., (2003), Financial Reporting on the Internet by Leading Japanese Companies, *Corporate Communications: An International Journal*, 8 (1), PP. 23-34.
153. Martínez-Ferrero, J., Vaquero-Cacho, L.A., Cuadrado-Ballesteros, B. & García-Sánchez, I.M. (2015), "El gobierno corporativo y la responsabilidad social corporativa en

- el sector bancario: el papel del consejo de administraci_on", *Investigaciones Europeas de Direcci_on y Economía de la Empresa*, 21 (3), PP. 129-138.
154. Mitton, T., (2002), "A Cross Firm Analysis of the Impact of Corporate on the East Asian Financial Crises", *Journal of Financial Economics*, 64 (2), PP. 215-241.
155. Moumen, N., Othman, H. B., & Hussainey, K. (2015). "The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets", *Research in International Business and Finance*, 34, PP. 177-204.
156. Muttakin, M.B., Khan, A. & Mihret, D.G. (2018), "The effect of board Capital and CEO power on corporate social responsibility disclosures", *Journal of Business Ethics*, 150 (1), PP. 41-56, doi: 10.1007/s10551-016-3105-y.
157. Nalikka, A., (2009), Impact of gender diversity on voluntary disclosure in annual reports, *Accounting & Taxation*, 1(1). PP. 101-113.
158. Naser, K., Al-Hussaini, A., Al-Kwari, D., & Nuseibeh, R., (2006), "Determinants of Corporate Social Disclosure in Developing Countries: the Case of Qatar", *Advances in International Accounting*, 19, PP. 1-23.
159. Ngcobo, B., & Sibanda, M., (2021), " 'Effects of integrated reporting on the cost of capital and analysts' forecasts errors: A study of Johannesburg Stock Exchange listed mining firms", *Journal of Economic and Financial Sciences*, 14 (1), PP. 675-697, Available at: <https://doi.org/10.4102/jef.v14i1.675>.
160. Nguyen, V., & Huynh, T., (2023), "Characteristics of the Board of Directors and Corporate Financial Performance Empirical Evidence", *Economies*, 11 (2), PP. 1-15. <https://doi.org/10.3390/economies11020053>.
161. Nielsen, S., & Huse, M., (2010), "The contribution of women on boards of directors: going beyond the surface", *Corporate Governance: An International Review*, 18 (2), PP. 136-148.
162. Nobanee, H., & Ellili, N., (2021), "Voluntary corporate governance disclosure and bank performance: evidence from an emerging market", *Corporate governance*, ahead of print, PP. 1-36, <https://doi.org/10.1108/CG-12-2020-0535>.
163. Ntim, C., (2015), "Board diversity and organizational valuation: unravelling the effects of ethnicity and gender", *Journal of Management and Governance*, 19, PP. 167-195.
164. Ntim, C., & Soobaroyen, T., (2013), "Black Economic Empowerment Disclosures by South African Listed Corporations: The Influence of Ownership and Board Characteristics", *Journal of Business Ethics*, 116 (1), PP. 121-138.
165. Ntim, C., & Soobaroyen, T., (2013), "Corporate governance and performance in socially responsible corporations: New empirical insights from a Neo-institutional framework", *Corporate Governance: An International Review*, 21 (5), PP. 468-494.

166. Ntim, C., Soobaroyen, T. & Broad, M., (2017), "Governance structures, voluntary disclosures and public accountability: the case of UK higher education institutions", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 30 (1), PP. 65-118.
167. Nguyen, Q., (2022), "Determinants of Bank Risk Governance Structure", *A Cross-Country Analysis*. Res. Int. Bus. Finance, 60 (1), 101575.
<https://doi.org/10.1111/jbfa.12532>
168. Nguyen, T., (2021), "Freedom of the press and corporate misconduct", *Journal of business finance & accounting*, 48 (9-10), PP. 1668-1710.
169. Oliveira, L., Rodrigues, L., & Craig, R., (2006), "Firm- Specific Determinants of Intangibles Reporting: Evidence from the Portuguese Stock Market", *Journal of Human Resource Costing and Accounting*, 10 (1), PP. 11-33.
170. Oluwagbemiga, E., (2014), "The use of voluntary disclosure in determining the quality of financial statements: Evidence from the Nigeria listed companies". *Serbian Journal of Management*, 9 (2), PP. 263-280.
171. Patten, D., (2002), "Media Exposure, Public Policy Pressure, and Environmental Disclosure: An Examination of the Impact of Tri Data Availability", *Accounting Forum*, 26 (2), PP. 152-171.
172. Peasnell, K., Pope, F., & Young, S., (2001), "The Characteristics of Firms Subject to Adverse Rulings by the Financial Reporting Review Panel", *Accounting and Business Research*, 31 (4), PP. 291-311.
173. Pechersky, A. (2016), "Diversity in board of directors: review of diversity as a factor to enhance board performance", *Studia Commercialia Bratislavensia*, 9 (33), PP. 88-101.
174. Perrault, E., (2014), "Why does board gender diversity matter and how do we get there? The role of shareholder activism in deinstitutionalizing old boys' networks", *Journal of Business Ethics*, 128 (1), doi: [10.1007/s10551-014-2092-0](https://doi.org/10.1007/s10551-014-2092-0).
175. Perryman, A.A., Fernando, G.D. & Tripathy, A. (2016), "Do gender differences persist? An examination of gender diversity on firm performance, risk, and executive compensation", *Journal of Business Research*, 69 (2), PP. 579-586.
176. Post, C., Rahman, N. & McQuillen, C., (2015), "From board composition to corporate environmental performance through sustainability-themed alliances", *Journal of Business Ethics*, 130 (2), PP. 423-435.
177. Post, C., Rahman, N. & Rubow, E. (2011), "Green governance: Boards of directors' composition and environmental corporate social responsibility", *Business and Society*, 50 (1), PP. 189-223.

178. Pradini, H., & Kiswara, E., (2013), "The Analysis of Information Content Towards Greenhouse Gas Emissions Disclosure in Indonesia's Companies", *Diponegoro Journal of Accounting*, 2 (2), PP. 1-12.
179. Prado-Lorenzo, J.M. & Garcia-Sanchez, I.M. (2010), "The role of the board of directors in disseminating relevant information on greenhouse gases", *Journal of Business Ethics*, 97 (3), PP. 391-424.
180. Pucheta-Martínez, M., Bel-Oms, I., & Olcina-Sempere, G., (2018), "Female institutional directors on boards and firm value", *Journal of Business Ethics*, 152 (2), PP. 343-363.
181. Pucheta-Martínez, M., & Gallego-Alvarez, I., (2020), "Do board characteristics drive firm performance? An international perspective", *Review of Managerial Science*, 14 (6), PP. 1251-1297, DOI: [10.1007/s11846-019-00330-x](https://doi.org/10.1007/s11846-019-00330-x), Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3435406>
182. Rakiv, M., (2019), Firm-Specific Characteristics and Voluntary Disclosure Reporting: An Empirical Research on Listed Companies of Bangladesh, *Journal of Accounting Finance and Auditing Studies*, 5(1):298-317. DOI:10.32602/jafas.2019.15.
183. Rasheed, D., (2023). "Direct and Joint Effects of Earnings Quality and Integrated Reporting on the Cost of Capital", *Alexandria Journal of Accounting Research*, 7 (1), PP 1-40.
184. Ramalan, J., Kurfi, A., Bello, M., & Adam, M., (2021), Firm-Specific Characteristics and Voluntary Disclosure of Listed Manufacturing Firms in Nigeria, *International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS)*, Volume V, Issue VII, ISSN 2454-6186.
185. Romito S., & Vurro, C., "Non-Financial Disclosure and Information Asymmetry: A Stakeholder View on US Listed Firms", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 28, (2), 2021, PP. 1-27.
186. Rosener, J.B. (2011), "Ways women lead, Leadership, Gender, and Organization", *Springer, Dordrecht*, PP. 19-29.
187. Ruigrok, W., Amann, W., & Wagner, H., (2007), "The internationalization-performance relationship at Swiss firms: A test of the s-shape and extreme degree of internationalization", *Management International Review*, 47 (3), PP. 349-368.
188. Ruigrok, W., Peck, S., & Tacheva, S. (2007), Nationality and gender diversity on Swiss corporate boards, *Corporate Governance: An International Review*, 15 (4), PP. 546–557.
189. Rupley, K., Brown, D., & Marshall, R., (2012), "Governance, media and the quality of environmental disclosure", *Journal of Accounting and Public Policy*, 31 (6), PP. 610-640.

190. Sachse, K., Jungermann, H., & Belting, J., (2012), "Investment risk—the perspective of individual investors", *Journal of Economic Psychology*, 33 (3), PP. 437-447.
191. Saha, R., & Kabra K., (2020), "Corporate Governance and Voluntary Disclosure: A Synthesis of Empirical Studies." *Business Perspectives and Research*, 8 (1), PP. 117-138. DOI:[10.1177/2278533719886998](https://doi.org/10.1177/2278533719886998).
192. Salem, R., Ezeani, E., & Song, X., (2023), "The relationship between religiosity and voluntary disclosure quality: a cross-country evidence from the banking sector", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, PP. 983–1023.
193. Salloum, C., Jabbour, G., & Mercier-Suissa, C. (2017), "Democracy across gender diversity and ethnicity of Middle Eastern SMEs: how does performance differ?", *Journal of Small Business Management*, 57 (1), PP. 255-267.
194. Sankara, J., Lindberg, D., & Nowland, J., (2017), "Are board governance characteristics associated with ethical corporate social responsibility disclosure? The case of the mandatory conflict minerals reporting requirement", *Journal of Leadership, Accountability and Ethics*, 14 (3), PP. 101-116.
195. Sapienza, P., Zingales, L., & Maestripieri, D., (2009), "Gender differences in financial risk aversion and career choices are affected by testosterone", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 106 (36), PP. 15268-15273.
196. Sarhan, A., Ntim, C., & Al-Najjar, B., (2019), "Board diversity, corporate governance, corporate performance, and executive pay", *International Journal of Finance & Economics*, 24 (2), PP. 761-786.
197. Sartawi, I., Hindawi, R., Bsoul, R., & Ali, A., (2014), "Board composition, firm characteristics, and voluntary disclosure: the case of Jordanian firms listed on the Amman stock exchange", *International Business Research*, 7 (6), PP. 67-82.
198. Scholtz, H., & Kieviet, S., (2018), "The influence of board diversity on company performance of South African companies", *Journal of African Business*, 19 (1), PP. 105-123.
199. Seebeck, A., & Vetter, J., (2021), "Not Just a Gender Numbers Game: How Board Gender Diversity Affects Corporate Risk Disclosure", *Journal of Business Ethics*, <https://doi.org/10.1007/s10551-020-04690-3>.
200. Seifzadeh, M., Salehi, M., Abedini, B. & Ranjbar, M., (2021), "The relationship between management characteristics and financial statement readability", *EuroMed Journal of Business*, 16 (1), PP. 108-126. <https://doi.org/10.1108/EMJB-12-2019-0146>.
201. Setiyono, B., & Tarazi, A., (2018), "Does diversity of bank board members affect performance and risk? Evidence from an emerging market", *Corporate Governance in Banking and Investor Protection*, Springer, PP. 185-218.

202. Seto'-Pamies, D., (2015), "The relationship between women directors and corporate social responsibility", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 22 (6), PP. 334-345.
203. Sharif, H., & Fadzilah, W., & Theng, L., (2021), "Impact of Integrated Reporting Quality Disclosure on Cost of Equity Capital in Australia and New Zealand", *Indonesian Journal of Sustainability Accounting and Management*, 5 (2), PP. 311 – 323. Available at: <https://doi.org/10.28992/ijsam.v5i2.400>.
204. Shehata, N., (2014), "Theories and Determinants of Voluntary Disclosure", *Account. Financ. Res.*, 3 (1), PP. 18–26.
205. Singh, D., & Gaur, A., (2009), "Business group affiliation, firm governance, and firm performance: evidence from China and India", *Corporate Governance: An International Review*, 17 (4), PP. 411-425.
206. Soliman, M., (2013), "Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt", *Research Journal of Finance and Accounting*, 4 (17), PP. 71-81.
207. Srinidhi, B.I.N., Gul, F.A. & Tsui, J. (2011), "Female directors and earnings quality", *Contemporary Accounting Research*, 28 (5), PP. 1610-1644.
208. Sorunke, O., & Adekanmi, A., (2016), "Corruption and Economic Transformation in Nigeria: An Agency Theoretic Perspective", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 6 (2), PP. 140–145.
209. Stefanescu, C., (2013), "How do ownership features affect corporate governance disclosure? - the case of banking system", *Acta Universitatis Danubius, OEconomica*, 9 (2), PP. 37-51.
210. Taliyang, S., & Jusop, M., (2011), "Intellectual capital Disclosure and Corporate Governance Structure: Evidence in Malaysia", *International Journal of Business and Management*, 6 (12), PP. 109- 117.
211. Tee, C.M. & Rassiah, P. (2019), "Ethnic board diversity, earnings quality and institutional investors: evidence from Malaysian corporate boards", *Accounting & Finance*, 60 (4), PP. 1-34, doi: 10.1111/acfi.12485
212. Terjesen, S., Couto, E., & Francisco, P., (2016), "Does the presence of independent and female directors impact firm performance? A multi-country study of board diversity", *Journal of Management and Governance*, 20 (3), PP. 447-483, doi: [10.1007/s10997-014-9307-8](https://doi.org/10.1007/s10997-014-9307-8).
213. Torchia, M., Calabro` , A. & Huse, M. (2011), "Women directors on corporate boards: from tokenism to critical mass", *Journal of Business Ethics*, 102 (2), PP. 299-317.

214. Upadhyay, A. & Zeng, H., (2014), "Gender and ethnic diversity on boards and corporate information environment", *Journal of Business Research*, 67 (11), PP. 2456-2463.
215. Uyar, A. (2011), "Firm Characteristics and Voluntary Disclosure of Graphs in Annual Reports of Turkish Listed Companies", *African Journal of Business Management*, 5 (17), Sep., PP. 7651-7657.
216. Uyar, A., Kilic, M., Bayyurt, N., (2013), "Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Turkish Listed Companies", *Omnia Science, Intangible Capital*, 9 (4), PP. 1080-1112.
217. Van der laan, S., (2009), "The Role of Theory in Explaining Motivation for Corporate Social Disclosures: Voluntary Disclosure vs 'Solicited' Disclosures", *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, 3 (4), PP. 15-29.
218. Van der Walt, N., & Ingleby, C. (2003), "Board dynamic and the influence of professional background, gender and ethnic diversity of directors", *Corporate Governance: An International Review*, 11 (3), PP. 218–234.
219. Vena L., (2020), Integrated Reporting and Cost of Capital: The Moderating Role of Cultural Dimensions, *Journal of International Financial Management & Accounting*, 31 (1). Available at: <http://10.1111/jifm.12113>.
220. Verrecchia, R, (2001), "Essays on Disclosure", *Journal of Accounting & Economics*, 32, PP. 97-180.
221. Victor, F., Terra, P., & Schiehll, E., (2011), "Determinants of Voluntary Executive Stock Option Disclosure in Brazil", *Journal of Management & Governance*, 17 (2), PP.1-44.
222. Watson, A., Shrives, P., & Marston, C., (2002), "Voluntary Disclosure of Accounting Ratios in the UK", *The British Accounting Review*, 34 (4), PP.289-313.
223. White, G., Lee, A., & Tower, G., (2007), "Drivers of Voluntary Intellectual Capital Disclosure in Listed Biotechnology Companies", *Journal of Intellectual Capital*, 8 (3), PP. 517-537.
224. Whiting, R., & Woodcock, J., (2011), "Firm Characteristics and Intellectual Capital Disclosure by Australian Companies", *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, 15 (2), PP. 102-126.
225. Ylönen, M. & Laine, M. (2015), "For logistical reasons only? A case study of tax planning and corporate social responsibility reporting", *Critical Perspectives on Accounting*, 33, PP. 5-23.
226. Yusoff, H., Abdul Jamal, A.D. & Darus, F. (2016), "Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: an emphasis on the CSR key dimensions",

- Journal of Accounting and Auditing: Research and Practice*, 2016, PP. 1-14. doi: 10.5171/2016.7650. Article ID 476550.
227. Zahra, M., Amouzesh, N., & Mousavi, Z., (2013), "Intellectual Capital Disclosure and Corporate Governance", *International Research Journal of Applied and Basic Sciences*, 4 (7), PP. 1962-1965.
228. Zaid, M., Wang, M. & Abuhijleh, S., (2019), "The effect of corporate governance practices on corporate social responsibility disclosure", *Journal of Global Responsibility*, 10 (2), PP. 134-160, doi: 10.1108/JGR-10-2018-0053.
229. Zamil, I., & Ramakrishnan, S., & Jamal, N., & Hatif, M., & Khatib, S., (2021), "Drivers of corporate voluntary disclosure: a systematic review", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, PP. 214-239.
230. Zaro, E., & Flores, M., & Fasan, F., & Zaro, C., (2022), "Voluntary Adoption of Integrated Reporting, Effective Legal System, and the Cost of Equity. Corporate Governance", *The International Journal of Business in Society*, PP. 1-25.
231. Zeghal, D., Mouelhi, R., & Louati, H., (2007), "An Analysis of the Determinants of Research and Development Voluntary Disclosure by Canadian Firms", *The Irish Accounting Review*, 14 (2), PP. 61-89.
232. Zhou, C. (2019). "Effects of corporate governance on the decision to voluntarily disclose corporate social responsibility reports: evidence from China." *Applied Economics*, 51 (55): PP. 5900-5910.

- **Theses and Dissertations:**

233. Abd-El-Fattah, H., (2001), "**Measurement of the Mutual Impacts of Accounting Voluntary Disclosure on the Lenders, and Borrowers, Stock Prices-An Empirical Study**", PhD Thesis, Faculty of Commerce, University of Cairo.
234. Alzead, R., (2017), "**The determinants and economic consequences of risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia**", PhD Thesis, Portsmouth Business School, University of Portsmouth, United Kingdom.
235. Zaro, E., (2019), "**Cost of Capital and Voluntary Disclosure of Integrated Reporting: The Role of Institutional Factors**" PhD Thesis, University of São Paulo, São Paulo.
236. Park, C., (2006), "**Essays on Mandatory and Voluntary Disclosure: the Stock-Market Reaction to Mandatory Segment Reporting Changes and the Credibility of Voluntary Management Forecasts**", PhD Thesis, the Faculty of the Tepper School of Business, Carnegie Mellon University.

- **Conferences:**

237. Dwekat, A., Abdelhaq, R., Atout, S., & Nour A., (2023). "**The impact of Board Characteristics on the level of Voluntary Disclosure: Evidence from Palestinian listed companies**", Paper presented at Artificial Intelligence and Economic Sustainability in the Era of Industrial Revolution 5.0 conference At: Palestine- An-najah national University, (528), PP. 107-122.
238. Darmayanti, I., (2023), "**Corporate Governance and Voluntary Disclosure: Literature Study and Summary of Empirical Studies**", International Conference on Economics Business Management and Accounting (ICOEMA), 2, PP. 194-224.
239. Lepore, L., Pisano, S., D'Amore, G., & Guida, C, (2019). "**Board independence and voluntary financial disclosure: The moderating role of ownership structure**", Paper presented at new challenges in corporate governance: Theory and practice conference. 303-319. DOI:[10.22495/ncpr_42](https://doi.org/10.22495/ncpr_42)

- **Commissions:**

240. U.S. Securities and Exchange Commission, SEC, (2008), "Final Report of the Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting to the United States Securities and Exchange Commission", August.

- **Others:**

241. Carvalho, N., & Murcia, F., (2016), "The Relationship between Integrated Reporting and Cost of Capital. In: Mio, C. (eds)", Integrated Reporting. Palgrave Macmillan, London. (12 August): 253-268. Available at: https://doi.org/10.1057/978-1-37-55149-8_13.
242. Lannoo, K., & Khachaturyan, A., (2003), "Disclosure Regulation in the EU, CEPS Tasks Force Report No. 48", European Union, The Center for European Policy Studies (CEPS), , October, 2003.
243. Murcia, F., & Santos, A., (2010), "Determinants of Corporate Voluntary Disclosure in Brazil", Retrieved on Thursday 18th February, 2010.
244. Ng, C., & Gul, F., (2024), "Do Managers of Distressed Firms Use Integrated Reporting as an Impression Management Tool? Some Australian Capital Market Evidence", Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4726313> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4726313>.
245. Rizvic, L., (2022). "The examination of the relationship between integrated reporting and cost of capital: evidence from Borsa Istanbul", Ankara, Turkey.